

١٧٥٧٤١

مركز التربية الأساسية
في العالم العربي

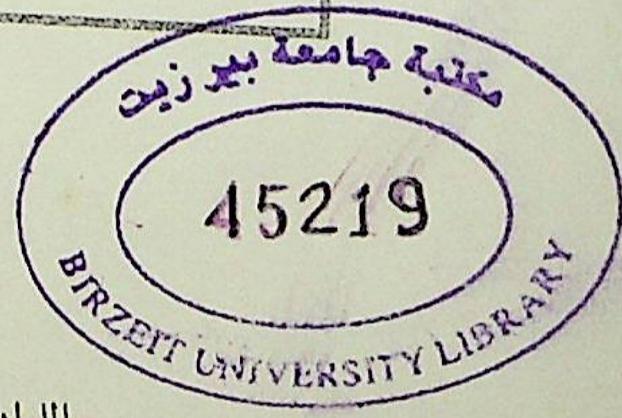
النقوص في برنامج تربية المختبر

مقدمة وخبرات

الدكتور إبراهيم أبو لفند

تقديمة من
الدكتور إبراهيم أبو لفند

20806



HN
49
.C6
A27
1960

سرس الليان

١٩٧٠



تقديم

تتميز نهضة المجتمع العربي في المرحلة الحاضرة بأنها تقوم على أساسين هامين : أولهما الأخذ بمناهج الدراسة العلمية ، والثاني التزام التخطيط في رسم سياسة البناء ، وفي تنفيذ المشروعات التي تستهدف تنمية المجتمع . ويسهم المركز الدولي للتنمية الأساسية في العالم العربي في تدعيم هذا الاتجاه عن طريق المشاركة في إرساء الأسس العلمية والعملية التي تقوم عليها هذه النهضة ، ضاماً جهوده إلى جهود المؤسسات والمعاهد العاملة في الميدان .

ومن الوسائل التي ينتهجها المركز في هذا السبيل قيامه بتدريب المبعوثين الذين يفدون إليه من البلاد العربية تدريباً يجعلهم أقدر على مواجهة مشكلات القطاع الرئيسي في المجتمع العربي والمتاح الحلول لها . كذلك يعمل المركز على مد العاملين والأخصائيين في مجالات التنمية الاجتماعية بما يلزمهم من الأدوات الضرورية للعمل وفقاً لأساليب علمية في الميدان . وتحقيقاً لهذا أصدر المركز عدداً من الكتب التي ضمنها نتائج الدراسات والبحوث المتعددة التي قام بها استكمالاً للدراسة العلمية للمجتمع ، وأخذأً بمبدأ التخطيط في برامج تنميته . ومن هذه الدراسات كتابان هما : «البحث الاجتماعي : مناهجه وأدواته» الذي يعالج مختلف أساليب البحث والأدوات التي تستعمل فيه ، وكتاب «التخطيط الاجتماعي» الذي يوضح أهمية التخطيط في النطاقين القومي والمحلي . كما تمثل هذه الدراسات في مطبوعات أخرى متنوعة تعرض نماذج مختلفة من مشروعات التنمية الاجتماعية وبرامجها . ويمثل الكتاب الذي نقدمه اليوم حلقة جديدة في سلسلة هذه المحاولات ؛ إذ هو يوضح أهمية التقويم وأسسه وخطوطاته ، كما يعرض نماذج من

خبرات المركز في تقويم بعض المشروعات التي أشرف على تنفيذها خبراؤه
ومبعوثوه . وأرجو أن يسهم هذا الكتاب في إثراء الوعي التقويمي ، وأن يكون
مرشداً للعاملين في ميادين تنمية المجتمع والتربيـة الأساسية .

محمد سعيد قدرى

مدير المركز

رسالـان ، منوفـية

أكتوبر (تشرين أول) ١٩٦٠ .



المحتوى

صفحة

مقدمة

١

● الفصل الأول : التقويم في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تعريفه وأهميته

هدف التنمية الاجتماعية - التقويم تقويم للبرامج وليس تقويمًا للفلسفة - الدول الآخنة بمبدأ التقويم - التقويم وسيلة لا غاية - الأهمية الاقتصادية للتقويم - الأهمية التطبيقية للتقويم - الأهمية النظرية للتقويم - من الذي يقوم بالتقويم :
التقويم الداخلي ، التقويم الخارجي

٧

● الفصل الثاني : موضوعات التقويم

- (١) الخدمات العامة المباشرة ، (٢) التنظيم الاجتماعي الاقتصادي ،
(٣) الاتجاهات ، (٤) النشاط العام ، (٥) البرامج التدريبية
٢٣ (٦) التقويم العام لمشروعات تنمية المجتمع

● الفصل الثالث : خطوات التقويم

المسح القبلي ، المسح البعدى والمسح الدورى - الخطوة العامة للتقويم :
(١) تحديد أهداف المشروع أو البرنامجه . (٢) تحديد أهداف التقويم
٣٣ (٣) تحديد مذكارات التقويم . (٤) اختيار الأدوات المناسبة . . .

● الفصل الرابع : مشكلات التقويم

- (١) المشكلات الإنسانية المتعلقة بالعاملين في الميدان وبالإداريين والمرشفين
(٢) المشكلات المتعلقة بمصادر البيانات ، (٣) المشكلات المتعلقة بنوع
٤٧ المشروع أو البرنامجه . (٤) المشكلات المتعلقة بتحليل النتائج وتفسيرها



• الفصل الخامس : نماذج عملية لتقويم برامج التنمية الاجتماعية	59
• والأقتصادية ومشروعاتها	.
• النموذج الأول : تقويم جماعية تعاونية	60
• النموذج الثاني : تقويم مشروع العلاج الصحي الشامل في	.
• إحدى القرى	66
• النموذج الثالث : ملخص تقرير تقويمي عن مشروع للتنمية	.
• الاجتماعية في خمس قرى أردنية	74
• النموذج الرابع : مدى إفادة أهالي إحدى قرى المنوفية من	.
• المركز الاجتماعي	80
• تلخيص	80
• المراجع :	.
• المراجع العربية	93
• المراجع الإنجليزية	95

مقدمة

يعالج هذا الكتاب موضوعاً أخذت أهميته تتجلّى للعاملين في ميادين تنمية المجتمع والتربيّة الأساسية في الحقبة الأخيرة ، وذلك نظراً لزيادة عدد الدول التي أخذت بمنهج التخطيط الاجتماعي في تنمية مجتمعاتها . ورغم أنّ موضوع التقويم في حد ذاته موضوع قديم نسبياً ، إلا أنّ الأساليب التي تستخدم فيه قد تنوّعت وتألّرت بتبلور العلوم الاجتماعية وتقدمها .

ونحن في هذا الكتاب نبرز نقطتين أساسيتين : الأولى الأهمية التطبيقية والاقتصادية لمناهج التقويم في ميادين تنمية المجتمع والتربيّة الأساسية ، والثانية أهمية استخدام العلوم الاجتماعية لقياس النتائج التي يصل إليها العاملون في ميدان تنمية المجتمع . إننا لا نشك مطلقاً في أن العاملين في هذا الميدان ومن يتولون وظائف الإشراف فيه ، بل جهاز الدولة الذي يعتمد الميزانيات اللازمـة لتحقيق أهداف تنمية المجتمع والإعاش الاجتماعي (كما هي الحال في شـئ مناشط الحياة) . كل هؤلاء يريدون أن يعرفوا مدى ما وصلـت إليه مشروعـاتهم ، وهـل حققت أهدافـها ، وما هي العوامل التي ساعدـت في نجاحـها أو كانت سبـباً في فشـلـها ، وهـل في الإمكان التوسـع في تلك المشروعـات وزيـادة أثرـها ، وما هي الدـروس والـعبر التي يمكن استـخلاصـها من التجـارب التي مـرت بها تلك المشروعـات . كل هذه أسـئلة تجـول بـخاطـر العـاملـين في المـيدـان والـقـائمـين بـعمـليـات التـخطـيط وأـعـمال الإـشـراف . ولـقد حـاولـنا في هـذا الكـتاب إـبرـاز أهمـية هذه الأـسئـلة بـالـنـسـبة لـفـئـات العـاملـين في المـيدـان والـمـشـرفـين عـلـيـهم عـلـى السـوـاء . فالـعـامل في المـيدـان يـجدـ فيه شـرـحاً وـافـياً لأـهمـيـة التـقوـيم وأـسـسـه الـعـلـمـيـة والـعـمـلـيـة وـطـرقـه

ومشكلاته . كما أن من يشغلون وظائف الإشراف يجدون فيه مادة تحفظهم على إثارة الوعي التقويمى لدى العاملين الذين يعملون تحت إشرافهم .

أما عن مادة الكتاب ، فقد كان لا بد من أن نورد في الفصل الأول منه تعريفاً للتقويم ثم نناقش حدوده حتى لا تلتبس على القارئ ماهيته . كما أوضحنا أن التقويم وسيلة وليس غاية في حد ذاته ، وأبرزنا الأهمية القصوى لاستخدام منهج التقويم ، سواء كانت هذه الأهمية مرتبطة بالناحية العلمية أو الناحية التطبيقية . وفي الفصل الثاني أسلينا في الحديث عن الموضوعات المختلفة التي يمكن للتقويم معالجتها ، سواء كانت هذه الموضوعات متعلقة بمشروعات الخدمة المباشرة أو بالمشروعات التي تسهدف إعادة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي . وفي الفصل الثالث شرحنا الخطوات التي يجب اتباعها في التقويم ، والأدوات التي يلجأ إليها القائمون به ، إلى جانب الحديث عن محكاته . أما الفصل الرابع فقد نبهنا القارئ فيه إلى مختلف المشكلات الإنسانية والمادية والمهنية التي تعرّض سبيل التقويم العلمي الموضوعي . واستكمالاً للصورة أوردنا في الفصل الخامس نماذج للتقويم أربعة مشروعات متنوعة في ميدان تنمية المجتمع ، وهي نماذج مستمدة من بيئتنا العربية . وقد ألحقنا بالكتاب قائمة بالمصادر الرئيسية العربية والإنجليزية في موضوع التقويم ، حتى يلتجأ إليها القارئ إذا أراد الاستزادة والتعمق فيه .

وكل ما نطمح إليه هو أن نفهم بنصيب متواضع في إرساء قواعد البحث العلمي والنظرية الموضوعية في مواجهة المشكلات المترتبة على ما يحرزه مجتمعنا العربي من تقدم ونهوض ، إلى جانب العمل على حل هذه المشكلات .

ولا بد لي في ختام هذه المقدمة من أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ محمد سعيد قدرى ، مدير المركز ، ونائبه الدكتور على عثمان ، على ما لهما من فضل في



إيجاد جو علمي في ربوع هذا المركز ، وعلى تشجيعهما المستمر للعاملين فيه . كما أشكر الزميلين الدكتور لويس كامل مليكة للتعديلات التي أدخلها على هذا الكتاب ، والدكتور محيي الدين صابر لما أبداه من آراء قيمة أثناء مناقشة مادة الكتاب معه ، ثم للدكتور سعيد عبده لتفضله بإمدادى بالمعلومات الالزمة لإعداد النموذج الثاني المتعلق بمشروع العلاج الشامل ، وللأنسة عائشة دباغ (مبعوثة الإقليم السوري في الفوج القصير الخامس) لقيامها بتلخيص المعلومات الالزمة للنموذج الثالث ، ولأستاذ أحمد نصر الخولي (مبعوث الإقليم المصري في نفس الفوج) لتقديم البيانات الخاصة بالنموذج الأول ، وأخيراً للأستاذ كيرلس بسطوروس ، المحرر المترجم ، الذي قام بمراجعة الكتاب والإشراف على إخراجه.

إبراهيم أبو لغد

رئيس قسم العلوم الاجتماعية

سرس الليان

سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠

الفصل الأول

التحويم في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعريفه وأهميته



التقويم في مشروعات التنمية

الاجتماعية والاقتصادية

تعريفه وأهميته

يسعى القرن العشرون بحق عصر الشعوب : ذلك أننا نجد - رغم أوجه الاختلاف والتباين بين بلد وآخر - أن الدولة ترى أن واجبها الأول هو التهوض بالشعب على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية إلخ ... ولم يعد من السهل على الحاكم أن يكتفى بمجرد ترديد هذه المعانى لفظاً دون أن يترجمها إلى تشريعات ومشروعات . كما أن المواطن قد أصبح يدرك أن من حقه أن يعيش حياة كريمة ، وأن يشارك الحاكم في العمل على تحقيق هذا الهدف قدر إدراكه واجبه إزاء المجموع ، وإسهامه في العمل للصالح العام . ورغم أن هذه الاتجاهات المعاصرة تمتذ جذورها إلى ما قبل القرن العشرين ، ورغم تنوع العوامل التي أثرت فيها وتعدد هذه العوامل ، إلا أنها لم تبلور بالقدر الذي وصلت إليه في السنوات الأخيرة . وتمثل هذه الاتجاهات أكثر ما تتمثل في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ وهي المشروعات التي تشتد الحاجة إليها أكثر ما تشتد في المناطق الأقل تقدماً (والتي يطلق عليها لفظ «المتخلفة») ، وخاصة في البيئات الريفية التي لم تحظ حتى الآن بما حظيت به المناطق الحضرية من رعاية وعناية لأسباب لا محل لمناقشتها في هذا المجال . ولا يقصد بالمناطق «المتخلفة» مناطق معينة من العالم ؛ إذ أننا نجد في قلب المدن الكبيرة في البلاد المتقدمة كمدينة نيويورك أو لندن أحيا شعبية فقيرة مزدحمة (slums) تتطبق عليها صفات التخلف ، ولا تقل حاجتها إلى مشروعات التنمية الاجتماعية

والاقتصادية عن حاجة المناطق «المتخلفة» في البلاد العربية أو في القارتين الأفريقية والأسيوية^(١).

● هدف التنمية الاجتماعية

وغاية مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل زمان ومكان هي إحداث تغيير اجتماعي^(٢). وقد يكون هذا التغيير مادياً يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع، أو قد يكون معنوياً يستهدف تغيير اتجاهات الناس وقيمهم. أى أن هدف برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو التطوير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي إلخ.. للناس في بيئاتهم، سواء كان هؤلاء الناس أفراداً أو جماعات أو مجتمعات^(٣). وهذا التطوير هادف ومقصود، لا يترك للصدفة أو التطور الطبيعي، بل إنه يتم وفقاً لخطة موضوعة مدرورة، نتيجة لإدخال عوامل وتغيرات معينة، يقدر القائمون بتنظيم مشروعات التنمية والمشرفون على تنفيذ برامجها أنها سوف تؤدي إلى

(١) كان الاعتقاد السائد أن «التخلف» مقترب بالبيئات الريفية والبيئات الحديقة العهد بالتصنيع، وما زال بعض الناس يعتقدون هذا الاعتقاد. ولكن الحقائق تشير إلى صفة أن «التخلف» اقترن بالبيئات الحضرية والمجتمعات الريفية في التصنيع بنفس القدر. ونجده أن حركة تعليم الكبار مثلاً قد بدأت أول ما بدأت في المجتمعات حضرية متخلفة كالأحياء الشعبية في لندن وشيكاغو. وقد ظهر في أمريكا منذ عهد قريب مجلس يعرف باسم المجلس الأمريكي للنهوض بالحياة: American Council To Improve Our Neighborhoods وذلك لمعالجة مشكلات الأحياء الشعبية. وقد أصدر هذا المجلس عدة مطبوعات ضمنها نتائج دراساته، وصدرت هذه المطبوعات تحت عنوان «سلسلة مطبوعات تنمية المجتمع»، مما يدل على أن «التخلف» لا تتحكره المجتمعات الريفية، وبالتالي لا تحكر هذه المجتمعات «تنمية المجتمع».

(٢) انظر United Nations : *Principles and Methods of Evaluation of Rural Community Development*, ACC/WGCD/VI Working Paper No. 6, 12 May, 1958. pp. 1-2.

(٣) عبد المنعم شوق، «تنمية المجتمع»، في مجلة التربية الأساسية، العدد الثالث، المجلد السادس (سرس الليان : ١٩٥٩) ص ٤٠.

إحداث التغيير المطلوب . ويعنى هذا أن تلك المشروعات تخطط على أساس الدراسة الشاملة الموضوعية التي تستند إلى الواقع والأرقام أكثر مما تستند إلى الخيال والأوهام . وهذا هو التخطيط في معناه وفي مبناه ، سواء كان تخطيطاً على النطاق القومي أو على النطاق المحلي ^(٤) . فالخطيط يستهدى فلسفة الدولة ، ويترجم هذه الفلسفة إلى أهداف ، ويقدر الأوضاع السائدة تقديرأً موضوعياً ، بما في ذلك الإمكانيات المادية والبشرية . ثم هو يقدر إمكانية الوصول إلى المستوى المعين الذى تحدده فلسفة الدولة وأهدافها ، وذلك في ضوء الإمكانيات المتوفرة فعلاً . أى أن التقويم يجرى قبل أن تبدأ عملية تنفيذ مشروعات التنمية لتقدير الوضع الراهن ، ولتقدير إمكانية الوصول إلى الوضع المأمول .

• التقويم تقويم البرامج وليس تقويماً للفلسفة

ولا شأن للتقويم بتحديد الأهداف وبلورتها ، بل إنه ينصبّ على البرامج ذاتها ؛ ذلك لأن الأهداف تحددها فلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية . فمثلاً نجد أن الاتحاد السوڤيي بدأ باکورة مشروعاته التخطيطية عام ١٩٢٩ ، وسار فيها على مراحل سميت بمشروعات السنوات الخمس ، وكان هدفها الرئيسي تنمية جميع القطاعات في الدولة ، مع التركيز على الصناعات الثقيلة بصفة خاصة . ولم يكن هذا التركيز نتيجة لتقويم الأوضاع السائدة في البلاد وإمكانياتها ، بل جاء نتيجة حتمية للتفكير السياسي العسكري الذي كان سائداً آنذاك ، والذي كان يتضمن الاعتقاد بأن مستقبل الاتحاد السوڤيي يستند أول ما يستند إلى جهاز تصنيعى قوى ، وإلى تعبئة جميع القوى اندفاعية . وقد كان الخبراء السوڤييت يقدرون حق التقدير عواقب هذه السياسة التخطيطية من ناحية إهمالها بعض القطاعات الرئيسية ، ولكنهم كانوا يلتزمون فلسفة الدولة أكثر من

(٤) يستطيع القارئ الرجوع إلى : حامد عمار ، أنس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلّى ، القاهرة : ١٩٥٩ ، وذلك لاستطاعه أهداف التخطيط الاجتماعي وفلسفته .

الترامهم نتائج أى تقويم مبدئي يمكن أن يكون قد أجرى في ذلك الوقت . ولكن الخبرات التالية لخبراء السوقية قد أوضحت لهم في جلاء حقيقة الإمكانيات المادية والبشرية ، واستندوا هذه الخبرات في تحطيط مشروعات السنوات الخمس التي تلت المشروع الأول . ورغم أن التقويم لم يدخل بصورة مباشرة في تحديد الأهداف الرئيسية للدولة إلا أنه أسهم بتصنيب أساسى في فهم حقيقة إمكانيات التنفيذ في النطاقين القومي والمحلى .

• الدول الآخنة بمبدأ التقويم

وفي الهند اهتمت الحكومة الهندية كل الاهتمام بتقويم المشروعات الواردة في برامجها التخطيطية ، وأنشأت لهذا جهازاً تقويمياً يلازم الجهاز التخطيطي ، وظيفته تقويم مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة دورية . وبالإضافة إلى ذلك الجهاز تستعين الحكومة الهندية بخبراء من خارج الجهاز التقويمي للقيام بعملية التقويم ، خشية أن يكون الجهاز المحلي قد تسرع في إصدار أحكامه أو عجز عن إصدار أحكام موضوعية غير متأثرة بعوامل ذاتية . وتعتبر الدراسات التقويمية التي نشرتها حكومة الهند من أهم الدراسات التقويمية لبرامج التنمية الاجتماعية في وقتنا الحاضر^(٥) .

ولقد أخذت الجمهورية العربية المتحدة في نهضتها الحديثة بمبدأ التقويم في التخطيط . ويتبين لنا ذلك بجلاء مما نشر من تقارير وبيانات رسمية خاصة

(٥) انظر مثلاً المطبوعات التقويمية التالية التي أصدرتها حكومة الهند لتقويم مشروعات التنمية الاجتماعية بها منذ بدء تنفيذها :

Government of India, Planning Commission, Programme Evaluation Organization: *Evaluation Report on First Years Working of Community Projects*, (New Delhi: 1955) ; *On Working of Community Projects*, (New Delhi: 1956) ; *The Fourth, Fifth and Sixth Evaluation Report on Working of Community Projects*, (New Delhi: 1957, 1958, 1959).

هذا بالإضافة إلى ما كتبه الباحث الأجانب الذين دعوا خصيصاً لإجراء تقويم مماثل .

بخطة السنوات الخمس^(٦) . وتعتبر البيانات الواردة في هذه الخطبة نقطة البداية في تقويمها ، كما أن حرص الدولة على إنشاء جهاز تقويمى للمتابعة يدل على تقديرها البالغ لما للتقويم من أهمية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

والحق أن الأخذ بمبدأ التقويم في مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامجها يجب أن ينظر إليه في مجتمعنا العربي على اعتبار أنه تطور خطير ومحمود؛ ذلك أن التخطيط – وبالتالي التقويم – يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفلسفة الدولة ونظامها الاقتصادي . في الاقتصاد الحر الذي يقوم على مبدأ العرض والطلب نجد أن رأس المال يسعى إلى الربح الفردي ، ومن ثم نجده قد يركز جهوده على صناعات غير أساسية مهملاً الصناعات الأساسية لأنها لا تعود بربح سريع ولأن تكاليفها أضخم من أن ينهض بها الأفراد . أما في النظام الاشتراكي فيكون من الأهمية بمكان مراعاة عدة جوانب ، منها المصلحة العامة والتنسيق بين مصادر الدخل وكفالة الموضوعية والاستقرار والمتابعة . بل إن الأمر أخطر من ذلك ، إذ أنه يمتد إلى الاتجاه نحو التخطيط نحو المشاركة نحو التقويم ، أى أن أهميته البالغة تكمن في العمل على تكوين الوعي وتغيير الاتجاهات ، لأنها هي التي تحدد اتجاهات الأفراد والجماعات .

• التقويم وسيلة لا غاية

وإختلاصة أن التقويم وسيلة موضوعية ، أو هو أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلى أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية –

(٦) كذلك بدأت الجمهورية العربية المتحدة بإنشاء أقسام خاصة في الوزارات لهذا الغرض . من ذلك القرار الخاص بإنشاء لجنة للتخطيط والمتابعة في وزارة الأشغال (انظر عدد صحيفة الأهرام الصادر في ١٩٦٠/٨/٧) ، كذلك القرار الصادر بإنشاء لجنة للتخطيط والمتابعة في وزارة الخزانة التنفيذية (انظر عدد صحيفة الأهرام الصادر في ١٩٦٠/٨/٨ ص ٤) وفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (انظر العدد الصادر من صحيفة الأهرام يوم ١٩٦٠/٨/١١ ص ٦) . وتوجد أجهزة مشابهة في معظم الوزارات ، وبخاصة وزارة التربية والتعليم .

الاقتصادية ، في النطاقين القومي والمحلى على السواء . ووسيلته إلى تحقيق هذا الهدف هي الكشف عن حقيقة « التغيير الاجتماعي » المادى التكنولوجى والمعنوى . أما عن الجانب الأول ، فنجد أن التقويم يكشف عن حقيقة التغيير في وسائل الإنتاج القومى والمحلى ، وفي المستويات البيئية والمعيشية ، وفي الاستهلاك ، نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية أو مشروع معين من مشروعاتها . أما عن الجانب الثاني ، فإن التقويم يكشف عما حدث من تغيير في العلاقات بين أفراد المجتمع وبين جماعاته ، والتغيير في البنيان الاجتماعي والاقتصادي ، كما يكشف عن حقيقة ما حدث من تغيير في الاتجاهات الاجتماعية والنفسية التي يمكن أن يكون قد أصابها تغيير نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية أو تنفيذ مشروع من مشروعاتها . ويسمى كل هذا في الكشف عن حقيقة فعالية البرامج من حيث تحقيقها الأهداف المحددة ، كما يسمى في الكشف عن مواطن القوة والضعف في هذه البرامج .

وفي حدود هذا التعريف يتضح أن التقويم ينصب على البرامج أكثر من الأهداف ذاتها ، وذلك منذ اللحظة الأولى لتنفيذ هذه البرامج ، وعلى فترات معينة ومتتابعة خلال التنفيذ . ولكن هذا لا يعني أن التقويم لا يؤثر في تكيف الأهداف ، بل يعني أن هذا التأثير يتم بصورة غير مباشرة ^(٧) .

● الأهمية الاقتصادية للتقويم

يسهدف التخطيط الاجتماعي الاقتصادي تنسيق استثمار الموارد الطبيعية والبشرية حتى يتحقق النفع العام على أحسن صورة ممكنة . ويتضمن التخطيط ترتيب مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية حسب أهميتها للصالح العام ، ثم تحديد أوجه الإنفاق الذي قد يقتصر في بعض الأحيان على قطاعات معينة دون

(٧) انظر : إبراهيم أبو لغد ، « تقويم برامج العمل مع المرأة الريفية في العالم العربي » في مجلة التربية الأساسية ، العدد الثالث المجلد السادس (سرس الليان : ١٩٥٩) ص ١٤٥ - ١٥٤ .

الأخرى . وينطبق هذا أيضاً على موارد الخطة . وقد يقع العبء الأكبر على قطاع معين أكثر مما يقع على القطاعات الأخرى . وما دام الهدف هو المصلحة العامة فإن التقويم يلعب دوراً هاماً وخطيراً في تحديد ترتيب أولويات المشروعات المختلفة . ونوضح هذا بمثال : لنفرض أن دولة ما ميزانيتها السنوية ٢٠٠ مليون جنيه ، فهل من الأجدى أن تتفق من هذه الميزانية ٢٠ مليوناً على مشروعات التنمية الاجتماعية أم ينفق هذا المبلغ على مشروعات التصنيع ؟ إن النوع الأول من المشروعات يقدم خدمات عامة ، بينما يسهم النوع الثاني في زيادة الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة أو المعطلة . وتتحدد الإجابة على هذا السؤال في ضوء الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من تلك المشروعات ، ومدى مطابقة هذه الأخيرة لأهداف الدولة ، كما تتأثر بحدود إمكانيات الدولة ومواردها . وبمعنى آخر يلعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في تقرير الحكم المناسب . والتقويم هو الوسيلة العلمية الموضوعية للوصول إلى هذا الحكم ولتحديد أولويات الإنفاق في إطار الخطة العامة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية .

● الأهمية التطبيقية للتقويم

ولا يعني هذا القول أن القائم بالتخطيط هو وحده الذي يفيد من التقويم : ذلك لأن خطة التقويم ترتبط في مراحل تنفيذها بعدد كبير من الأخصائيين كالعاملين في الميدان في الوحدات الزراعية أو الاجتماعية أو الصحية . فمثل هؤلاء هم أشد الناس اتصالاً بواقع الأمور في الميدان ، وهم أكثر الناس قدرة على الحكم على مدى صلاحية الخطة وعلى إمكانيات تنفيذها . ومن الخير ألا يقتصر اشتراكهم على وضع الخطة وحسب ، بل يشتركون في تقويمها أيضاً ، بدلاً من أن تفرض عليهم فرضاً وينكر عليهم الاعتراض عليها أو إبداء الرأي فيها . والعامل في الميدان في وضع يمكنه من أن يشير بما يمكن إدخاله على الخطة من تعديلات

لها جدواها نتيجة خبرته المباشرة بالعناصر الإنسانية التي يحتاج نجاح الخطة إلى تعاونها التام . فقد تكون الخطة سليمة تماماً من الناحية الفنية التكنولوجية ، ولكن تنفيذها أو الأساليب التي تتبع في ذلك التنفيذ تتعارض وقيم الناس واتجاهاتهم نحو العمل الجماعي مثلاً . والمثالان التاليان يوضحان هذا الجانب التطبيقي في برامج تنمية المجتمع . أما أولهما – وهو من واقع خبرات المركز – فيوضح أهمية هذا الدور في التقويم وفائدته العملية .

نظم فريق المبعوثين في إحدى قرى التدريب حملة للنظافة في صورة مسابقة بين المنازل على جوائز تشجيعية ، وقصر الفريق دخول المسابقة على الأسر الفقيرة في القرية دون الأسر المتوسطة والغنية ، وذلك لاعتبارات عده ، أهمها اعتقاد الفريق بأن الفارق الاجتماعي لا بد من أن ينعكس على المسكن بحيث يؤدي إلى فوز الأسر المتوسطة والغنية دون الفقيرة بجوائز المسابقة . لقيت المسابقة استجابة مبدئية مشجعة ، ثم كان أن انصرف الأهالي عنها . ولو لا أن التقويم المستمر كان جزءاً من هذه الحملة ومن خطتها لما عرف المبعوثون السر في عزوف الأهالي عن المسابقة . فقد أسفر التقويم المبدئي عن أن السبب في ذلك العزوف هو قصر المسابقة على طبقة اقتصادية دون الأخرى – الأمر الذي جعل الأهالي يرفضون الاعتراف بهذه الحقيقة الاجتماعية . فما كان من الفريق إلا أن عدّل خطته بحيث شملت المسابقة جميع الأسر ، وهكذا نجحت حملة النظافة في تلك القرية .

أما المثال الثاني فيوضح أهمية التقويم وفائدته في ميدان الزراعة والإرشاد الزراعي : أراد الأخصائي الزراعي إدخال زراعة الذرة الهجين في المنطقة التي يعمل فيها . فقام بكل ما يتطلبه الأمر من دراسة استكشافية لمعرفة أوضاع الاقتصاد المحلي ، إلى دعاية للمشروع إلخ . . ونجح في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع . وبعد انتهاء الموسم لمس زيادة في دخل هؤلاء المزارعين ، كما لاحظ تقدماً ملحوظاً

في هذه الناحية ، بعد أن قارن بين نتائج المسح الأساسي ونتائج المسح البعدي . وكان رد فعل الأهالي مشجعاً بطبيعة الحال ، إذ زاد عدد من قاموا بزراعة هذا النوع من الذرة في المنطقة في الموسم الثاني . وسر الأخصائى الزراعى بالنتيجة التي وصل إليها . وبانتهاء الموسم الثانى ارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن ١٥٪ . وازداد سرور صاحبنا ، وكاد أن يعلن برأى قاطع فائدة الذرة الهجين لولا أن نتائج الموسم الثالث جاءت مخيبة للآمال ، فقد انصرف ما لا يقل عن ٩٠٪ من المزارعين عن الاستمرار في زراعة الذرة الهجين . دفع هذا الأمر الأخصائى الزراعى إلى القيام ببحث آخر كشف له عن أن تحول المزارعين عن الاستمرار في زراعة الذرة الهجين — رغم إدراكهم أنها كانت السبب في زيادة دخولهم — كان راجعاً إلى أن نساء القرية لم يرتحن إلى « عجن » دقيق هذه الذرة عند إعدادها للخبز . ونتيجة لذلك فقد ضغطن على أزواجهن فكفوا عن زراعة الذرة الهجين رغم ما كان يعود عليهم من فوائد اقتصادية ومالية نتيجة زراعتها . وبناء على نتائج هذا البحث الموضوعى غير الأخصائى الزراعى من سياسته ، وحاول معالجة الموضوع عن طريق دعوة المسؤولين في الوزارة إلى مراعاة أهمية العوامل التي قد تبدو بسيطة في مظاهرها ولكن تكون لها آثارها في نتائج ما يحررونها من أبحاث على الذرة الهجين ^(٨) .

نخلص من هذا أنه لو أن هذا الأخصائى أصر — بناء على الحكم المبدئى الذى وصل إليه من النتائج السطحية التى حصل عليها فى الموسمين الأولين لزراعة الذرة الهجين — على اتباع نفس السياسة ، لفشل برنامجه فى تنمية المجتمع .

(٨) انظر :

Edward Spicer (ed)., *Human Problems in a World of Technological Change*,
(New York : 1957) pp. 35-37.

انظر أيضاً: إبراهيم أبو لغد : « تقويم برامج العمل مع المرأة الريفية في العالم العربي » مجلة التربية الأساسية ، العدد الثالث المجلد السادس (رسالىان : ١٩٥٩) ص ١٤٨ - ١٤٩ .

ولكنه أنقذ الموقف بأن أهمل هذا الجانب مؤقتاً ريثما يجد له الأخصائيون في الوزارة حلاً. كذلك لفت أنظار المسؤولين إلى أن العامل الاقتصادي في حد ذاته لا يكفي كدافع لإقبال الناس على زراعة الذرة الهجين ، ومن ثم توقفت الوزارة عن تعميم هذا النوع الجديد من الذرة حتى تستطيع الوقوف على كل العوامل التي تؤثر في تقبل الناس له .

ومن ناحية أخرى يستفيد المشرف المحلي من تقارير العاملين في الميدان ، كما أنه قد يرى ما يعجز العامل عن رؤيته ، نظراً لأن خبرة هذا الأخير محدودة بمنطقة معينة . وقد يكون هذا العجز نتيجة لتعصب العامل في الميدان للعمل الذي يسهم فيه بكل طاقته . وعن طريق المقارنة بين تقارير العاملين في مختلف المناطق يستطيع المشرف أن يكشف عن مواطن القوة والضعف في المشروع الذي يجري تنفيذه ، فيوجه إرشاداته إلى العاملين في الميدان ، كما يشير على المسؤولين في الجهاز المركزي بما يراه مناسباً . ويستطيع هؤلاء المسؤولون أن يفيدوا من كل ذلك في تقويم الخطة العامة ، وتبين مدى تحقيقها لفلسفة الدولة ، والعمل على زيادة كفايتها في تحقيق الأهداف العامة^(٩) .

مما سبق يتضح أن التقويم ، فضلاً عن إسهامه في الكشف عن مدى تحقيق مشروع من المشروعات للأهداف العامة للدولة وفي الكشف عن عوامل النجاح أو الفشل ، يرشد الدولة إلى الطريق القوي لاستثمار مواردها — المحدودة غالباً — على أحسن وجه ممكن . ويسهم هذا بدوره في توسيع نطاق ما يمكن أن تؤديه الدولة من خدمات . وفي السطور التالية نوضح هذا الكلام بمثال أخذناه من قطاع

(٩) نحيل القارئ إلى المقالات الآتية لمتابعة بعض المناقشات العلمية التي تدور حول أهمية التقويم :

Otto Klineberg : "The Problem of Evaluation", in *International Social Science Bulletin*, Vol. 11, No. 3 (Paris : 1955), pp. 346 - 51; United Nations : *Principles . . .* p. 2; Howard W. Beers, "Extension Evaluation in Europe", in *Rural Sociology*, (Lexington, Kentucky: March 1957) Vol. 22 No. 1, pp. 81-82.

هام من برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية وهو تعلم الكبار : تردد الحديث في مصر في السنوات الأربعين الأخيرة ، ولا يزال يتردد ، حول مشروعات تعليم الكبار ومكافحة الأمية ، بل لقد قامت الدولة بتخطيط مشروعات متعددة ورصد أموال طائلة لتنفيذها . ولكن نسبة الأمية في الإقليم المصري لم تنخفض بالدرجة التي كان يتحمل الوصول إليها ، وذلك لأسباب عدّة منها زيادة عدد السكان بالطبع . وقد كثّرت التكهّنات حول أسباب عدم انخفاض هذه النسبة حسماً كان مقدراً . ولكن مهما اختلفت هذه التكهّنات فإننا نجدها في الغالب لا تقوم على أساس تقويم موضوعي علمي . ولو كنا قد أخذنا بمبدأ التقويم العلمي منذ البداية – كما أخذنا نفعل في السنوات الأخيرة – لأمكننا أن نتعرّف على حقيقة أسباب فشل المشروعات المتّوالى لمكافحة الأمية في الماضي ، ولأمكن أن توضع أسس هذه المشروعات على أرض أكثر صلابة ، بل لأمكننا أن نوفر على الدولة الكثير من المال والجهد ، وأن ننجز قطاعاً كبيراً من الشعب من براثن الأمية .

• الأهمية النظرية للتقويم

إن أهداف التقويم لا تقتصر على الجانبيين العملي والاقتصادي فقط ، ولكنها قد تمتد إلى الجانب النظري . والحق أنه لا يوجد تعارض بين الجانبيين ، بل إن كلاً منهما مكمل للآخر . وبعض الناس قد يفهمه من التقويم أن يحدد مثلاً أي الوسائل أكثر فعالية في تعليم الكبار : الطريقة الكلية أو الطريقة الجزئية . ولكن البعض الآخر قد ينظر إلى المشكلة من زاوية اقتصادية ، فيفهمه البحث عن الوسيلة التي تحقق أكبر قدر من الوفر في تكاليف مشروع لمكافحة الأمية وتعليم الكبار . ومن الواضح بطبيعة الحال أن الموقف المثالى هو الذي يتيسّر فيه تحقيق كلاً الهدفين معاً ؛ إذ لا يتحمّل وجود تعارض بينهما . وفريق ثالث يفهمه من الأمر أن يثبت نظرية معينة عن دوافع التعلم لدى الكبار أو عن الإدراك إلخ . . ولا تقل أهمية هذا الجانب النظري عما للجانبيين الاقتصادي والتطبيقي العملي من

أهمية ، بل إن كلا منها — كما سبق القول — يكمل الآخر ؛ فالمقارنة بين طريقتين من طرق التعليم مثلا تسهم في تدعيم نظرية من نظريات التعليم . وتدعم هذه النظرية بدوره يمدنا بالإطار العام الذي يمكننا من التفسير والتعميم ومواجهة مختلف الظروف بالمرونة الالزمة . فقد يتساءل البعض : أيهما أقوى أثراً كداع لتعلم القراءة والكتابة : الدافع الاقتصادي أم الدافع الاجتماعي ؟ وتفيد الإجابة على هذا السؤال في تكيف خطة مكافحة الأمية من حيث استشارة الدافع ، ومن حيث طرق التعليم . كما أنها تفيد في إلقاء مزيد من الضوء على نظرية الدافع ونظرية الجماعات المرجعية . وإليك هذا المثال : لنفرض أننا أردنا أن نقوم بتقويم أسس اختيار العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووسائل اختيارهم ، وأننا اكتشفنا بالبحث أن العامل الذي اكتسب خبرة مشتركة من العمل في القرية والمدينة يتسم باتجاه أكثر تركزاً حول القرى ، أي أنه يكون أكثر استعداداً لإشراك القرويين في وضع خطط التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المحلي وفي تنفيذها ، وذلك على عكس الأخصائين الذين اقتصرت خبراته على العمل في المدينة أو في القرية فقط . إن مثل هذه النتيجة — إن تأكدت — تطبيقات عملية هامة فيما يختص بأساليب اختيار العاملين في الميدان ، كما يكون لها في الوقت نفسه دلالتها فيما يتصل بنظرية تكوين الاتجاهات والتنمية الاجتماعية^(١٠) .

وخلال هذه دراسة أن للتقويم في برامج التنمية الاجتماعية — الاقتصادية أهدافاً

(١٠) انظر : إبراهيم أبو لغد ولويس كامل مليكة : أثر التدريب في تغيير الاتجاهات : دراسة تجريبية (القاهرة ١٩٥٩) كنموذج لهذا النوع من الدراسات ، فقد كان دافع هذه الدراسة أصلا هو اختبار افتراضيات معينة حول اتجاهات العاملين في ميادين تنمية المجتمع والتربيـة الأساسية . ولكن أتت نتائج الدراسة بدلائل أخرى ، إذ كشفت عن أهم العوامل التي يجب توفرها في الأخصائي ليكون ناجحاً موفقاً في عمله ، وعلى المسؤولين أن يراعوا هذه العوامل عند اختيار المرشحين للدراسة والتدريب . كذلك كشفت هذه الدراسة عن الفترة الزمنية التي يجب أن يقضيها الدارسون في التدريب لتغيير اتجاهاتهم بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع متطلبات العمل في الريف .

اقتصادية وتطبيقية ونظرية ، وأن كلا من هذه الأهداف يكمل بعضه البعض الآخر . ومن المهم أن يقدر القائمون بعمليات التقويم هذه الحقيقة ، وأن يراعي في خطة التقويم تحديد هذه الأهداف تحديداً واضحاً .

• من الذي يقوم بالتقويم

* التقويم الداخلي :

إن لكل تقويم وسيطاً ؛ فالمدرس يقوم عمل طلابه ، ورئيس العمل يقوم عمل مرؤوسه . كذلك الحال في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، إذ يقوم الرؤساء والمشرفون بتقويم أعمال مرؤوسهم ومن يتولون الإشراف عليهم ، إلى جانب قيامهم بتقويم مدى نجاح البرنامج أو المشروع الذي يجرى تنفيذه في تحقيق أهدافه . وقد يأخذ هذا التقويم صورة تقارير يكتبها المشرفون بعد دراستهم لسير العمل ، أو بعد قراءتهم التقارير التي يعدها العاملون عن سير أعمالهم ، كما قد يأخذ صوراً أخرى غير هذه الصور . وللحظ هنا أن الذي يقوم بهذا النوع من التقويم جهاز داخلي ، أي نفس الأفراد الذين يقومون بالعمل أو الذين يفهمون نجاح العمل . ولهذا مزاياه كما أن له مساوئه ؛ فمن مزاياه أن يشعر الشخص بأنه عضو شريك في البرنامج الكلي من حيث تخطيطه وتنفيذ وتقديره . ومن شأن هذا أن يرفع من مستوى الروح المعنوية لديه ، ويقوى الدافع للعمل على نجاح المشروع . إلا أن البعض يرى أن هذا الأمر قد ينحرف بالعامل أو بالمشرف عن الموضوعية في التقويم ؛ ذلك لأن القائم بتنفيذ المشروع ، وهو يقوم بتقويمه ، قد يتحول إلى داعية له يتحدث عن جوانب القوة فيه وينكر جوانب الضعف . وقد يقف هذا حائلا دون مواجهة الواقع ، وعانياً من عوامل عدم تحقيق التقويم لأهدافه الأصلية تاماً .

* التقويم الخارجي :

ورغم أن البعض لا يسلم بجدية هذه التشكيكات ، ورغم أن معظم المؤسسات

الحكومية والأهلية تضم أجهزة داخلية للتقويم ^(١١) إلا أن بعض الحكومات قد حرصت على أن تستعين في تقويم برامجها الخاصة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية بخبراء لا صلة لهم بتلك البرامج ، ومن يشهد لهم بالكفاءة العلمية والموضوعية في التقدير ، فضلاً عن قيامها بتدعم أجهزة التقويم الداخلية . وقد يكون الجمع بين الجهازين التقويميين : الداخلي والخارجي هو الحل المناسب لهذه المشكلة في بعض الحالات . وهذا هو ما اتبعته الحكومة الهندية في تقويم برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية ؛ إذ أنها تعتبر التقويم جزءاً لا يتجزأ من كل برنامج وكل مشروع من تلك البرامج والمشروعات ، له جهاز الداخلي الذي يقوم بعملية التقويم باعتباره جزءاً من الخطة نفسها . وبالإضافة إلى هذا تستعين الحكومة الهندية بخبراء خارجيين من غير القائمين بتنفيذ خطة التنمية ل القيام بتقويم تلك البرامج ^(١٢) .

(١١) انظر ص ١١ من هذا الفصل .

(١٢) انظر التقرير الذي قدمه خبراء مؤسسة فورد عن بعض مشروعات تنمية المجتمع في الهند كنموذج لتقويم خارجي :

الفصل الثاني

موضوعات التقويم



الفصل الثاني

م الموضوعات التقويم

يتم تقويم الطالب أو التلميذ عن طريق إعطائه درجات أو تقديرات عن كل مادة يقوم بدراستها . وقد يكون هذا التقويم كلياً في صورة درجات تحديد وضع التلميذ أو الطالب بالنسبة لزملائه ، كما قد يكون كييفياً في صورة وصف وتشخيص مواطن القوة والضعف في دراسته وفي مختلف جوانب نشاطه في مدرسته أو معهده . وبناء على هذا التقويم ينقل التلميذ أو الطالب إلى فرقه أعلى أو يبقى في نفس فرقته ، وقد يمنح شهادة أو درجة تمهد له الطريق لممارسة مهنة معينة كالطب أو المحاماة . كذلك الحال في ميدان الوظائف الحكومية وغير الحكومية ، يتم تقويم الموظف عن طريق تقدير المشرفين عليه لمستويات أدائه في مختلف جوانب النشاط التي تعتبر هامة في ميدان عمله ، مثل الكفاية الفنية ، والعلاقات مع الآخرين ، والقدرة على الابتكار إلخ . . وبناء على هذا التقويم تم ترقية الموظف أو تؤخر هذه الترقية ، أو يمنح علاوة في راتبه أو توقع عليه عقوبة إلخ .

ولا يقتصر التقويم على أعمال الطالب أو الموظف ، بل لقد اتسع نطاقه اليوم فأصبح يتناول ميادين مختلفة كالصناعة والإنتاج بأنواعه وغيرها ؛ في ميدان إنتاج الصناعات الثقيلة مثلاً تحدد الدولة موارد她的 الطبيعية الضرورية لهذا الإنتاج ، ثم الكفايات الفنية المتوفرة في الدولة ، ثم الأيدي العاملة الماهرة التي يمكن تشغيلها في هذا الميدان ، ثم الآلات اللازمة للتحويل . . إلخ . وفي ضوء هذه المعلومات يقوم المشرفون على الجهاز التخطيطي بتقدير حقيقى واقعى لمدى

ما يمكن إنتاجه من الصناعات الثقيلة خلال فترة معينة، ومدى إسهام هذا الإنتاج في الوفاء بحاجات البلاد الحالية والمتوقعة مستقبلاً.

وقد ناقشنا في الفصل السابق الدور الهام الذي يلعبه التقويم في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية. أما الموضوعات التي يشملها التقويم في هذه البرامج فإنها تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى البرامج إلى تحقيقها. تتلخص هذه الأهداف - رغم اختلافها شكلاً أو موضوعاً كما ذكرنا من قبل - في إحداث تغييرات مادية أو معنوية، أي تغييرات ملموسة في البيئة يمكن قياسها بقياساً مضبوطاً إلى حد كبير، أو تغييرات غير ملموسة في اتجاهات الناس لا يمكن قياسها مباشرة، ولكن يمكن قياسها بوسائل كمية أو كيفية عن طريق ما أسفرت عنه من نتائج أو مظاهر غير مباشرة. وقد تقدمت هذه الوسائل في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً رغم أنها لم تصل بالطبع إلى المستوى الذي بلغته وسائل القياس في العلوم الطبيعية.

ويمكن أن نصنف الموضوعات الرئيسية التي يشملها التقويم في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية إلى الفئات الآتية :

(١) الخدمات العامة المباشرة :

تستهدف برامج التنمية الاجتماعية من بين ما تستهدف وصول خدمات الدولة إلى كل المواطنين، وخاصة في المناطق «المتسلفة» التي ظلت فترات طويلة محرومة من هذه الخدمات. وتمتد هذه الخدمات إلى الميادين الصحية عن طريق الوحدات الصحية والتشخيص الصحي وخدمات الصحة الوقائية، وإلى الميادين الزراعية عن طريق الوحدات الزراعية والبيطرية والإرشاد الزراعي والتوعي الأفقي والرأسى في الزراعة. ويمكن أن يسهم تقويم هذه البرامج في التعرف على مدى تحقيقها لأهدافها وأسباب نجاحها أو فشلها. ويشمل التقويم في هذه الحالة موضوعات متعددة، مثل نسب المصابين بأمراض معينة، وعدد المترددرين

على الوحدات الصحية ، وعدد المطالبين برش منازلهم بالمبيدات الحشرية ، ونسبة الوفيات ، ونسبة المنازل التي بها مراحيض صحية إلخ ..^(١) وقد يشمل التقويم في الميدان الزراعي : مقدار الحصول الناتج من الفدان الواحد ، ونسبة الإصابة بذودة القطن ، وكيفيات الدواجن أو البذور المحسنة التي وزعت على القرويين في فترة زمنية معينة ، والمساحات التي زرعت فيها أصناف محسنة إلخ .. ولا تكشف دراسة هذه الموضوعات عن مدى تحقيق البرامج لأهدافه وحسب ، بل قد تكشف أيضاً عن أسباب نجاحه أو فشله . وقد يكون من هذه الأسباب مثلاً اتجاهات الناس نحو موضوع معين أو نحو مؤسسات الخدمة العامة أو نحو العاملين بها . ومثل هذه النتائج تنير الطريق أمام الدولة لمعالجة أوجه النقص أو تدارك الخطأ أو الاسترادة من جوانب القوة وتنسيق البرامج أو إعادة تحظيطها بصورة توفر للدولة الكثير من الجهد والمال مع ضمان تحقيق تلك البرامج لأهدافها^(٢) .

(٢) التنظيم الاجتماعي الاقتصادي :

من الأهداف الحامة لبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية إعادة التنظيم الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع بصورة متناسبة تيسر تحقيق الأهداف العامة للدولة في رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلاد . وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تسن الدولة التشريعات المختلفة ، وتشجع إنشاء الجمعيات التعاونية اسْتَهْلَاكِية كانت أو زراعية أو صناعية . ولا تقتصر

(١) إن تجربة العلاج الشامل التي قام بها المركز الدولي للتربيـة الأساسية في بعض قرى المنوفية والتقويم الذي سيجري لهذه التجربة يدخل ضمن هذا النطاق . انظر الفصل الخامس المنوذج الثاني . كذلك انظر تقويم ما مثلاً أجرى للخدمات الصحية ، والاتجاهات المؤثرة في إحدى المدن الأمريكية : E.L.Koos, *The Health of Regionville, what the people thought and did about it.* (New York: 1954).

(٢) انظر مثلاً التقويم الذي أجرى لإحدى المؤسسات الاجتماعية (المركز الاجتماعي) من ذاكرة مدى إفادـة الأهـالي منها (المنوذج الرابع الفصل الخامس) .

أهداف مثل هذا التنظيم على الجوانب الاقتصادية كالتصنيف الزراعي أو الائتمان التعاوني أو التأمين التعاوني على الماشية وحسب ، ولكن يسعى إلى غايات أبعد ، مثل إتاحة الفرصة أمام المواطنين لممارسة الحياة التعاونية الاشتراكية ، وإسهامهم في رفع مستويات المعيشة في بيئاتهم المحلية . كل هذا يؤدي إلى تدعيم الوعي الجماعي وتقوية الروابط الديمقراطية بين المواطنين . وهنا تدور موضوعات التقويم حول كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الكشف عما إذا كان التغيير في التنظيمات الاجتماعية الاقتصادية يسير في الاتجاه الذي يتفق والصالح العام أم ينحرف عنه ، لأن نكشف عما إذا كانت الجمعيات التعاونية تقوم فعلاً على أسس تعاونية واشتراكية سليمة أم أنها تسعى إلى خدمة نفر قليل يستغلها لصالحه الخاصة^(٣) .

(٣) الاتجاهات :

الغاية البعيدة المدى لبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية هي إحداث تغيير في اتجاهات الناس نحو مختلف الأمور والمواضيع ، بحيث يكونون أكثر استعداداً للمشاركة في العمل الجماعي من أجل تحسين مستويات الحياة في بيئاتهم المحلية ، وبحيث يصبحون أكثر تقبلاً للتغيير سلوكهم بالصورة المرجوة للمواطن الكفء الصالح . ويمكن للدراسة التقويمية في مثل هذه الحالة أن تكشف عن درجة وعي الأفراد بمشكلات البيئة المحلية ودرجة استعدادهم للتفكير الجماعي من أجل حل هذه المشكلات ، كما يمكنها أن تكشف عن اتجاهات الناس نحو التعليم ، ونحو تحسين الإنتاج الزراعي ، ونحو مياه الشرب ، ونحو قضاء أوقات الفراغ ، ونحو العلاج الطبي إلخ . وتدور موضوعات التقويم في هذه الحالة حول ما يحدد اتجاهات الناس في مرحلة تحديد

(٣) انظر : أحمد زكي الإمام « الائتمان الزراعي التعاوني ، نظام جديد لتمويل صغار المزارعين في إقليم مصر ١٩٥٧ / ١٩٦١ » ، مجلة التربية الأساسية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ص ٩ - ١٨ ، والعدد الثالث ص ٧ - ١٦ .

البرامج حتى يمكن أخذها في الاعتبار عند وضع الخطة ، ثم يمكن تطبيق موضوعات التقويم على فرات للكشف عما يحدث من تغيير في اتجاهات الناس نتيجة لتنفيذ البرنامج ، وللكشف عن العوامل المصاحبة لهذا التغيير . وقد يفصح هذا عن ضرورة تعديل الخطة بحيث تكون أقدر على تحقيق أهدافها .

والخلاصة أن الاتجاه نحو التقويم قد أصبح من الموضوعات الحامة للدراسة ، لأنه عنصر له أهميته من عناصر الوعي التخطيطي ، وهو بدوره من أهم مقومات النجاح في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية (٤) .

(٤) النشاط العام :

من الموضوعات الحامة التي يمكن أن يشملها التقويم النشاط العام الذي يتبع عن تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مثل مساهمة الناس في المؤسسات والشركات ، ومثل اشتراكهم في عضوية الأندية والجمعيات الخالية التي تستهدف الخدمة العامة كجمعيات الآباء والمدرسين والجمعيات التعاونية وما شابها . وتدور موضوعات التقويم في هذه الحالات حول المقارنة بين مستوى هذا النشاط قبل تنفيذ البرنامج ومستواه بعد تنفيذه ، وتأثير هذا النشاط في تطوير المجتمع وفي تغيير اتجاهات الناس نحو العمل الجماعي وغيره من الأمور .

(٥) البرامج التدريبية :

يتطلب تخطيط برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها في معظم الحالات توافر أخصائيين مدربين تدريباً فنياً يؤهلهم لتحمل أعباء ما تتضمنه البرامج من أعمال ذات طابع تخصصي . ولكن التخصص الفنى وحده لا يكفى

(٤) انظر Puerto Rico Division of Community Education. *The use of social research in a community education programme*, (Paris: 1954); G. Sellitz and E. Barnitz, "The Evaluation of Intergroup Relations Programmes", in *International Social Science Bulletin*, (Paris : 1955) p. 364-376.

لنجاح الأخصائي في مثل هذه البرامج التي تتطلب اتجاهات سليمة نحو مختلف الموضوعات التي تشكل مقومات البرنامج ، مثل الاتجاه المركز حول القروى الذى يعني أن يكون لدى الأخصائي الاستعداد لإتاحة الفرصة للفروين كى يشتركوا في تحضير البرنامج وتنفيذه ، ومثل الإيمان بحق القروى في الحياة الكريمة ، والاتجاه السليم نحو العمل الجماعى ، إلى غير ذلك . وتختلف مستويات الكفاءة لدى الأخصائيين ؛ كما تختلف مستويات الاتجاهات . وقد تضطر السلطات المسئولة أحياناً إلى الاستعانة بغير الأخصائيين ، وتنظم لهم برامج تدريبية قبل ممارسة الخدمة وأثناءها . ولذلك فإن تقويم برامج التدريب ذاتها بصورة موضوعية يعتبر من أهم موضوعات التقويم في برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية . وتدور موضوعات التقويم في هذه الحالات حول تحديد مستويات الكفاءة لدى الأخصائيين أو الدارسين واتجاهاتهم في فترات مختلفة : عند البدء في تنفيذ البرنامج ، ثم في أثناء تنفيذه ، ثم بعد الانتهاء من التنفيذ .

ومن الواضح أن المقياس الحقيقى لنجاح البرنامج التدريبي هو فى مستوى كفاءة الدارسين ونوع اتجاههم بعد إتمام البرنامج وفي ميدان العمل ذاته ، وذلك نظراً لاحتمال تأثير استجابة الدارس أثناء الدراسة والتدريب بالعوامل المصطنعة التى يفرضها البرنامج التدريبي ، مثل الرغبة فى الظهور بمظهر مقبول اجتماعياً ، والتحرر من ضغط الواقعية فى ميدان العمل ، إلى غير ذلك .

والتقويم قد يكون موضوعياً أو ذاتياً؛ في التقويم الموضوعي يستعان بمختلف الإحصائيات والبيانات عن الفترة التي يستغرقها البرنامج، وعن مقدار ما أمه الدارسون من دراسات أو ما قاموا به من بحوث أو ما تم إعداده من مواد تعليمية. كما تطبق على الدارسين اختبارات لفظية أو أدائية تسعى إلى قياس مدى استيعابهم المفاهيم الأساسية في تنمية المجتمع، وقدرتهم على تطبيق الأسس النظرية التي درسوها في مختلف المواقف، وإلى قياس درجة إتقانهم للمهارات التي يتطلبها حسن قيامهم بالعمل، مثل تخطيط المشروعات، وتكوين

علاقات مع الناس ، وتسجيل الملاحظات ، وطرق نشر الدعاوة إلخ . . كما تسعى هذه الاختبارات إلى معرفة اتجاهات الدارسين نحو الأمور والمواضيعات الحامة في مجال تنمية المجتمع . أما التقويم الذاتي فهو تقدير من جانب الدارسين أنفسهم مختلف عناصر البرنامج ، وتعبير عن آرائهم في المشرفين عليه ، وتشخيص لأسباب القوة والضعف فيه .

ومن المقيد بطبيعة الحال الجمع بين التقويمين الموضوعي والذاتي ، لأن كلاً منها يكمل الآخر . كما أن مثل هذا التقويم قد يسفر عن ضرورة إحداث تعديلات في البرنامج التدريسي من حيث محتواه ، وأساليبه ، وتوزيع مختلف عناصره^(٥) .

(٦) التقويم العام لمجموعات تنمية المجتمع :

تناولنا في الفقرات السابقة تقويم برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية في نطاق المجتمع المحلي . ولكن التغيير الذي يحدث في المجتمع المحلي يؤثر في التغيير الذي يشهده المجتمع الأكبر كما أنه يتأثر به . ويسعى التقويم على المستوى القومي إلى تحديد «أثر الخطة القومية العامة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وإلى الكشف عن جوانب القوة والضعف فيها . ومن ثم فإن موضوعات التقويم تتشكل بما يتفق والمستوى القومي ، مثل متوسط دخل الفرد ، ومعدل المواليد والوفيات ، ونصيب الفرد من ميزانية الدولة الخصصة لشئون التعليم ، ونصيبه

(٥) يقوم المركز الدولي للتربية الأساسية بتقويم مستمر لبرامج التدريب فيه ومدى وفائها بمحاجات الدول العربية . انظر مثلاً : سعد برغوث ، خريجو المركز الدولي للتربية الأساسية ، (رسالة الليان : ١٩٥٨) ، كذلك التقويم الذي أجرى للفوج الخامس والفووجين القصرين (إذتاج الوسائل السمعية - البصرية ومكافحة الأمية) ، كذلك انظر أبو لغد مليكة ، أثر التدريب . . . السابق الذكر . انظر أيضاً :

M. B. Smith, "Evaluation of Exchange of Persons", in *International Social Science Bulletin*, (Paris : 1955), pp. 387 - 397.

من الكهرباء إلخ . . (٦)

والخلاصة أن موضوعات التقويم تتتنوع بتنوع الغرض منها . ولا بد للقائم بعملية التقويم من أن يحدد هذه الموضوعات تحديداً دقيقاً في ضوء تلك الأغراض . كما أن هذه الموضوعات بدورها تفرض على القائمين بالتصوييم الأساليب التي ينتهي جوهرها والأدوات التي يستخدمونها فيه . وهذا ما سوف نناقشه في الفصل التالي .

(٦) يستطيع القارئ الرجوع إلى المصادر الآتية لمعرفة تنوع الموضوعات التي يشملها التقويم والإلمام بالمشكلات الخاصة المتعلقة بتقويم كل منها :

L. Moss, "The Evaluation of Fundamental Education", in *International Social Science Bulletin*, (Paris : 1955), pp. 398 - 416.

K. M. Miller, "Evaluation in Adult Education", in *Ibid*, pp. 430 - 442.

G. E. R. Burroughs, "Evaluation in Fundamental Education", in *Fundamental and Adult Education Bulletin*, October 1956, pp. 153 - 157.

Sten Wahlund, "The Possibilities of Quantitative Measurement of Progress in Community Projects", in *Fundamental and Adult Education Bulletin*, October 1956, pp. 150 - 153.

الفصل الثالث

خطوات التقويم



خطوات التقويم

إذا كان التقويم يسعى إلى تحديد ما تحدثه برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية من تغيير في مختلف الجوانب التي تحدثنا عنها في الفصول السابقة ، وإلى معرفة أسباب النجاح أو الفشل وجوانب القوة أو الضعف في المشروعات الداخلة في تلك البرامج ، فإنه يتضم القيام بجمع بيانات عند البدء في تنفيذ المشروع ، إلى جانب الحصول على بيانات يتم جمعها بعد الانتهاء من تنفيذه، وذلك حتى يتيسر إجراء مقارنة علمية مضبوطة تمثل لنا واقع التغير الذي صاحب تنفيذ المشروع أو جاء نتيجة له . أما البيانات الأولى فإنها تجمع عن طريق ما يسمى « المسح القبلي »، وتجمع الثانية عن طريق « المسح البعدى ». ومن الأفضل الحصول على مجموعة من البيانات في أثناء تنفيذ البرنامج، وذلك عن طريق المسح الدورى . ورغم أن المسح البعدى يتم في الغالب بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع مباشرة ، فإنه قد يكون من الأفيد – لقياس درجة ثبات النتائج ودوماً تأثيرها – القيام بمسح آخر بعد انقضاء فترة كافية للحكم على درجة هذا الثبات وذلك الدوام .

• المسح القبلي

يحاول الباحث في المسح القبلي أن يسجل مختلف جوانب الموقف كما هو قبل البدء في تنفيذ المشروع . فإذا كان المشروع موضوع التقويم مشروعًا للتنقيف الصحي يسهدف تغيير اتجاهات القرويين وعاداتهم الصحية ، فإن الباحث

يسجل معلومات القرويين عن مختلف الموضوعات الصحية : ماذا يعرفون عن الإصابة بالبلهارسيا ، أو مضار الذباب ، أو شرب المياه من الترع إلخ . . . وذلك عن طريق اختبارات التحصيل أو عن طريق الاستفتاء أو المقابلة . ثم يقوم الباحث بدراسة اتجاهات القرويين وعاداتهم الصحية عن طريق الملاحظة أو مقاييس الاتجاهات ، كما يقوم بجمع الإحصاءات عن نسب الإصابة بالأمراض مصنفة حسب فئات الجنس والسن والمستوى الاقتصادي ، وعن عدد المراحيض في المنازل ، ومصادر مياه الشرب ، والوسائل المتتبعة في مكافحة الأمراض ، ودرجة إقبال الناس على طلب العلاج من المؤسسات الصحية العامة والخاصة ، إلخ . . . ويحسن قدر الإمكان أن تسجل هذه البيانات في صورة كمية بحيث يمكن استخدامها في المقارنة الإحصائية ، فيقال مثلاً إن ٧٠٪ من سكان القرية مصابون بالبلهارسيا ، أو أن نوعاً معيناً من المراحيض يوجد في ١٠٪ من مساكن القرية (مع تحديد المستويات التعليمية والاقتصادية لأصحاب هذه المساكن) ^(١) .

(١) يقوم مبعوثو الدول العربية إلى سرنس الليان عادة بتسجيل جميع مظاهر الحياة ومناشطها في القرية التي يدربون بها ، وذلك في مسهل مرحلة التدريب . ويحتفظ بهذه السجلات وما جمع من بيانات لإجراء تقويم بعد ماضى زمن معين ، وهكذا تصبح هذه البيانات شبه قاعدة . ومعظم أعمال التقويم الخاصة بمشروعات تنمية المجتمع تم في صورة مسح قبل . في الهند مثلاً أجريت عمليات مسح قبل عديدة قبل البدء في تنفيذ برامج التنمية . انظر :

Government of India, Planning Commission, Programme Evaluation Organization,
Bench Mark Survey, Report, Kolhapur Project-Bombay, (New Delhi : 1956); *Bench Mark Survey, Report on Phadrak Block*, (New Delhi : 1956).

وهنالك تقارير أخرى متعددة أصدرتها حكومة الهند في هذا المجال . وقد قامت الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو بإصدار مطبوع اشتمل على مسح قبل من هذا النوع أجرى في تайлاند قبل تأسيس مركز التربية الأساسية في أو بول . انظر :

United Nations : *Survey Before Development in Thai Villages*, (New York : 1957); *The Use of Social Research ... Op. Cit.*

● المسح البعدى والمسح الدورى

وفي المسح البعدى يعيّد الباحث جمع نفس البيانات السابقة من نفس المنطقة أو الأفراد أنفسهم ، وبنفس الأسلوب ، وباستخدام الأدوات التي استخدمت في المسح القبلي ، وذلك لتحديد نوع التغيير الذى يمكن أن يكون قد حدث أثناء تنفيذ المشروع أو نتيجة له ، ومعرفة مقدار ذلك التغيير ^(٢) . أما في المسح الدورى فيكون المدف غالباً هو معرفة مدى تقدم المشروع وما يحيط بتنفيذه من صعوبات ، بغية إحاطة المسؤولين بذلك ، وهؤلاء بدورهم يستطيعون إرشاد القائمين بتنفيذ المشروع وتوجيههم في الخطوات التالية . ويتضمن المسح الدورى تقويم مدى تحقيق المشروع لأهدافه في الفترة المعينة ، وبياناً عن تقدم سير العمل ، لا في صورة تقدير ذاتي فقط ، ولكن في صورة إحصاءات موضوعية ، كبيان التكاليف والزمن وما تم إنجازه إلخ . إلى جانب مقترحات لتحقيق أهداف البرنامج في الفترات التالية . وتزداد قيمة المسح الدورى بصفة خاصة إذا علمنا أن الخطوات الفعلية في تنفيذ البرنامج والمشروعات كثيراً ما تحرف مما كان مقدراً لها في الخطة الأصلية لأسباب متعددة ، منها عدم الاتفاق في فهم الأهداف الحقيقية للبرنامج . ولذلك فإن من الصعب تقويم البرنامج أو المشروع دون القيام بهذا المسح الدورى المضبوط .

ويغلب أن يتم جمع بيانات المسح البعدى عقب الانتهاء من المشروع مباشرة ، وذلك قبل أن يصبح تقدير أثره المباشر أمراً صعباً بفعل ما قد يطرأ من

(٢) يمكن اعتبار مسحاً بعديداً لقرية تشان كوم . بينما كتاب *Chan Kom, A Maya Village* يعتبر مسحاً قبلياً لهذا المجتمع . وهذا المukan ، بالإضافة إلى أهميتها العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، يعتبران من أحسن الأمثلة للتقويم الحضارى الكيفي . انظر أيضاً :

C. Sower et al, *Community Involvement*, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1957.

تغيرات تالية بعد مرور فترة من الزمن ، وخوفاً من أن تضييع السجلات أو تتبدل أو يتغير الأشخاص . ومن المفيد في معظم الحالات إعادة جمع البيانات الخاصة بالمسح البعدى بعد مضى فترة تراوح بين سنة وثلاث سنوات ، ومرة أخرى بعد مضى فترة تالية تراوح بين خمس سنوات وعشر ، حتى يمكن تقدير درجة دوام أثر التغيرات التي طرأت ومدى انتشارها ، وهذا هو المدف البعيد لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فضلاً عن أن بعض الأمور كالعادات الصحية يحتاج اكتسابها إلى فترة زمنية طويلة إلى حد ما .

• الخطة العامة للتقويم

يتضح مما سبق ارتباط عملية المسح في مختلف مراحلها بالخطة العامة للتقويم .

أما هذه الخطة فتتضمن المراحل التالية :

(١) تحديد أهداف المشروع أو البرنامج :

من الطبيعي أن يحدد المشروع أو البرنامج في ضوء الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . ولكننا نجد أن هذه الحقيقة البسيطة كثيراً ما تغيب عن الأذهان ، إذ يتولى البعض تقويم المشروع أو البرنامج على أساس أهداف لم يزعموا بهم يسعون إلى تحقيقها . وليس من الإنصاف أو المنطق أن نتولى القيام بتقويم برنامج لتدريب أخصائيين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس ما طرأ من تغيير في البيئة التي تدرّب فيها هؤلاء الأخصائيون ، لأن هذا التغيير لم يكن في الأصل هدفاً من أهداف البرنامج التدريبي . كذلك الحال إذا كان هدف البرنامج هو التثقيف الصحي وحسب ، إذ ليس من الإنصاف أو المنطق أن نقوم بتقويم هذا البرنامج على أساس ما يمكن أن يكون قد حدث من تغيير في اتجاهات الناس نحو الموضوعات الصحية التي لم يشملها البرنامج .

على أن أهداف المشروع أو البرنامج غالباً ما تكون متعددة متنوعة ؛ في

مشروع لزيادة الدخل عن طريق التحسين الزراعي مثلاً قد لا تقتصر الأهداف على مجرد زيادة الدخل ، بل قد تمتد إلى أهداف فرعية أو نتائج جانبية ، مثل ارتفاع المستوى التعليمي والصحي نتيجة لزيادة الدخل . والمهم في الأمر هو ألا تخرج خطة التقويم عن الحادود التي تفرضها أهداف المشروع أو البرنامج الذي يجري تقويمه .

ويفيد تحديد أهداف المشروع أو البرنامج في اختيار ما يستخدم من أدوات لقياس النتائج التي يسفر عنها ، إذ من الطبيعي أن تختلف هذه الأدوات باختلاف الموضوعات . ففي مشروع لزيادة الدخل عن طريق الأساليب المحسنة في الزراعة مثلاً ، يصعب أن نسأل الناس عما إذا كان مستوى معيشتهم قد تحسن نتيجة لتنفيذ المشروع ، إذ قد لا يحسون هم أنفسهم بهذا التحسن . كما أنه قد تصعب عليهم الإجابة على هذا السؤال لأسباب متنوعة . والأفضل في مثل هذه الحالات أن يكون لدينا تقدير دقيق لمتوسط دخل الفرد قبل البدء في تنفيذ المشروع وبعد الانتهاء من التنفيذ . فاستخدام مثل هذا المقياس يتفق والهدف المحدد للمشروع ، وهو في نفس الوقت يعجز عن قياس التغير في جوانب أخرى بصورة مباشرة كقياس التغير في الاتجاه نحو العمل الجمعي . أما إذا كانت أهداف المشروع تتضمن إحداث تغييرات في اتجاهات الناس نحو العمل الجمعي أو نحو التعليم أو غير ذلك من الأمور ، فإنه يت Helm استخدام الأدوات المناسبة لقياس هذه التغييرات مثل مقاييس الاتجاهات والأساليب السوسيومترية .

(٢) تحديد أهداف التقويم :

يمكننا بعد تحديد أهداف المشروع أو البرنامج أن نقوم بتحديد أهداف عملية التقويم ذاتها : هل يكون تقويماً شاملًا أم يقتصر على نقط معينة ؟

ذلك أنه قد يتعدى في بعض الحالات القيام بتنقيح شامل بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية أو الفنية أو لنقص الأدوات المناسبة ، رغم أن مثل هذا التقويم الشامل قد يكون أمراً ضرورياً ومرغوباً فيه . فقد يرى الباحث الشروع في تقويم مشروع صحي تقويماً شاملاً من حيث تأثيره على المستوى الصحي العام وعلى الاتجاهات والعادات والعقائد التي تدور حول الموضوعات الصحية إلخ .. ولكنه لا يملك إلا جمع بعض الإحصائيات عن نسب المواليد والوفيات ، ونسبة الإصابة بالأمراض المختلفة ، وعدد المرتدين على المؤسسات الصحية ، بالنظر إلى أنه لا تتوفر لديه الأدوات اللازمة لقياس الاتجاهات ، أو ينقصه الفنيون اللازمون لإعداد هذه الأدوات واستخدامها .

ومن المهم أيضاً أن يحدد الباحث المراحل الزمنية للتقويم : هل يقتصر على جمع البيانات مرة قبل البدء في تنفيذ المشروع ، ومرة أخرى بعد إتمام تنفيذه ؟ أم يجمع البيانات في فترات منتظمة أثناء تنفيذ البرنامج ثم بعد انتهاءه على فترات متتالية أيضاً ؟ لقد سبق لنا أن بيننا أهمية إجراء التقويم في هذه المراحل الزمنية المختلفة ، وهي كلها أمور يجب أن يقررها الباحث حين يضع خطة التقويم .

(٣) تحديد مركبات التقويم :

ما هي الأسس التي يجري بمقتضاها تقويم مشروع أو برنامج من مشروعات التنمية وبرامجها ؟ وبعبارة أخرى : ما هي مركبات التقويم ؟ وكيف نحدد هذه المركبات ؟ في شتى عمليات التقويم يتم قياس متغيرات متعددة معنوية كانت أو مادية . وللقياس أبعاد ؛ فنحن نصف الحالة البحوية على أبعاد معينة : درجة الحرارة ، درجة الرطوبة ، سرعة الرياح إلخ .. كذلك نصف قطعة من الحديد على أساس أبعاد معينة من طول وعرض ودرجة صلابة وكثافة إلخ ..

ولكل من هذه الأبعاد أدوات لقياسها ، كما أنها نستطيع معرفة حدودها الموضوعية . ويتبع ذلك أننا نعلم جيداً أن رطلين في الوزن يعادلان ضعف رطل ، وأن المسافة بين الكيلو ١٠ والكيلو ٢٠ على الطريق الصحراوى بين القاهرة والإسكندرية تعادل المسافة بين الكيلو ٣٠ والكيلو ٤٠ ، وهكذا . ولكن الأمر ليس بهذا القدر من الموضوعية في حالة قياس المتغيرات الاجتماعية والنفسية . فنحن حين نقدم على وصف شخص ما نصفه على أساس أبعاد معينة من الطول والوزن ومستوى الذكاء والاستعداد لتولى القيادة إلخ . ونجد من السهل أن نقيس الطول أو الوزن أو قوة الإبصار بدرجة مناسبة من الموضوعية ، بينما يصعب أن نقيس مستوى الذكاء أو الاتجاه نحو العمل الجماعي بنفس الدرجة من الدقة والموضوعية التي تتميز بها العلوم الطبيعية ، على الرغم مما أحرزه القياس في العلوم الاجتماعية من تقدم كبير في السنوات الأخيرة . وسوف نعرض لأمثلة من هذه الأدوات في فقرات تالية .

كيف نحدد ما إذا كان مجتمع من المجتمعات الإنسانية أكثر تقدماً من مجتمع آخر ؟ هنا يجب علينا أولاً أن نعرف مدلول التقدم ومحكاته تعريفاً إجرائياً ، وأن نحدد طرق قياسه كما وكيفاً ، ثم نحدد أي جانب من جوانب التقدم هو الذي نقيسه : الصحي أم الزراعي أم التعليمي إلخ . . وكيفية قياس كل جانب من هذه الجوانب . قد يكون القياس الكمي الموضوعي متعدراً أحياناً ، فنلجأ إلى اصطناع مقاييس للتقدير نطلب فيها إلى الباحثين أن يقوموا بتقدير ذاتي لمستوى نظافة القرية مثلاً . وفي مثل هذه الحالات نحاول أن نقلل من خطأ التقدير الذاتي ، وذلك عن طريق الإكثار من عدد القائمين به ، كما نقدم لهم تعريفاً محدوداً لل نقاط المختلفة على مقاييس التقدير .

ويلاحظ في تقويم مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامجها أن التقدير في كثير من الحالات قد يكون تقديرًا نسبياً يختلف باختلاف الظروف .

في تقويم برامج لمكافحة الأمية مثلاً يكون من الصعب أن نضع حدًّا معيناً للحكم على نجاح البرنامج أو فشله ، كأن نحدد عدد من أتموا الدراسة المقررة في البرنامج في فترة معينة كمحك من المحکات بصرف النظر عن المجتمع الذي ينفذ فيه البرنامج . ومن المعروف مثلاً أن دوافع التعلم عند الكبار في المجتمعات الصناعية تكون أقوى مما هي عليه في المجتمعات الزراعية ؛ ذلك لأن معرفة القراءة والكتابة في المجتمع الصناعي تكون غالباً من مستلزمات التقدم والتكيف في هذا المجتمع . وبالمثل يصعب أن نقارن بين قريتين على أساس نسب المواليد والوفيات في كل منها ، بصرف النظر عن مختلف العوامل والظروف السائدة فيها – تلك العوامل والظروف التي قد يكون لها أثر قوي في المستوى الصحي ، والمستوى الاقتصادي ، والمستوى التعليمي إلخ .. أى أن المقارنة على أساسمحك مطلق لا تستقيم في مثل هذه الحالة إلا إذا تكافأت المتغيرات الهامة في كلا القررتين . وفي مثل هذه الحالات نلجأ إلى خبرات العاملين في الميدان ، وإلى تقديرهم الذاتي . ولكن إذا توفرت لدينا خبرات من مناطق متنوعة أمكن أن نحدد بعض المحکات في صورة أهداف يقدر القائمون بالتحطيط إمكان تحقيقها في فترة زمنية معينة وفي منطقة معينة . وتستخدم هذه الأهداف في هذه الحالة بمثابة محکات للتقويم وللقياس على أساس نسبة ما تم تحقيقه منها ^(٣) .

(٤) اختيار الأدوات المناسبة :

مهمة القائم بالتقويم صعبة ، وتزداد صعوبتها نظراً لتنوع موضوعات التقويم بتنوع ميادين التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، وبالتالي تنوع مناهج التقويم وأدواته ؛ فقد تكون الأدوات المستعملة فحوصاً طبية ومعملية

(٣) انظر :

M. Jahoda and E. Barnitz, "The Nature of Evaluation" and E. Beaglehole, "Evaluation Techniques for Induced Technological Change" in *International Social Science Bulletin* (Paris : ١٩٥٥) pp. 353 - 364; 376 - 386.

أو أجهزة لقياس جودة التربة أو جودة السلالة ، كما قد تكون أدوات نفسية كمقاييس الاتجاهات والقيم إلخ . وقد يصعب على الباحث أن يفسر ما يكتشف من صعوبات خلال تنفيذ مشروع من المشروعات إلا إذا رجع إلى التاريخ ودرسه . وقد تعينه هذه الدراسة التاريخية على تفهم أسباب تلك الصعوبات التي تعرض نجاح مشروع للتصنيع مثلا ، أو مشروع يرمي إلى تغيير اتجاهات القرويين نحو العمل الجماعي ، أو الصعوبات التي تعرض سبيل المحاولات المبذولة للقضاء على عادة الأخذ بالثار .

وقد يجد الباحث أن من الأجدى له أن يلجأ إلى منهج دراسة الحالة لكي يتعمق في الكشف عن أسباب ظاهرة من الظواهر التي تتصل بموضوع التقويم . وقد تكون الحالة التي يدرسها جمعوية تعاونية أو مركزاً اجتماعياً أو قرية من القرى ، كما قد تتركز الدراسة حول القيادات المحلية أو حول وسائل الإنتاج ، إلخ ..

وقد يأخذ التقويم صورة المسح الاجتماعي الاقتصادي سواء كان قبلياً أو بعدياً أو دوريأً ، كما سبق أن أشرنا ، وفيه تجمع الحقائق عن موقف اجتماعي معين كلي أو جزئي ، كالقيام بمسح شامل لقرية من القرى ، أو لمنطقة من المناطق أو لاجانب الصحي في تلك القرية أو المنطقة . وقد يتيسر للباحث أن يتبع المنهج التجريبي في التقويم ، فيختار مثلا قريتين متكاففتين تتعرض إحداهما دون الأخرى لبرنامج معين في التثقيف الصحي مثلا ، ثم يقوم بجمع البيانات عن القررتين قبل تنفيذ هذا البرنامج وبعد إتمام تنفيذه ، ويقارن بعد ذلك بين النتائج .

ولكل منهج من هذه المناهج السابقة جوانب قوة وجانب ضعف ، إلا أن كل منها قد يصلح أكثر من غيره لوقف دون الآخر ، وقد يكون من المفيد أحياناً الجمع بين أكثر من منهج واحد .

وَكَمَا تَتَعَدُّ الْمَنَاهِجُ وَتَتَنَوَّعُ الْأَدْوَاتُ الَّتِي تُسْتَخَدَّمُ فِي تَطْبِيقِهَا . وَمِنَ الْأَدْوَاتِ الَّتِي تُسْتَخَدَّمُ فِي عَمَلِيَّاتِ التَّقْوِيمِ الْمَلَاحِظَةُ وَالْاسْتِفْتَاءُ وَالْمَقَابِلَةُ^(٤) . فَثُلَّا يُمْكِنُ مَلَاحِظَةُ سُلُوكِ النَّاسِ وَعَادَاتِهِمُ الصَّحِيَّةِ فِي مُخْتَلِفِ الْمَوَاقِفِ دُونَ أَنْ نَحْتَاجَ إِلَى سُؤَالِهِمْ . وَلَكِنْ هُنَاكَ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ وَالْأَمْرَاتِ مَا يَتَعَذَّرُ مَلَاحِظَتِهِ ، فَلَا تَجِدِي الْمَلَاحِظَةَ فِي كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ لِفَهْمِ إِدْرَاكِ النَّاسِ وَحَقِيقَةِ دَوْافِعِهِمْ . وَفِي مُثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ يُفْضِلُ اسْتِخْدَامُ الْإِسْتِبَيَانِ أَوِ الْمَقَابِلَةِ لِنَحْصُلُ عَلَى مَا نَرِيدُ الْحَصُولُ عَلَيْهِ مِنْ مَعْلُومَاتٍ وَبَيَانَاتٍ . وَقَدْ تَقْتَضِي خَطْطَةُ التَّقْوِيمِ أَحْيَانًا دراسةً تَأْثِيرَ البرَّنَامِجِ عَلَى السُّلُوكِ الْجَمَاعِيِّ لَدِيِ النَّاسِ ، فَتُسْتَخَدَّمُ جَدَالُ الْمَلَاحِظَةِ التَّفَاعُلِيِّ بَيْنَ النَّاسِ فِي جَمَاعَاتٍ ، أَوْ مَقَايِيسُ التَّقْدِيرِ لِهَذَا السُّلُوكِ الْجَمَاعِيِّ ، كَمَا قَدْ تَطْبِقُ الْأَسَالِيبُ السُّوسِيُّومِتَرِيَّةُ لِقِيَاسِ الْعَلَاقَاتِ بَيْنَ النَّاسِ .

وَمِنَ أَدْوَاتِ التَّقْوِيمِ أَيْضًا مَقَايِيسُ الْاتِّجَاهَاتِ وَالْقِيمِ وَالرَّأْيِ الْعَامِ ، وَهِيَ تَسْعَى إِلَى قِيَاسِ اسْتِعْدَادِ النَّاسِ لِلْاسْتِجَابَةِ بِصُورَةِ مُعِينَةٍ فِي مَوَاقِفِ مُعِينَةٍ ، أَوْ إِلَى تَحْدِيدِ الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي تَدُورُ حَوْلَهَا اِتِّجَاهَاتِهِمْ ، أَوْ إِلَى تَوزِيعِ هَذِهِ الْاتِّجَاهَاتِ فِي جَمَاعَاتٍ كَبِيرَةٍ مِنَ النَّاسِ .

(٤) تَذَارَلَنَا جَمِيعُ مَنَاهِجِ الْبَحْثِ وَأَدْوَاتِهِ بِالْتَّفَصِيلِ فِي مَطْبَوعٍ آخَرَ ، وَهَذَا تَحدِثُنَا عَنْهَا فِي إِيجَازٍ هَذَا . وَيُسْتَطِيعُ الْقَارئُ الرَّجُوعَ إِلَى : إِبرَاهِيمُ أَبُو لَغْدٍ وَلُوِيُّسُ كَامِلُ مَلِيْكَة ، الْبَحْثُ الْاجْتِمَاعِيُّ (القَاهِرَةُ : ١٩٥٩) لِمَعْرِفَةِ أَسَسِ الْبَحْثِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَأَهْمِيَّتِهِ وَمَنَاهِجِهِ وَأَدْوَاتِهِ وَاسْتِخدَامِهَا . وَقَدْ أَشَرْنَا فِي مَوْاضِعٍ أُخْرَى مِنْ هَذَا الْفَصْلِ إِلَى أَنَّهُ تُسْتَخَدِّمُ فِي تَقْوِيمِ كُلِّ مَظَهُورٍ مِنْ مَظَاهِرِ النَّشَاطِ الْاجْتِمَاعِيِّ وَالْاِقْتَصَادِيِّ وَالْتَّعْلِيمِيِّ أَدْوَاتٍ مُعِينَةٍ . فِي تَقْوِيمِ الْوَسَائِلِ السَّمْعِيَّةِ وَالْبَصَرِيَّةِ يُمْكِنُ لِلْقَارئِ الرَّجُوعَ إِلَى : إِبرَاهِيمُ أَبُو لَغْدٍ وَلُوِيُّسُ كَامِلُ مَلِيْكَة ، دَلِيلُ اِخْتِبَارِ وَتَقْوِيمِ الْوَسَائِلِ السَّمْعِيَّةِ - الْبَصَرِيَّةِ وَالْمَوَادِ وَالْتَّعْلِيمِيَّةِ (القَاهِرَةُ : ١٩٥٨) ، مُحَمَّدُ رَشْدَى خَاطَر : كِتَابُ تَعْلِيمِ القراءَةِ وَالْكِتَابَةِ : تَحْلِيلُ وَتَقْوِيمُ ، القَاهِرَةُ : ١٩٥٨) كَذَلِكَ انْظُرْ :

C. R. Wright, "Evaluating Mass Media Campaigns," in *International Social Science Bulletin* (Paris : 1955) pp. 417 - 430.

وَلِتَقْوِيمِ النَّتَائِجِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ وَمَشَائِكُهَا انْظُرْ :

United Nations, *Manual on Economic Development Projects*, (New York : 1958), pp. 193 - 242.

وقد يصعب أحياناً قياس الاتجاهات أو القيم باستخدام المقاييس اللغوية المباشرة ، وهنا تستخدم الأساليب المقنعة والإسقاطية . كما قد يتطلب الأمر أحياناً قياس معلومات الناس ، فتستخدم اختبارات التحصيل وختبارات المعلومات العامة . وقد يكون من الأيسر والأفيد في حالات أخرى جمع البيانات عن طريق الوثائق والسجلات .

ويستعين الباحث في معظم هذه الحالات بالأساليب الإحصائية في اختيار العينات ، وفي تلخيص البيانات ، ووصف المجتمعات . كما أنه يستعين بها في تحليل النتائج والتأكد من الدلالات الإحصائية أو لتقدير العلاقات بين مختلف المتغيرات .

والخلاصة أنه يتبع على الباحث عند قيامه بعملية التقويم أن يختار المنهج المناسب والأدوات المناسبة لتحقيق أهدافه ، وهي جميعاً مناهج وأدوات تسهدف اتباع الطريقة العلمية الموضوعية في البحث .

الفصل الرابع

مشكلات النّقوم



مشكلات التقويم

أشرنا في الفصول السابقة إلى بعض المشكلات التي تعرّض الباحث في عملية التقويم ، وهي مشكلات من الطبيعي أن تنشأ في عملية معقدة تتناول أنواعاً متعددة متباعدة من المشروعات والبرامج في مختلف ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويتولى تنفيذها أخصائيون في مختلف المجالات ، وتنفذ في مناطق وبيئات متباعدة ، وتتأثر بما يعتمد لها من ميزانية وما تحيطها به الدولة والرأي العام من اهتمام ، كما تؤثر بدورها تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في البيئة التي تنفذ فيها ، وفي الجماعات البشرية التي تستهدف هذه المشروعات خدمتها . وفي هذا الفصل سنحاول أن نركز الأضواء على أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في تقويم مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامجها ، كما سنعرض بعض طرق علاجها .

(١) المشكلات الإنسانية المتعلقة بالعاملين في الميدان والإداريين والمشرفين

من الصعوبات التي تعرّض عملية التقويم ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، تلك المقاومة الشعورية أو اللاشعورية من جانب الإداريين ، أو المشرفين ، أو العاملين في الميدان أنفسهم – على اختلاف مستوياتهم – والتي يبدونها لمن يقوم بعملية التقويم ، ظناً منهم أن التقويم يسعى إلى الكشف عن أخطائهم أو لتقدير مجدهم الشخصي . وهو ظن خاطئ لا يتفق والأهداف الأصلية للتقويم . ومن المحتمل أن تقل هذه المقاومة إلى حد كبير إذا شرك

الجميع اشتراكاً فعلياً في وضع خطة التقويم وفي تنفيذها، حتى يتبيّنوا حقيقة أهدافه ويدركوها ، ومن ثم يتعاونون على تحقيقها . والحق أن هذا التعاون شرط أساسي لنجاح خطة التقويم ، التي تعتمد أكثر ما تعتمد على دقة البيانات والمعلومات التي يقدمها العاملون في الميدان ، وعلى موضوعية هذه البيانات ، وعلى دقة التقارير التي يعدها هؤلاء العاملون ويتناولون فيها أعمالهم مع من يتعاملون معهم من الأهالي . كذلك تعتمد خطة التقويم على القائمين بأعمال الإشراف في كلا النطاقين المحلي والقومي ، إذ تتوفر لدى هؤلاء مختلف البيانات المطلوبة في مختلف المستويات . فإذا لم يتعاون الجميع تعاوناً صادقاً على أساس من الفهم الصحيح لحقيقة أهداف التقويم كان من الصعب أن نتوقع نجاحه أو أن نثق في صدق بياناته ، وبالتالي الأمانة في تقرير نتائجه .

وثمة أمر هام يتحكم في الموقف ، ذلك هو «الجو الاجتماعي» الذي يشيعه الرؤساء والملوك والذى تميز به العلاقات بينهم وبين مرءوسيهم . والمرجح أن الجو الاجتماعي الديمقراطي الذى يتميز بالمشاركة في وضع الخطط وفي تحديد الأهداف وفي تنفيذ الإجراءات هو أكثر الأجنحة ملائمة لإشعار المرءوس بالأمن والطمأنينة ولضمان تعاونه تعاوناً صادقاً في عملية التقويم^(١) .

(٢) المشكلات المتعلقة بمصادر البيانات :

من الصعاب التي كثيراً ما تواجه الباحث في عملية التقويم عدم توفر البيانات الكافية التي يمكن الاعتماد على صدقها . ويزيد من صعوبة هذا الأمر أن تتعدد مصادر البيانات وتتفاوت في درجة صدقها ؛ فقد يعتمد الباحث مثلاً على سجلات الجمعيات التعاونية التي تورد بيانات عن رأس المال وعدد الأسهم وعدد الاجتماعات وعدد الحاضرين فيها . إلا أنه من المحتمل جداً لا نجد في محاضر تلك الاجتماعات ما يمثل الواقع تمثيلاً حقيقياً ؛ فلا يعني

(١) انظر

S. P. Hayes, *Measuring the Results of Development Projects*,

(Paris : ١٩٥٩) pp. ١١ - ٢٧.

توقيع عدد معين من الأعضاء على محضر اجتماع الجمعية العمومية أنهم جمِيعاً قد حضروا الاجتماع فعلاً. كذلك لا تمثل سجلات الوحدة الصحية أو مكتب الصحة الواقع في كثير من الأحيان. فالمعروف أنَّ أغلب القررويين يترددون في التبليغ عن المصابين بالأمراض المعدية، لخشيَّهم مما يتربَّ عليه هذا التبليغ من إجراءات صحية، وهم لا يقدرون أهمية هذه الاجراءات بالنسبة لصحتهم ووقايتهم من الأمراض. كذلك قد تكون البيانات المتوفرة قديمة مضى على جمعها بضعة سنين، وبخاصة في المجتمعات التي تتطور بسرعة؛ فآخر تعداد عام مطبوع للإقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة أجري عام ١٩٤٧، ورغم ما لبياناته من قيمة فإنَّ الذي لا شك فيه أنَّ هذه البيانات لا تمثل الواقع والأحوال الحاضرة إطلاقاً^(٢). ولا يعني هذا أنَّ مثل تلك البيانات لا قيمة لها فهُن تمثل واقع الأمور في وقت معين إلى حد كبير، كما يمكن استخدامها أساساً للمقارنة والتقويم.

أضف إلى هذا أنَّ معظم المؤسسات والوزارات والهيئات تصدر نشرات دورية تصور مدى ما أحرزته من تقدم في المجال الذي تعمل فيه في فترة معينة. ومثل هذه النشرات وما تضمُّنه من بيانات لها قيمتها دون شك، ومن الخير أن يقوم الباحث بدراستها دراسة دقيقة لأنَّها قد توفر عليه كثيراً من الجهد والوقت. ولكن يجب أن نلاحظ أنَّ مثل تلك البيانات لم تجمع خصيصاً لغرض البحث أو التقويم، كما أنها قد تكون عرضة لبعض التحريف، وخاصة ما كان منها متعلقاً بالدخل.

ويستطيع الباحث أن يجمع كثيراً من البيانات الهامة من بعض المصادر المحلية كصراف القرية، وعامل التليفون، والكشف الانتخابية. كما يستطيع

(٢) انظر: أبو لغد ومليكة، البحث الاجتماعي . . . المصدر السابق، ص ١٤٧ - ١٥٨. وقد أجرى التعداد العام للجمهورية العربية المتحدة باقليميها في شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٦٠.
Ibid, pp. 28 - 72; M. Jahoda, *Op. Cit.*, p. 353 - 64.

الاتفاق مع بعض الأشخاص المحليين على تسجيل بيانات معينة تتصل بموضوع التقويم ، كأن يتفق مع بقال القرية على تسجيل كميات الصابون التي يبيعها لأهل القرية في شهر واحد ، أو قد يتفق مع تجار الأسمدة على تسجيل مبيعاتهم في فترة معينة ، كما يمكنه أن يتفق مع بعض الأسر لتمده بسجل عن استهلاكها الشهري من مختلف أنواع الأغذية إلخ .

(٣) المشكلات المتعلقة بنوع المشروع أو البرنامج :

سبق أن أشرنا إلى ارتباط خطة التقويم بنوع المشروع أو البرنامج الذي يجري تنفيذه . وهذه إحدى الحقائق التي يجب أن يأخذها الباحث بعين الاعتبار عند وضع خطة التقويم ، وأن يقدر ما يمكن أن ينجم عنها من مشكلات . ففي تقويم المشروعات التي تستهدف الخدمة العامة مثلاً تختل مشكلات العلاقات الإنسانية بين الموظفين المسؤولين عن المشروع من ناحية ، وبينهم وبين من يتعاملون معهم من المرءوسين ومن الأهالي من ناحية أخرى ، أهمية كبرى . ويتطلب هذا أن يفهم الباحث بإعداد الأدوات المناسبة لتقويم هذه العلاقات ، فيلجأ إلى الأساليب السوسنومترية والإسقاطية أو إلى الملاحظة والمقابلة . ومن المتوقع أن يجد الباحث مقاومة أو ترددًا من جانب الرؤساء والمرءوسين والأهالي على السواء حين يسعى إلى معرفة حقيقة مشاعرهم واتجاهاتهم إزاء الهيئة التي تتولى تنفيذ المشروع أو البرنامج ، وإزاء الخدمات التي تؤديها ، ومدى أدائها هذه الخدمات ، في ضوء توقعاتهم أو مستويات طموحهم . وقد تتخذ الدراسة في مثل هذه الحالات الطابع الإكلينيكي المعمق ، وتتطلب هذه إعداداً ومراناً .

وإلى القارئ مثلاً آخر من تقويم مراكز تدريب العاملين في ميادين تنمية المجتمع ، وهي مراكز قد تختلف أسماؤها وتتنوع برامجها ، ولكنها تسعى جمیعاً إلى إعداد من يلتحقون بها للقيام بما تتطلبه مشروعات التنمية وبرامجها

من مهام ، وإكسابهم الطابع والسمات التي تكفل لهم النجاح في القيام بهذه المهام . ولا تقتصر أهداف مثل هذه المراكز على إكساب الدارسين المعلومات أو المهارات الالزمة وحسب ، ولكنها تهم كل الاهتمام بإكسابهم الاتجاهات والقيم التي يشرط توفرها فيمن يعملون في تلك الميادين . وهنا يتم التقويم بقياس تلك الاتجاهات قبل التدريب وبعده على فترات ، أى بعد انتهاء التدريب مباشرة ، وأثناء العمل في الميدان ، بالإضافة إلى قياس الآثار المترتبة على نشاط هؤلاء العاملين في المجتمعات التي يعملون بها ، سواء أثناء تدريبيهم أو بعد انتهاء هذا التدريب .

ومن المشكلات التي تواجه الباحث في عملية التقويم أن معظم مؤسسات الخدمة العامة متعددة الأغراض ؛ فالوحدة الصحية مثلاً مفروض أن تؤدي خدمات علاجية ووقائية معاً ، أى أنها لا تقتصر نشاطها على علاج المرض ، ولكنها تقوم بمهمة التشخيص ونشر الوعي الصحي . على أن قيام الوحدة الصحية بهذا النشاط متوقف على عدد العاملين بها ونوع المهام الموكولة إليهم . فإذا لم يكن بالوحدة عدد كافٍ منهم كان من الطبيعي أن ينغمموا طيلة الوقت في مواجهة المشكلات اليومية التي لا تخرج غالباً عن مهمة علاج المرض . وحتى في مثل هذه الحالات فإن من الممكن تقويم الأثر التشيقي للعلاج نفسه على أساس افتراض وجود علاقة بين الخبرات العلاجية وبين اكتساب المعلومات الصحية . ولكن مثل هذا الافتراض يتعدى التأكيد من صدقه إلا إذا اتبعنا المنهج التجربى ؛ فنختار مثلاً منطقتين متكافئتين في كل المتغيرات ، تستفيد إحداهما من خدمات الوحدة بينما لا تستفيد الأخرى من هذه الخدمات ، ثم نقوم بقياس المعلومات الصحية لدى جماعات كل منطقة من المنطقتين ، وذلك عن طريق اختبار تحصيلي مثلاً^(٢) .

(٢) انظر :

T. R. Batten, "Some Criteria for the Evaluation of the Training of Extension Workers in Fundamental Education Programmes", in *Fundamrntal and Adult Education Bulletin*, Vol. VIII, No. 3 (Paris : 1956). pp.65-98.

ومن المشكلات التي يواجهها الباحث أيضاً مشكلة تحديد المدى الجغرافي الذي يحاول فيه قياس تأثير البرنامج أو المشروع : هل يقتصر على المنطقة التي تفتقدها ، أم يتعداه إلى المناطق المجاورة أيضاً ؟ ومن المفید في هذا الصدد التمييز بين ما يسمى «منطقة النشاط» ، وهي المنطقة التي ينفذ فيها المشروع والتي تتأثر الجماعات المقيمة فيها تأثراً مباشراً به ، و«منطقة التأثير» ، وهي المنطقة التي قد يمتد تأثير المشروع إلى الجماعات المقيمة فيها . فهنا قد يقوم المشرفون على برامج الإصلاح الزراعي بالجمهورية العربية المتحدة بتنفيذ مشاريع معينة في مناطق الإصلاح كزراعة الأرز في أراض لم يزرع فيها من قبل ، وكتعميم الزراعة الآلية . والمهم عند وضع خطة تقويم مثل هذه المشروعات تحديد المدى أو المنطقة التي تتوقع أن يمتد إليها أثر المشروع ، وبالتالي يشملها التقويم .

وقد يمتد تقويم برنامج ما ، كبرنامج الإصلاح الزراعي ، من النطاق المحلي إلى النطاق القومي ، فيتناول متوسط الدخل بالنسبة للفرد ، ثم متوسط الدخل القومي ، وهكذا . . ومن المشكلات التي يجب أن يتبناها الباحثون في مجال تقويم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية دراسة الآثار الجانبية أو الفرعية التي لم تدخل في تقدير من قاموا بتخطيط هذه البرامج ، وهي آثار قد تكون ضارة أو نافعة ، فنسأل : ما الذي يمكن أن يترتب على إدخال خدمات سيارات الأجرة إلى بعض القرى المنعزلة ؟ وما الذي يمكن أن يترتب على إدخال آلة الحياكة إلى قرية من القرى أو تعميم الري الآلي في الزراعة ؟ ولذا فمن المفید دائماً أن تتبناً الخطة مقدماً بأكبر قدر ممكن من الآثار التي ستترتب على تنفيذ المشروع أو البرنامج موضوع التقويم . ولكن هذا التنبؤ قد يكون أمراً غير ميسور في بعض الأحوال . وعلى أية حال فمن المهم أن يتبناه القائمون بالتقويم مثل هذه الآثار .

ويتصل بطبيعة المشروع حدود تقويمه . وقد سبق أن أشرنا إلى أن التقويم

أمر نسبي ، بمعنى أنه يصعب إجراؤه على أساس حدود أو معايير مطلقة . والمهم أن يقدر الباحث حدود التقويم في ضوء الزمن الذي استغرقه تنفيذ المشروع فعلاً (مقارناً بالزمن المقدر له) ، وعلى أساس التكاليف التي أنفقت فعلاً (مقارنة بالتكاليف المقدرة له) . فبعض المشروعات مثلاً تنفذ بقصد العرض التوضيحي ، بمعنى أن يكون لها طابع المشروع النموذجي (مثل البيت الريفي النموذجي أو المؤسسة الصحية النموذجية) . ومن الطبيعي أن تتفق على هذه المشروعات في بداية تنفيذها مبالغ تفوق ما ينفق على غيرها من المشروعات ، إذ أنها تسعى إلى تشجيع الأفراد والجماعات على الإفادة منها أو العمل على تقليلها . وغالباً ما يحدث أن نشرع في تقويم المشروع بعد مضي فترة معقولة على تنفيذه ، وذلك على أساس اقتصادي ، أي على أساس مدى الفائدة التي تعود من المشروع في ضوء ما أنفق عليه من أموال ، ومعرفة ما إذا كان من الممكن الحصول على نفس الفائدة بتكليف أقل .

(٤) المشكلات المتعلقة بتحليل النتائج وتفسيرها :

لا يعني الكشف عن آثار مصاحبة للمشروع أو البرنامج أو عن آثار تالية لتنفيذه أن هذه الآثار قد جاءت بالضرورة نتيجة لتنفيذ ذلك المشروع أو البرنامج ؛ فقد تأتي هذه الآثار نتيجة لأمور خارجة عنه . ولذا فهن المشكلات التي تواجه القائم بعملية التقويم العمل على التحقق من صدق العلاقات بين الأسباب والنتائج ، أي إثبات أن التغيرات الحادثة مرتبطة بالمشروع أو هي نتيجة له . ويسهل إثبات هذا إلى حد ما إذا توفرت البيانات القبلية والبعدية عن : « ١ » نشاط أو منطقة أو جماعة إنسانية نفترض تأثيرها بالمشروع أو البرنامج (الجماعة التجريبية) ؛ فإذا وجد أن التغيرات الحادثة تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي طرأت في الفترة نفسها في نشاط أو في منطقة أو في جماعة إنسانية لم تتعرض لتأثير البرنامج أو المشروع ، ولكنها تتكافأ مع النشاط أو المنطقة أو الجماعة التي تأثرت به . حينئذ يستطيع التقويم أن يكشف عن

ارتباط الأسباب بالنتائج ؛ «ب» نشاط أو منطقة أو جماعة إنسانية لم تتعرض لتأثير المشروع أو البرنامج ، ولكنها تتكافأ مع الجماعة التجريبية في كل المتغيرات الحامة (الجماعة الضابطة) . فإذا وجد أن التغيرات الحادثة في الجماعة التجريبية تختلف اختلافاً دالاً عن تلك التي حدثت للجماعة الضابطة ، أمكننا أن نستدل منطقياً على وجود صلة بين التغيرات في الجماعة التجريبية وتنفيذ البرنامج أو المشروع .

ويمكن استنتاج نفس الدلالة عن طريق المقارنة بين التغيرات في الجماعة التجريبية وفي الجماعة الضابطة ، رغم عدم توفر البيانات القبلية عن كل منها ، وذلك إذا أمكن الافتراض بأن الموقف في كل من الجماعتين لم يكن مختلفاً اختلافاً كبيراً . ولكن يجب أن نلاحظ أن هذا الاستدلال تعترضه عدة صعوبات ويوضح لنا هذا من المثال: لنفرض أننا أردنا أن نقوم أثراً حملة من حملات النظافة في قرية من القرى ، وأننا اتخذنا كميات الصابون التي اشتراها القرويون من بقال القرية محاكماً للحكم على مستوى النظافة لدى هؤلاء القرويين . فإذا توفرت لدينا البيانات القبلية والبعدية عن كميات الصابون المستهلكة في القرية التي شنت فيها الحملة ، وفي قرية أخرى لم تتعرض للحملة ولكنها متكافئة مع القرية الأولى – إذا توفرت لنا هذه البيانات ، أمكننا أن نحكم بوجود علاقة سلبية بين كميات الصابون المستهلكة وحملة النظافة في حالة ما إذا وجدنا أن كميات الصابون قد زادت في نهاية الحملة في القرية التجريبية عنها في القرية الضابطة . ولكن من المحتمل رغم هذا أن تكون الزيادة في كلا القريتين راجعة إلى ظروف عامة مشتركة كانخفاض أسعار الصابون ، أو نشاط حركة الإعلان التي تقوم بها الشركات المنتجة له إلخ . أما إذا اختلف تأثير هذه الظروف العامة من قرية إلى أخرى ، كأن تتولى جمعية تعاونية بيع الصابون بأسعار مخفضة في القرية التجريبية ، فإنه يصعب في هذه الحالة أن نستنتج أن الزيادة في استهلاك الصابون ترجع إلى حملة النظافة وحدها . ويعتمد استخلاص العلاقات بين

الأسباب والنتائج في عملية التقويم على المنطق إلى حد كبير ، كما أن الأساليب الإحصائية تسهم في استخلاص هذه الدلالات إلى حد كبير أيضاً . ولذلك فمن المفيد أن يلتم الباحث أو القائم بعملية التقويم بتلك الأساليب ، وأن يرجع في ذلك إلى كتب الإحصاء .

والخلاصة أن التقويم عملية علمية موضوعية في أساسها وفي خطواتها ، يستعان فيها بمختلف الأدوات ، كما تعرّضها مشكلات متنوعة . وهذا هو ما سنحاول أن نمثل له في النماذج الواردة في الفصل التالي .

الفصل الخامس

نماذج عملية

لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشروعاتها





الفصل الخامس

نماذج عملية

لتقديم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشروعاتها

تناولنا في الفصول السابقة أهداف التقويم وأسسه وموضوعاته وأدواته ومشكلاته ، ومتى نا اكمل جانب بالأمثلة المناسبة . وفي هذا الفصل نقدم بعض نماذج متكاملة لتقديم مشروعات التنمية الاجتماعية الاقتصادية في ميادين متنوعة ؟ فنقدم في النموذج الأول محاولة لتقديم جمعية تعاونية في قرية من قرى محافظة المنوفية بالإقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة . أما النموذج الثاني فنورد فيه خطة لتقديم مشروع للعلاج الصحي الشامل طبق في إحدى قرى هذه المحافظة كتدخل من مداخل التنمية الاجتماعية ، والنموذج الثالث عبارة عن بحث تقويمي طبق فعلاً في عدد من القرى الأردنية بعد انتهاء فترة معينة على تنفيذ برنامج للتنمية متعدد الأغراض . أما النموذج الرابع والأخير فهو تقويم لمدى إفادة أهالي قرية من قرى محافظة المنوفية من المركز الاجتماعي القائم بها .

ويلاحظ أن عمليات التقويم في النماذج الأول والثاني والرابع قد شرك فيها مبعوثو الدول العربية بمركز التربية الأساسية في العالم العربي برساليان كجزء من البرنامج التدريبي الذي يعد لهم .

النموذج الأول

تقسيم جمعية تعاونية

ازداد الاهتمام بالحركة التعاونية في السنين الأخيرة زيادة ملحوظة ، وقد انتشرت الجمعيات التعاونية في قرى الإقليم المصري انتشاراً كبيراً ؛ وهو أمر يتفق مع اتجاه الدولة والشعب نحو بناء مجتمع ديمقراطي اشتراكي تعاوني . وقد كان النجاح حليف بعض هذه الجمعيات ، بينما تعذر بعضها الآخر . وتبينت الآراء حول عوامل النجاح وأسباب الفشل . وقد استرعي هذا التباين في مصير تلك الجمعيات التعاونية اهتمام المبعوثين العرب بمركز سرس الليان خلال تدريتهم على العمل الميداني بالقرى المحبيطة بالمركز . ومن هنا جاء الاهتمام بدراسة الأمر دراسة موضوعية .

اختيرت لهذه الدراسة الجمعية التعاونية في قرية غمرین (إحدى قرى مركز منوف) التي أنشئت بمساعدة فريق المبعوثين العاملين بالقرية في عام ١٩٥٤ ، وقد استمر المبعوثون يتعاونون مع أهالي القرية في العمل على تدعيم الجمعية حتى منتصف عام ١٩٥٨ ، حين قرر المركز أن يستبدل بغمرين قرية أخرى لتكون حقلة للتدريب . وقد روى أن مثل هذه الظروف تهيء فرصة فريدة للدراسة ، إذ أن تتبع نشاط الجمعية التعاونية منذ أن أنشئت في عام ١٩٥٤ إلى أن آلت مسؤولية العمل بها كاملاً إلى أهالي القرية . . مثل هذا التتبع يمكن أن يمد الباحث ببعض البيانات ذات الدلالة فيما يتصل بعوامل نجاح الجمعية أو فشلها . ومن الطبيعي أن تتوقع بعض التباين في مراكز الاهتمام من جانب الأهالي من ناحية ومن جانب المبعوثين من ناحية أخرى ، فالأهل يهمهم من الجمعية التعاونية أن تكون أداة تيسّر لهم الحصول على ما يلزمهم من مواد وأدوات وقروض

بأيسر السبيل . أما المبعوثون فثلهم مثل الأخصائى الاجتماعى ، بهم - بالإضافة إلى تيسير هذه الخدمات للأهالى - العمل على إكسابهم الاتجاه الصحيح نحو التعاون ونحو العمل الجماعى ، إلى جانب اختبار بعض افتراضات المتصلة بأكثربطرق فعالية لإكساب القرويين هذا الاتجاه .

تتلخص أهداف تقويم الجمعية في الإجابة على الأسئلة التالية :

- ما هي اتجاهات الأهالى نحو عضوية الجمعية ، ونحو نشاطها ، ونحو العاملين فيها ؟ وهل حدث تطور في هذه الاتجاهات منذ إنشاء الجمعية مما يمكن معرفته عن طريق محكّات معينة كزيادة العضوية وزيادة رأس المال إلخ . . . وما هي العوامل المرتبطة بهذه الاتجاهات ؟
- هل أدى قيام الجمعية التعاونية بقرية غمرين إلى رفع المستوى الاقتصادي للأهالى ؟ وما هي العوامل التي ساعدت على هذا ؟

جمعت البيانات اللازمة للإجابة على السؤالين السابقين من مصادر متعددة أهمها :

- (ا) سجلات الجمعية التي تبين تطور حجم العضوية ورأس المال ونشاط الجمعية كما وكيفاً ،
- (ب) استبيان للكشف عن مدارك أعضاء الجمعية فيما يتصل بأهدافها وتكوينها ونشاطها ، وللكشف عن اهتماماتهم إزاء هذه الأمور ومقرراتهم بشأنها . وقد طبق هذا الاستبيان على عينة اختيارت عشوائياً وبلغ عدد أفرادها ١٠٤ أفراد .

من الواضح أنه يصعب في مثل هذه الدراسات التقويمية تحديد محكّات مطلقة يقاس التقدم على أساسها ؛ فمثلاً يصعب أن نحدد مقدماً الحجم المطلق للعضوية الذي يمكن القول بأنه يمثل تقدماً معيناً ، ولكن من الممكن تقدير دلالة العدد في ضوء المجموع الكلى للأفراد الذين يمكن أن ينضموا لعضوية الجمعية . كما يمكن أن نستدل على أثر الجمعية في رفع المستوى الاقتصادي للقرويين عن

طريق التقدير الكمى لما تؤديه الجمعية لهم من خفض فى تكاليف الزراعة وزيادة فى دخول المزارعين . كذلك يمكن أن نستدل على أثر قيام الجمعية فى اكتساب الأهالى الاتجاه السليم نحو العمل الجماعى عن طريق تقدير درجة الاهتمام الذى يوليه الأعضاء للأمور العامة ، واتباعهم الأساليب الديمقراطية فى العمل .

• نتائج التقويم

أسفر الفحص المكتبى لسجلات الجمعية عن عدة نتائج هامة نجملها فيما يلى مناقشين دلائلها :

(١) تطور حجم العضوية ورأس المال :

كان عدد أعضاء الجمعية حين بدأت نشاطها ٢٦ عضواً ، وفي ربيع ١٩٦٠ – أى وقت جمع بيانات هذا البحث التقويمى – بلغ عدد الأعضاء ١٠١٩ عضواً . أما رأس مال الجمعية فقد زاد من ٣٩ جنيهًا في عام ١٩٥٤ حينما أسست الجمعية إلى ١٠٤٠ جنيهًا في عام ١٩٦٠ . كما أسفر الفحص المكتبى عن أن عضوية الجمعية لم تقتصر على أهالى قرية غمرین بل تجاوزتها إلى قرى أخرى تبعد عنها بمسافات تراوح بين نصف كيلومتر وعشرة كيلومترات . وقد لوحظ أن الزيادة في حجم العضوية كانت تأتى نتيجة لنجاح الجمعية في أداء خدمة معينة لأهل القرية . وهذا يشير إلى أن نجاح الجمعية في هذا المضمار يرتبط بقيامها بخدمات متصلة اتصالاً وثيقاً بحاجات القرويين . كما يشير إلى أن كل نجاح لا بد أن يؤدي إلى نجاح تال .

وإذا نحن على سبيل المثال استعرضنا الخدمات التى أدتها الجمعية في المجال الزراعي وجدنا أنها استطاعت أن تستورد ١٧٠٤ أطنان من الكسب ، وأن تبيعه للأعضاء بسعر ثمانية جنيهات و ٧٣٤ مليماً لاطن الواحد ، بينما كان يباع في السوق الحرة بسعر اثنى عشر جنيهًا ومائة مليم ، أى أن

الجمعية استطاعت أن تتحقق وفراً يقدر بحوالى سبعة آلاف جنيه ، بمتوسط سبعة جنيهات تقربياً للعضو الواحد بالنسبة لصنف واحد فقط . وقد قدر المتوسط الكلى لما حققه عضو الجمعية من وفر نتيجة شرائه ما يلزمه من كسب وقاوى وغيرها عن طريق الجمعية بما لا يقل عن ثلاثين جنيهآ في العام .

ومن ناحية أخرى نجد أن التحسن الاقتصادي لم يكن مقصوراً على الوفر في الأسعار ، ولكنه امتد إلى الآثار المرتبة على استخدام التقانى والبذور الحسنة التي تستوردتها الجمعية لأعضائها . من ذلك أن الجمعية استوردت ٤٠ أرداً من القمح المعروف بقمح « طوسون » ، وقد أدى استخدام هذا الصنف في زراعة ٨٠ فداناً إلى زيادة في محصول الفدان الواحد بمقدار أربدين ، أى أن الإنتاج قد زاد بمقدار ١٦٠ أرداً بقيمتها ٩٦٠ جنيهآ . فإذا وزعنا هذه الزيادة على ٣٣ عضواً قاماً بزراعة هذا الصنف في أرضهم كان ما خص الفرد الواحد منهم ٢٩ جنيهآ تقربياً .

تشير البيانات السابقة في مجموعها إلى أن في إمكان الجمعيات التعاونية أن تسهم بصورة فعالة في رفع المستوى الاقتصادي للقرويين . ومن الممكن أن يمتد أثر قيام الجمعيات التعاونية إلى الجوانب الأخرى في حياة أهل الريف .

(٢) ما يعرفه القرويون عن الجمعية التعاونية واتجاهاتهم نحوها : ورغم ما أصابته الجمعية التعاونية من نجاح في أداء الخدمات لأعضائها فإن نتائج الدراسة تشير إلى أن معلومات القرويين عن طبيعة النشاط التعاوني وأهدافه محدودة أو محرفة . كما أن نسبة كبيرة منهم لا تعرف على وجه التحديد ألوان النشاط التي تمارسها الجمعية التعاونية ، وتخلط بين هذا النشاط والنشاط الذي تقوم به الجمعيات الأخرى في محيط القرية . فثلاً نجد أن ٤٣٪ من أفراد العينة ذكروا أن الجمعية تتولى إلارة القرية ، بينما ذكر ٨,٦٪ أنها تقوم باستيراد

المبيدات الحشرية . وجدير بالذكر أن هذا لا يدخل ضمن نطاق ما تمارسه الجمعية من نشاط . ولم يذكر سوى ١٩٪ أن الجمعية أسهمت في إصلاح القرية . وقال ٤٪ إن الجمعية تقدم المساعدات للفقراء . فإذا نحن سلمنا بأن الإدراك انتقائي ، فإن هذه النتيجة تشير إلى أن القرويين لا يهتمون بالخدمات العامة كإصلاح الكباري أو مساعدة الفقراء قدر اهتمامهم بالخدمات الزراعية التي تتصل اتصالاً مباشراً بضمير نشاطهم .

وحين سئل الأعضاء عن أنواع النشاط الأخرى التي يرغبون في أن تمارسها الجمعية أجمعوا نسبة كبيرة منهم على الرغبة في قيام الجمعية بنشاط تعاوني منزلي ييسر لهم الحصول على المواد التموينية والاستهلاكية التي يحتاجون إليها كالسكر والشاي والأرز والزيت والأقمشة . ولكن ٧٠٪ من أفراد العينة عجزوا عن أن يقدموا سبباً يفسرون به عدم إمكان الجمعية القيام بهذه الألوان من النشاط .

ويتضح جهل الأعضاء بطبيعة العمليات الداخلة ضمن نطاق النشاط التعاوني من أن حوالي ٥٠٪ من أفراد العينة قد عجزوا عن تحديد مصير أرباح الجمعية . وحين سئلوا عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلط بعضهم بين هؤلاء وبين أعضاء لجان الاتحاد القومي . كما أن ٥٣,٨٪ فقط ذكروا أن أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب .

تشير النتائج السابقة إلى أن الحاجة ماسة إلى تعريف الأعضاء طبيعة النشاط التعاوني من حيث أهدافه و مجالاته و عملياته ، و دور المواطنين في هذا النشاط . وقد عبر الأعضاء أنفسهم عن شعورهم بهذه الحاجة ، إذ أن ٧٣,٦٪ من أفراد العينة قد عبروا عن ترحيبهم بعقد الاجتماعات و تنظيم المعارضات التي يتعرفون فيها على مختلف الأمور المتعلقة بالنشاط التعاوني .

أما من حيث اتجاهات القرويين نحو الجمعية التعاونية فلا يتتوفر لدينا في هذه الدراسة غير بضعة علاقات غير مباشرة يصعب التحقق من

دلائلها . فقد ذكر ٨٦,٥٪ من أفراد العينة أنهم مكتفون بعدد الأسهم التي يمتلكونها ، بينما عبر ١٢,٥٪ فقط عن رغبتهم في زيادة عدد أسهمهم . وقال ٨٣,٦٪ إنه سوف يحزنهم أن تحل الجمعية التعاونية بينما أعرب ٦٤,٤٪ منهم عن اعتقادهم بأن الأعضاء سوف يرحبون بقيام الجمعية بتسويق محاصلهم . تشير كل هذه الإجابات إلى أن نسبة كبيرة من الأعضاء عبر – ولو باللفظ على الأقل – عن ولأها للجمعية ، وترغب في أن تستمر في مزاولة نشاطها بل في توسيع نطاق هذا النشاط . على أن هناك وقائع تشير إلى أمور لها دلائلها ؛ فمنذ أن أنشئت الجمعية عام ١٩٥٤ لم يتم عقد اجتماع الجمعية العمومية إلا في نهاية عام ١٩٥٩ . وحين تقدم بعض الأعضاء بشكوى ضد أعضاء مجلس الإدارة قدم هؤلاء استقالاتهم من مناصبهم . ولكن حين دعيت الجمعية العمومية للاجتماع لم يكتمل العدد القانوني ، فظل أعضاء مجلس الإدارة في مراكزهم . وحين سُئل أفراد العينة عن مدى استعدادهم لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة ذكر ٩٧٪ منهم أنهم لم يفكروا في ذلك ، وتنوعت الأسباب التي ذكروها : « لأنى مش متعلم » ، « لأنى مش غنى » ، « لأنى ما عنديش وقت » . وتدعونا هذه النتائج إلى ضرورة التفكير جدياً في استنباط الوسائل الفعالة لتشجيع القرويين على المشاركة الفعلية في النشاط التعاوني ، والعمل على إكسابهم الثقة بقدراتهم على تحمل أعباء هذا النشاط ومسؤولياته ، حتى لا يقتصر على قلة منهم .

والخلاصة أن هذه الدراسة التقويمية قد كشفت عن أن الجمعية التعاونية في قرية غمرين تسهم فعلاً في رفع المستوى الاقتصادي للقرية ، وأنها تقدم للقرويين خدمات هم في أشد الحاجة إليها . ولكن من الضروري توسيع نطاق المشاركة الإيجابية في النشاط التعاوني عن طريق تعريف القرويين بحقيقة أهدافه و مجالاته . ولعل العاملين في هذا المجال يجدون في أسس العمل مع الجماعات بعض ما يهدّفهم إلى خير الطرق لتحقيق هذا المدفء الذي يتلقى وطبيعة الحياة في مجتمع ديمقراطي اشتراكي تعاوني .

النموذج الثاني

تقسيم مشروع العلاج الصحي الشامل في إحدى القرى

في عام ١٩٥٩ بدأ مركز سرس الليان في إجراء تجربة من المعتقد أنها تضع موضع التجربة العملية لأول مرة بعض الفرضيات المتعلقة بالعلاج الصحي الشامل لبعض الأمراض الشائعة في الريف كأحد مداخل التنمية الاجتماعية . وتتضمن هذه الفرضيات وجود ارتباط وثيق بين الجاذب الصحي وشئ مناشر الحياة في البيئة ، كما تتضمن الأهمية الذاتية للصحة ، وتقدير الناس للخدمات المتعلقة بصحتهم تقديراً مباشراً . ومن ثم فإن تقديم هذه الخدمات يكسب العاملين في ميدان التنمية ثقة الأهالي منذ البداية ، ويضمن تعاؤفهم مع هؤلاء العاملين في مواجهة المشكلات المحلية . ولا يقتصر مشروع العلاج الشامل على تحقيق هذا المدف وحسب ، بل إنه يسعى إلى :

- ١ - تنسيق الخدمات الحكومية والأهلية في الميدان الصحي في بيئة قروية معينة ،
- ٢ - تدريب الأخصائيين من أطباء وحكيمات من يحتمل قيامهم بالعمل في الميدان الصحي بالمناطق الريفية ،
- ٣ - تدريب المبعوثين العرب بمركز سرس الليان على هذا المنهج من مناهج العمل في ميدان تنمية المجتمع ،
- ٤ - الارتفاع بالمستوى الصحي في البيئة الريفية وتجربة بعض الوسائل للقضاء على بعض الأمراض المتواطنة مثل البلهارسيا .



● وسائل التنفيذ

٦٧

١ - تعاونت على تنفيذ المشروع الم هيئات الآتية : مركز سرس الليان ، كلية الطب بجامعة عين شمس ^(١) ، المجلس الأعلى للوحدات المجمعية ، الوحدة المجمعية بقرية كفر الخضرا بمحافظة المنوفية . ويمثل كل هيئة من هذه الم هيئات خبير متخصص يسهم في الإشراف على تنفيذ المشروع .

٢ - مكان تنفيذ المشروع : اختيرت قرى كفر الخضرا وسمان وقلّي الكبّرى ^(٢) كقرى تجريبية (وهي من القرى التي يتم فيها تدريب المبعوثين العرب بمركز سرس الليان على العمل الميداني) ، كما اختيرت قرية قلّي الصغرى كقرية ضابطة ، وهي من قرى التدريب أيضاً .

٣ - فترة التنفيذ : سنة وستة أشهر .

٤ - العاملون في الميدان : خبير في الصحة الوقائية ، خبير في العمل الميداني ، أخصائي اجتماعي ، مفتش صحي ، رئيسة حكميات (ثم أضيف إلى هؤلاء عدد آخر من العاملين وهم طبيبان وحكيمتان من جامعة عين شمس يستبدل بهم غيرهم كل شهر ولمدة ستة أشهر فقط) ، بالإضافة إلى عشرة من المبعوثين العرب من مركز سرس الليان . وقد قام الجميع بأداء العمليات الضرورية في المشروع ابتداء من المسح القبلي للبيئة ، ثم علاج المرضى بناء على نتائج الفحص الأولية ثم التقييف الصحي ^(٣) .

٥ - ميزانية المشروع : أنفق على المشروع الميزانية المخصصة للوحدة وتبلغ حوالي ٥٣٠ جنيهاً مصرياً .

(١) لمدة ستة أشهر فقط .

(٢) بدء العلاج الشامل في قريتي سمان وقلّي الكبّرى بعد بضعة أشهر من البدء في كفر الخضرا ولكن أسباباً خاصة حالت دون الاستمرار في هاتين القريتين .

(٣) اشتراك في المشروع أيضاً أخصائي اوحدة المجمعية بقرية كفر الخضرا ، وقد استغل فيه ما بآذن وحدة من أدوات .

● المشروع والخطوات التي سار فيها

قام المسؤولون عن المشروع بإجراء عملية مسح اجتماعي طبي للبيئة قبل البدء في تنفيذ المشروع نفسه ، فحصروا عدد السكان وتوزيعهم حسب النوع والجنس والسن إلخ ، ثم قام الأطباء المختصون بإجراء فحص طبي للأهالي لمعرفة توزيع بعض الأمراض الطفيلية الهامة . وسجلت هذه المعلومات والبيانات في سجلات شخصية لكل مواطن في قرى المشروع . وكان من الطبيعي أن يتصل القائمون بالمشروع بالقادة المحليين وبالأهالي أنفسهم ليشرحوا لهم فكرة المشروع وأهميته . وقد انتهى القائمون بالمشروع من عملية العلاج الشامل الأولى بـ بـكـفـرـ الـخـضـرـاـ فيـ صـيـفـ ١٩٦٠ . ولذلك فليس من الممكن إجراء تقويم نهائى للمشروع لاختبار صحة الافتراضات التي وضعت أساساً له . كذلك ليس من السهل تقويم الطريقة التي نفذ بها . ولكن هناك أدلة تعتبر جزءاً من النتائج النهائية . وفيما يلى نورد الخطة التي يمكن اتباعها لتقويم هذا المشروع أو أي مشروع مشابه .

خطة التقويم

لا بد أولاً من دراسة المشروع ذاته : أهدافه ، ميزانيته ، وسائل التنفيذ المختلفة ، إلى جانب الرجوع إلى السجلات والوثائق التي تلقى ضوءاً على جميع خطوات المشروع . ومن هذه السجلات والوثائق يمكننا أن نكون صورة واضحة للمجتمع الذي أجريت فيه هذه التجربة — صورة تشتمل على بيانات عن عدد السكان ومستواهم الصحي ، والوسائل المتوفرة التي تساعده على النهوض بذلك المستوى أو تعرقله مثل موارد مياه الشرب النقية والمراحيض ، وتوافر الخدمات الطبية ، وتوافر المواصلات للوصول بهذه الخدمات إلى المجتمع إذا لم تكن متوفرة فيه ، ثم الأمراض المتقطنة وأنواعها ومدى انتشارها ومصادرها .



ولا بد لخطة التقويم – وبالتالي للتقويم الكلى للمشروع – من أن تأخذ بعين الاعتبار عامل إنسانياً هاماً ، هو اتجاهات الأهالى نحو العلاج الطبى الحديث . ومن ثم يتبعن أن تتضمن خطة التقويم الكشف عن هذه الاتجاهات ، حتى نعرف اتجاهات الناس نحو المرض ومعتقداتهم إزاءه والعادات التى يتبعونها فى العلاج منه ، كما يجب قياس ما لدى الأهالى من معلومات عن الأمراض وعن أسبابها وكيفية انتشارها ومكافحتها .. كل هذه الأمور لا بد من قياسها قبل البدء بتنفيذ المشروع ، إذ أن المفروض أن يكون التثقيف资料 الصحى أحد أهداف مشروع العلاج الصحى الشامل . فإذا توفرت هذه المقاييس الأولية أمكننا قياس نتائج العلاج الشامل من تلك الزاوية . كذلك إذا تمكّن الباحث من الاطلاع على جميع الوثائق والسجلات والبيانات المتصلة بالموضوع فلا شك أنه يستطيع أن يكون فكرة طيبة عن المشروع تيسرا له تحقيق الأهداف التى يسعى التقويم إليها.

• أهداف التقويم

تلخص أهداف التقويم في أربعة أمور هي :

- ١ - اختبار صحة الافتراضات الواردة في أهداف المشروع ،
- ٢ - اختبار نجاح المشروع أو فشله كلياً أو جزئياً ،
- ٣ - اختبار صلاحية المشروع للتعليم في بيئة أكبر أو على نطاق أوسع ،
- ٤ - اختبار الأسس النظرية للتقويم وذلك عن طريق الكشف عن مدى انطباقها على هذا النوع من مشروعات تنمية المجتمع .

• محكّات التقويم

ليس من السهل على القائم بعملية التقويم أن يحدد محكّاته ، ولكن يمكنه الوصول إليها عن طريق المناقشة مع القائمين بتنفيذ المشروع ومع عدد من الأخصائيين الذين ليست لهم علاقة به . فمثل هذه المناقشات يمكن أن ترشدنا إلى النتائج التي يحتمل الوصول إليها في ضوء الوسائل والأدوات والجهود البشرية

المتوفرة لتحقيق هذه الأهداف . فقد تحدد المحكّات الأولية مثلاً على أساس التغيير في نسب توزيع الأمراض المختلفة ، وتحسن مستوى معلومات الناس ، وسلوكهم ومعتقداتهم . ومن ثم يجب تطوير أدوات القياس التي يمكن بها قياس هذه التغييرات .

● أدوات التقويم ونتائجها

(١) المقاييس الكمية :

تفرض محكّات التقويم وجود مقاييس كمية ترشدنا إلى التغييرات الكمية التي حدثت نتيجة لتطبيق مشروع العلاج الشامل . هذا بالإضافة إلى افتراض وجود مستوى معين يكون من المرغوب الوصول إليه عن طريق مشروع العلاج الشامل . ورغم أن المقاييس الازمة لقياس هذا التغيير متوفّرة ، إلا أن المستوى المرغوب فيه يكون في الواقع مستوى نسبياً ، أي غير مطلق . فلا نستطيع مثلاً أن نقول إن في الإمكان شفاء جميع المواطنين من مرض كمراض البليهارسيا في سنة واحدة ، ولكن يمكن القول إن نسبة المصابين بمرض البليهارسيا يجب أن تنخفض بما لا يقل عن ٢٥٪ . وينطبق هذا أيضاً على بقية الأمراض التي يتم علاجها .

وقد توصل الباحثون والقائمون بالفحص الطبي إلى أن نسبة المصابين بالبليهارسيا تقرب من ٥٤٪ ، وأن نسبة المصابين بدواء الأسكارس ٨٢٪ ، والأنكاستوما ٤٣٪ . ولكن نصل إلى تقويم موضوعي لنتائج هذا العلاج يجب ألا نكتفي بالعلاج ذاته ، بل علينا أن نعيد الفحص الشامل لجميع المواطنين في قرى المشروع مرة أخرى بعد فترة زمنية معينة (ستة شهور مثلاً) ، ثم نعيد تقدير نسب توزيع هذه الأمراض . وعلينا في هذه الحالة أيضاً أن نعهد بالفحص الشامل إلى هيئة طبية غير تلك التي تولت علاج المرضى ، إذ من المعروف أن الباحث يتزعّل لشعورياً إلى التحيز عن طريق المبالغة في تقدير نسب

الأمراض في الفحص القبلي وتخفيضها في الفحص البعدى . ولکي نتجنب أخطاء هذا التحيز يجب علينا أن نعهد بالفحص البعدى إلى هيئة طبية لم تشرك في الفحص القبلي أو في مشروع العلاج . وبهذه الطريقة نستطيع معرفة نتائج الفحص والعلاج الشاملين من الناحية الكمية . وفي ضوء هذه النتائج يستطيع القائمون بعملية التقويم أن يحكموا على مدى ما وصلوا إليه في ضوء الجهد والمال اللذين بذلا في التجربة ، وما إذا كان هذا النوع من العلاج يتكافأ مع ما بذل فيه من جهد ومال .

ومن الطبيعي ألا يقتصر التقويم على هذه الناحية الكمية فقط ؛ فهناك مظاهر أخرى في حياة المجتمع ترتبط بالجانب الصحي ، وبالتالي تتأثر بمثل هذه الحملة الصحية . ويتضح من عرضنا السابق لأهداف البحث أن المشروع لا يقتصر على العلاج فقط ، بل يتضمن العمل على تحسين صحة البيئة عن طريق توفير موارد مياه نقية للشرب ، وعدد كافٍ من المرحاض العامة ، إلى جانب تعميم المرحاض الخاصة ، ومقاومة العادات الضارة كالاستحمام في الترع . ويجب السعي إلى معرفة ما إذا كان قد حدث تغيير في المجتمع الذي أجريت فيه التجربة .

تشير النتائج الأولية إلى حدوث تغيرات ملموسة في المجتمع ميدان التجربة ؛ فقد زاد عدد موارد مياه الشرب بمقدار خمس مضخات ، كما زاد عدد المرحاض بمقدار ٤٣٤ مرحاضاً في أثناء فترة تنفيذ المشروع . ورغم أن من الصعب أن نسب هذا التغيير إلى العلاج نفسه (إذ من الممكن أن تحدث هذه التغيرات نتيجة رخاء اقتصادي عم المجتمع أو نتيجة تطور طبيعي أو حملات صحية إذاعية مستمرة) إلا أنه يمكن للباحث أن يتتأكد من حقيقة تأثير العلاج الشامل كتغير ، إذا هو أخذ مجتمعاً آخر متكافئاً مع المجتمع موضع التجربة واستخدامه كمجتمع ضابط . وقد وجد في التجربة التي نحن بصددها أن موارد مياه الشرب وعدد المرحاض في القرية الضابطة لم يزيد على الإطلاق . وعلى ذلك

ففي إمكاننا أن نستدل على أن التغير الذي طرأ في القرى التجريبية جاء نتيجة للعلاج الشامل .

(٢) التغيرات النفسية والسلوكية :

ونقصد بها ما يحدث في اتجاهات الناس وفي سلوكيهم الطبيعي من تغيرات . ومن المتوقع أن يكون للعلاج الطبي المستمر أثره في تغيير معتقدات الناس المتعلقة بالمرض وأسبابه وعلاجه ، وبالتالي يبدأ الفرد في النظر إلى المرض نظرة لا تقيدها النظرة التقليدية التي ورثها عن المجتمع الذي يعيش فيه . ولا بد لأى مشروع يتناول صحة الأفراد وصحة البيئة من أن يأخذ هذه المعتقدات بعين الاعتبار عند رسم خطط العلاج وعند التقويم ؛ فتعد الأدوات اللازمة لقياس تلك التغيرات السلوكية ، كعدد مرات التردد على الوحدة الصحية طلباً للعلاج أو طلباً للمشورة في مشكلة صحية . وتشير نتائج التجربة الحالية إلى حدوث تغير ملموس في سلوك الناس ؛ فقد زادت نسبة المترددين على القسم الصحي بالوحدة المجمعة زيادة ملحوظة ، كذلك زادت نسبة المترددات على قسم رعاية الأمومة والطفولة بالوحدة .

وإذ تشير النتائج الأولية إلى أن العلاج الشامل قد أثر تأثيراً واضحاً في السلوك الظاهري للناس ، نجد أن الأمر أكثر صعوبة فيما يختص بالوصول إلى نتائج متعلقة بما حدث من تغيرات نفسية في اتجاهات الناس وقيمهم . ويلجأ الباحث في مثل هذه الحالات إلى مقابلات العمق أو إلى مقاييس الاتجاهات والقيم أو إلى الاختبارات الإسقاطية التي تمكنه من الكشف عن حقيقة مشاعر الفرد نحو الطب الحديث ونحو المعتقدات التقليدية .

(٣) التغيرات المعرفية :

ويقصد بها زيادة معارف الناس عن الأمراض المختلفة التي تم علاجها وعن مختلف الأمور الصحية . فنسأل : هل زادت معلومات الناس عن طبيعة هذه الأمراض عن ذي قبل ، وعن كيفية انتقالها ، وعن طرق الوقاية

والعلاج منها . يمكن الإجابة على هذا على طريق إعداد اختبار تحصيلي يطبق قبل البدء في تنفيذ المشروع وبعد الانتهاء منه على جميع أفراد المجتمع أو على عينة مماثلة له . فإذا أُسفر هذا عن زيادة في مستوى معلومات الناس زيادة جوهرية حق لنا أن نحكم بنجاح التجربة من حيث إسهامها في زيادة معرفة الناس للأمراض المختلفة . واتباعاً لنفس المبادئ العلمية السابقة الذكر يجب علينا أن نقوم بتطبيق الاختبار نفسه على المجتمع الضابط عند بدء التجربة وعقب انتهائنا . تشير جميع النتائج الأولية السابقة إلى أن المشروع قد نجح في تحقيق هدف من أهدافه ، وهو علاج الناس وإحداث بعض التغيرات النفسية والسلوكية والمعرفية لديهم . بقى أن نعرف إلى أي مدى تحققت الأهداف الأخرى للمشروع .

ذكرنا فيما سبق أن العلاج الشامل استغل أصلاً كمدخل من المداخل في مجال تنمية المجتمع والتربيـة الأساسية ، وقلنا إنه سيكسب العاملين ثقة الأهالـي بهـم . وقد تجلـت هذه الثقة في تعاون الأهـالي مع العـاملـين في المشروع على حل مشكلـات المجتمع المحلي ، فازداد إقبال الناس على الاجتمـاعـات العامة التي عقدـت لمناقشة المشروع ، كما قـامت بـجانـانـ الـاتـحادـ القـومـيـ بـدورـ فـعالـ فيـ التـنـفـيـذـ . ويشير تـبعـناـ لـأـثـرـ المـشـرـوـعـ أـيـضاـ إـلـىـ أـنـ هـذـهـ الثـقـةـ المـتـبـادـلـةـ النـافـعـةـ بـيـنـ العـامـلـينـ وـالـأـهـالـيـ قدـ أـسـهـمـتـ فـيـ إـنـمـاءـ ثـقـةـ الأـهـالـيـ أـنـفـسـهـمـ بـعـمـلـيـةـ الـهـوـضـ بـمـجـتمـعـهـمـ الـمـحـلـيـ عنـ طـرـيقـ تـعـاوـنـهـمـ . وقد ظـهـرـتـ هـذـهـ الثـقـةـ بـوضـوحـ فـيـ التـجـاءـ الأـهـالـيـ إـلـىـ أـنـمـاطـ تـنـفـيـذـ وـالـرـوـحـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـالـعـمـلـيـ الـجـمـعـيـ لـحلـ مشـكـلـاتـ بـيـشـمـ الـمـحـلـيـةـ ، دونـ الـالـتـجـاءـ إـلـىـ الـعـامـلـينـ أـوـ إـلـىـ الـوـسـائـلـ التـقـليـدـيـةـ . وأـمـكـنـ تـحـقـيقـ تـعـاوـنـ وـثـيقـ بـيـنـ الـهـيـئـاتـ الـتـيـ عـمـلـتـ فـيـ المـشـرـوـعـ وـهـيـ الـمـجـلـسـ الـأـعـلـىـ لـلـوـحدـاتـ الـمـجـمـعـةـ وـمـرـكـزـ سـرـسـ الـلـيـانـ وـالـوـحدـةـ الـمـجـمـعـةـ بـكـفـرـ الـخـضـرـاـ وـكـلـيـةـ الـطـبـ بـجـامـعـةـ عـيـنـ شـمـسـ .

ومن الواضح أن من المتـعـذرـ فـيـ المـرـحـلـةـ الـحـاضـرـةـ الـقـيـامـ بـتـقـوـيمـ تـهـائـيـ للـمـشـرـوـعـ ، ولـكـنـ الـإـمـكـانـيـاتـ الـقـائـمـةـ تـسـمـحـ بـإـجـراءـ مـثـلـ هـذـاـ التـقـوـيمـ وـتـقـدـيرـ جـدـوـيـ الـمـشـرـوـعـ فـيـ ضـوءـ ماـ تـكـلـفـهـ مـنـ وـقـتـ وـجـهـدـ وـمـالـ .

النموذج الثالث

ملخص

تقرير تقويمى عن مشروع للتنمية الاجتماعية في خمس قرى أردنية

كتب هذا التقرير لـ . أرمسترونج ، رئيس دائرة علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت . وهو عبارة عن دراسة تقويمية لمشروع للتنمية الاجتماعية قامت به جماعة « الكويكرز » في خمس قرى منعزلة ، تقع على الضفة الشرقية لنهر الأردن ، وذلك في الفترة بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ . وقد أجريت الدراسة في شهري يونيو ويوليو (حزيران و تموز) عام ١٩٥٧ ، وقدم التقرير إلى مؤسسة فورد في شهر أغسطس (آب) ١٩٥٨ . وفيما يلى مقتطفات من هذا التقرير فيما يختص بالموضوعات والأسس والمشكلات التي سبق أن ناقشناها في موضع آخر من هذا الكتاب :

(١) الدوافع إلى التقويم :

- ١ - تبين نقاط القوة والضعف في المشروع ، وذلك بقصد الإفادة منها في مشروعات التنمية المقبلة ،
- ب - دراسة حالة فريدة ؛ ذلك لأن التقويم في معظم الحالات يجرى على مشروعات قائمة ، ولكنه في هذه الحالة تم بعد أن مضى على تنفيذ المشروع عام ونصف عام . ولذا فمن المهم معرفة مدى استمرار القرоين في مشروعات كانوا قد أسموا فيها خلال قيامها ، ومدى تجاوز أثر المشروع حدود المنطقة التي تفدى فيها ،
- ج - اختبار بعض المفاهيم في ميدان التنمية الاجتماعية ؛ فثلا : أيهما

أفضل : العمل مع الجماعات أم مع الأفراد ؟ العمل في منطقة صغيرة أم في مجموعة من المناطق ؟ إمداد القرويين بالمال اللازم لتنفيذ المشروع أم استشارة الدافع لديهم لكي يساعدوا أنفسهم بأنفسهم إلخ . . . ،

د - الكشف عن درجة صلاحية الطرق المتبعة في تقويم مشروعات التنمية الاجتماعية .

(٢) التقويم وأدواته :

قامت الخطة على أساس اعتبار القرى الخمس جماعة تجريبية ، واتخذت قرية سادسة تبعد عن منطقة المشروع بحوالى ثمانية كيلو مترات بمثابة جماعة ضابطة . ودار التقويم حول الكشف عن :

ا - التغيير النوعي في اتجاهات القرويين . وقد ابعت للكشف عن هذا التغيير طريقة المقابلة غير المقتنة ،

ب - التغيير الكمي والتغيير الموضوعي في التركيب الاجتماعي وفي المؤسسات القائمة بالقرية .

وقد توفرت لدى الباحث قوائم تقدير ملئت عند بداية المشروع ، كما أعدت للتقويم البعدى استهارة لتقويم الجوانب التالية من المشروع :

١ - البرامج القائمة على الإعانات ،

٢ - البرامج القائمة على القدوة والإرشاد ،

٣ - برامج التنمية الاجتماعية الجماعية ،

٤ - تأثير المشروع على معلومات القرويين وسلوكهم وقدرتهم على الإنتاج ،

٥ - مدى استمرار المشروع ومدى الاستفادة منه فيما تقوم به الحكومة الأردنية من مشروعات مماثلة .

وقد استعين في بحث هذه الموضوعات - إلى جانب البيانات القبلية واستهارات

التقويم - بشهادات الخبراء من هم على اتصال بالمشروع من موظفي الوزارات المختلفة كالمدرسين والأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين الزراعيين ورجال التعاون والإدارة إلخ . . وقد أعدت هذه الخطة أساساً في إطار افتراضات معينة تتلخص في الأمور التالية :

- * أن مستوى حياة القرية الأردنية ، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، أقل مما يتوقعه الأردنيون أنفسهم بكثير ،
- * أن زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه هو حجر الزاوية في برامج التنمية ، ويتم ذلك عن طريق استخدام البذور المحسنة والآلات الحديثة في الزراعة ، واستصلاح الأراضي البور ، وتحسين الإنتاج الحيواني ، وإنشاء صناعات محلية ،
- * أن برامج التنمية تبدأ من القرى ، على أساس شعوره بحاجته إلى المشروع ، وأنه يجب تجنب تقديم الإعانات المالية قدر الإمكان ، ولا قيمة لمشروع إلا إذا رضيت عنه الحكومة وأظهرت استعدادها للسير به أو للإفادة من نتائجه في مشروعات مشابهة ،
- * أن نشر الوعي التعاوني وإنشاء الجمعيات التعاونية أمر ضروري لتحرير القرويين من الدين ولرفع مستواهم الاقتصادي ،
- * أن أساس كل برنامج للتنمية هو تشجيع المبادأة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية .

وقد أورد كاتب التقرير وصفاً لقرى المشروع من النواحي الجغرافية والزراعية والتعليمية إلخ . . حتى يعطي القارئ فكرة عن الحالة القبلية لمنطقة المشروع ، ولكي يدلل على حسن اختيار جماعة الكويكرز لمنطقة باعتبار أنها كانت آنذاك منطقة منعزلة اجتماعياً واقتصادياً .

(٣) نخص الباحث نتائج التقويم في فئات المشروعات التالية ، ولكنه يؤكد أن هذه الفئات متداخلة . وقد حرص في كل مشروع على أن يصف الحالة

قبل البدء في تنفيذه ، ثم ينتقل إلى وصف الوضع الراهن مدعماً بأقوال الخبراء والشهود . كما كان حريصاً على أن يفصل بين رأيه وتقديره للموقف وبين آراء غيره وتقديراتهم له :

١ - المشروعات القائمة على الإعانات ومشروعات القيادة والإرشاد :
 أما مشروعات الإعانات فتضمنت إنشاء بيوت محسنة للدجاج ، وتحسين إنتاج الماعز والأرانب ، وتوزيع شتلات العنب المحسنة ، وإدخال زراعة الأشجار المشمرة ، وبناء الأسطح المدرجة والمواجز الحجرية ، وحفر الآبار لتخزين المياه . وكانت سياسة القائمين بالمشروع هي عدم دفع الإعانات المادية إلا إذا تأكدوا من فشل الأساليب الأخرى فشلاً تاماً . فكانوا مثلاً يدفعون نصف تكاليف إنشاء ناد ريفي شرط أن يتحمل الأهالي بقية التكاليف . وكان القائمون بالمشروع يرون أن فائدة الإعانات تتضاعف إذا دفعت بقصد خلق مشكلة تدفع القرويين إلى التفكير وإلى العمل من أجل ما يرفع مستويات حياتهم ، أو لتشجيع قيام المشروعات ، على أن يسبقها إعداد تربوي ، ثم يأتي دور التطبيق فيستغنى قدر الإمكان عن المصدر الخارجي للتمويل .

وقد دلل الباحث بأمثلة متعددة على أن المساعدة المادية لا تنجح دائماً في خلق الإحساس بضرورة المشروع أو بالحاجة إليه . فمثلاً أنفق مال كثير على مشروع تحسين الماعز وتحسين اللبن ، ولكن القرويين لم يهتموا به ولم يتزعجوا كثيراً لتناقص عدد الماعز نتيجة الإصابة بالمرض . والمعتقد أن سبب عدم الاهتمام بهذا المشروع هو أن القرويين لا يتجررون في الماعز بل يستخدمونها لأغراضهم الخاصة .

وزع الكويكرب خمسة آلاف شتلة عنب على القرويين فأقبلوا

على زراعتها في حماس ملمس ، ولكن المطر كان قليلاً في السنة التالية ، فتردد الأهالي في قبول الشتلات . وحيثما سئلوا عن ذلك أجابوا بأنه لا فائدة من زراعتها طالما أن الحشرات سوف تفتت بها متဂاھلين في هذه الإجابة لأن في الإمكان مقاومة الحشرات . ويعتقد الباحث أن عدم وجود سوق لتصريف العنبر كان له صلة بإعراض القرويين عن قبول الشتلات .

أما مشروعات القدوة والإرشاد فهي تستهدف تحسين خبرات سابقة قائمة ونشرها ، واستغلال إمكانيات متوفرة لدى القرويين . وبمعنى آخر تقوم هذه المشروعات على التعليم والإرشاد واستخدام طرق العرض كوسيلة تربوية . ومن أمثلة هذه المشروعات زراعة الخضروات وتنظيف البذور ، والوقاية من صدأ القمح ، وتحسين زراعة الحبوب ، وتطعيم الأشجار . وقد دلل الباحث على أن طريقة الإرشاد والقدوة أفضل من طريقة المساعدة المادية ؛ ذلك أنه لم ينجح من مشروعات الإعازات غير تلك التي مهد لها برنامج تربوي قوى توقفت بعده المعونة وتولى القرويون مسؤولية متابعة المشروع . ولقد نجحت بعض المشروعات التي قدمت فيها مساعدات مادية ، وذلك بعد أن شعر القرويون بفائدها ، مثل مشروع زراعة الأشجار المشمرة ، بينما فشل مشروع تحسين الماعز لعدم شعور القرويين بقيمه في بناء اقتصادياتهم عن طريق البحث عن مصادر أخرى للدخل . أما المشروعات القائمة على القدوة والإرشاد فقد نجحت على نطاق واسع ، فيما عدا مشروع تحسين بيوت الدجاج ، وذلك لفشلها في أن يخلق لدى القرويين الإحساس بالحاجة إلى الاهتمام بتنظيف هذه البيوت والعناية بها .



بــ مشاريعات التنمية الاجتماعية الجماعية :

تسعى هذه المشروعات إلى زيادة حساسية القرويين نحو مشكلات بيئتهم حتى يعملا على حلها بأنفسهم . ومن أمثلة هذه المشروعات مكافحة البعوض ، وإقامة دورات المياه ، وإصلاح الطرق ، وحماية ينابيع الماء ، وحفر قنوات للري ، والنهوض بالجمعية التعاونية للتسليف والإدخار . ويتحدث واسع التقرير عن نجاح هذه المشروعات مدللا على ذلك باستمرار القرويين في رعايتها . من ذلك أن قام القرويون أنفسهم بإصلاح الترع بعد أن أتلفتها السيول . كذلك تحمس القرويون لمشروع حماية مصادر المياه ، على عكس سكان القرية الضابطة ، رغم مشاهدة هؤلاء للمشروع في القرية التجريبية .

جــ السير بمشاريعات التنمية على نطاق قومي :

أورد واسع التقرير الأدلة على أن مشروعات الكويكرز والمشروعات الحكومية لا تختلف كثيراً . ويستدل من ذلك على أن الحكومة قد نقلت الكثير من مشروعات الكويكرز ، وهو دليل على نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه .

يخلص واسع التقرير من ذلك كله أن التقويم قد أثبت أن في الإمكان القيام بتنفيذ مشروعات التنمية في مختلف المناطق ، وأنه يجب البدء بمشاريعات التحسين الزراعي ومشروعات العمل مع الجماعات ، كما يجب التأكيد من تقبل المؤسسات الحكومية فكرة المشروع وموافقتها على خطته . كذلك أوضح التقويم أن من الأفضل البدء بمشاريعات صغيرة ناجحة مع جمهور متطلع ، كما نادى بضرورة العمل على تشجيع القيادات المحلية وتنظيمها .

النموذج الرابع

مدى إفادة أهالى إحدى قرى المنوفية

من المركز الاجتماعى

كان هدف الدراسة هنا هو معرفة تقدير أهالى قرية من قرى محافظة المنوفية لمدى استفادتهم من المركز الاجتماعى القائم بها ، وإدراكهم لدورهم بالنسبة له . وقد بدأت الدراسة بافتراض أن الوظيفة الرئيسية للمركز الاجتماعى هي تنسيق الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية في المستوى المحلي ، وذلك على أساس اشتراك الأهالى في إنشاء المركز وإدارته . بعد هذا عرضت الدراسة لتاريخ المركز الاجتماعى الذى كان قد أنشئ في عام ١٩٥٠ ، وأسهم الأهالى في إنشائه بقدر يقل عن الحد الأدنى الذى تشرطه وزارة الشئون الاجتماعية لإنشاء مركز اجتماعى في قرية من القرى . وقد أنشئ هذا المركز الاجتماعى لخدمة عشرة آلاف نسمة في ثلاثة قرى ، وهو يقع على بعد كيلو مترين من القرية التي أجريت فيها هذه الدراسة .

قام الباحث بدراسة أقسام المركز الاجتماعى وأوجه نشاطه ، فتبين له أنه قد تعاقب عليه منذ إنشائه سبعة أخصائيين اجتماعيين زراعيين ، وتسعة أطباء ، وثلاث حكميات . ولم يكن بالمركز وقت إجراء الدراسة عيادة خارجية أو حقل للإرشاد أو مكتبة ، كما أن قاعة الاجتماعات به لم تكن تستخدم للغرض الذي أنشئت من أجله .

كان الاستبيان هو الأداة الرئيسية التي استخدمت في التقويم ، فأعدت الأسئلة بعناية ، وروى أن تكون واضحة وملائمة للموقف ، وعدل بعضها

بناء على اختبار قبلى ، ثم طبق الاستبيان على عينة عشوائية من جميع الذكور الراشدين بالقرية بنسبة ١٥٪ من المجتمع . وبعد هذا صنفت البيانات وتم تحليلها .

وقد أسفرت التقويم عن نتائج لها دلالاتها ؛ فمثلاً وجد أن ٦١٪ من أفراد العينة يعتقدون أن المركز الاجتماعي مؤسسة حكومية وظيفتها الرئيسية تقديم الخدمات للأهالى . وتکاد هذه الخدمات في تقدير الأهالى تقتصر على الجوانب الطبية ، وعلى مساعدات الضمان الاجتماعى . وتشير هذه النتيجة إلى أن نسبة كبيرة من القرويين لا تدرك طبيعة العلاقات التي يفترض قيامها بينهم وبين المركز الاجتماعى من حيث اشتراكهم في إنشائه وفي إدارته . وقد تفسر هذه النتيجة على أساس عدم مساعدة الأهالى بالحد الأدنى من المال المقرر لإنشاء المركز ، واقتصر خدماته على أعمال لا تتيح للأهالى فرصة كبيرة للمشاركة فيها ، كالخدمات الطبية ومساعدات الضمان . أضف إلى هذا أن الأهالى لم يشاركوا مشاركة فعالة في وضع مشروع عام للقرية ، أو في تنفيذ مثل هذا المشروع بالتعاون مع المركز . ويتمثل هذا الاتجاه في أن ٨٠٪ من أفراد العينة عبروا عن عدم كفاية الخدمات التي « يقدمها » موظفو المركز الاجتماعى للقرية وأهلها . . .

وقد أوضحت الدراسة أن الأخصائى الاجتماعى كان هو الموظف الوحيد الذى يتردد على القرية بصورة متتظمة . ويعزو القرويون هذا الترداد إلى وجوب إشرافه الشخصى على توزيع مساعدات الضمان الاجتماعى ؛ ويدرك القرويون أنه لم يول الإرشاد الزراعى عنایة كافية ، وهى وظيفة من أهم وظائفه . ويتمثل اتجاه الأهالى نحو المركز أيضاً بصورة عملية في أن ٧١٪ منهم لم يشاركوا أصلاً في إنشائه ولا يقومون بدفع أى اشتراك ، وأن ٢٤٪ فقط منهم كانوا يقومون بدفع الاشتراكات ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٦٪ .

يخلص الباحث من هذه الدراسة إلى أن المركز الاجتماعى في هذه القرية

قد عجز عن تحقيق هدف هام من أهدافه ، وهو إشراك الأهالى فى إدارته وفى العمل على رفع مستوى الحياة فى قريتهم . كما أن خدمات المركز قد اقتصرت على أنواع من النشاط لا تسمح بحكم طبيعتها إلا بقدر ضئيل جداً من المشاركة . وقد أدى هذا كله إلى عزوف الأغلبية الغالبة من الأهالى عن دفع الاشتراكات المقررة ، كما أدى إلى عدم تعاونهم وتعاملهم مع موظفيه . وتشير هذه النتائج إلى أنه يتquin على القائمين على شئون المركز الاجتماعى أن يعملا بكل وسيلة ممكنة على وضع سياسة المركز وفلسفته موضع التنفيذ الفعلى وإشراك الأهالى فى إدارته وتوسيع نطاق خدماته .

تاجیص





تلخيص

يعتبر القرن العشرون عصر الشعوب بحق ؛ إذ نجد الشعب في أغلب الدول قد أخذ يشارك الحكم ، كما أخذ عن طريق تنظيماته السياسية والاجتماعية المختلفة في توجيهه سياسة الدولة توجيهًا ينسجم مع أهدافها العليا . وقد أخذت دول كثيرة على عاتقها رسم سياسة تنظيمية تخطيطية لاستثمار موارد الدولة وتنسيقها . . وال فكرة المسيرة لهذا الاستثمار والتنسيق هي المصلحة العامة للشعب . وتتجلى آثار هذه السياسة التخطيطية أكثر ما تجلى في المشروعات المتعددة المتنوعة التي تبنيها دول العالم ، ومن بينها بعض دولنا العربية – تلك المشروعات التي تسهدف تنمية المجتمع ورفع مستوى الاقتصادي والاجتماعي . ومن هنا نشأت برامج تنمية المجتمع في المناطق «المختلفة» ، وهي برامج تسهدف إحداث تغييرات اجتماعية ، سواء كانت تغييرات مادية تكنولوجية في وسائل المعيشة وفي البيئة وفي الإنتاج ، أو تغييرات نفسية معنوية في قيم الناس واتجاهاتهم وسلوكهم المترتب على هذه القيم والاتجاهات . وهذا التغير مقصود ، لا يترك للظروف الطبيعية أن تحدّثه ، كما أنه لا يخضع لسنة التطور .

ولا بد للدولة التي تقوم بتنفيذ هذه المشروعات من أن تعرف ما إذا كان التغير الذي حدث هو التغير المقصود ، ثم ما هي الديناميات التي صاحبته . ولذا كان لا بد للحكومات من إيجاد الأدوات والوسائل الموضوعية التي تتمكنها من قياس ما أسفرت عنه تلك البرامج من نتائج . فلنجاء – كما يلجاج العامل في الميدان – إلى العلوم الاجتماعية لستعين بما تزخر به من أدوات ومناهج للبحث كى تصل إلى غرضها . . وهذا هو ما يعرف بالتقويم في برامج تنمية المجتمع ، وهو كما يتضح متعلق بما جرى ويجري ، وما يجب أن يحسب حسابه عند تخطيط

البرامج والمشروعات المستقبلة .

ولا شأن للتقويم بتحديد فلسفة الدولة أو اتجاهاتها ، ولكن وسيلة تعين الدولة في التعرف على ما أحرزته مشروعاتها من نتائج . ولقد بلأت إلى اتباع هذه الوسيلة جميع الدول التي أخذت بالخطيط الاجتماعي كنهاج من مناهج التهوض بالمجتمع . ومن هذه الدول الهند والجمهورية العربية المتحدة . ولم تتبع هذه الدول الناھضية تلك الوسيلة اعتباطاً ، بل إنها عبرت بذلك عن إيمانها بأهمية التقويم وجدواه ، إذ قد تبين لها — كما تبين للمؤسسات العلمية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة من قبل — أن القيام بتقويم ما يتم تنفيذه من مشروعات تنمية المجتمع سيكون دون شك عوناً لها وهادياً يرشدها إلى أقصر الطرق وأقلها تكلفة لتحقيق أهداف تلك المشروعات . وهذه الناحية الاقتصادية لها أهميتها ، وتعتبر من أهم الحوافر على الاستعانة بالتقويم .

ولا تقتصر أهمية التقويم على هذا فحسب ، بل إن الأمر يمتد إلى نواحٍ أخرى كثيرة ؛ ذلك أن مشروعات تنمية المجتمع تتسم في كثير من الأحيان بطابع الخدمة العامة ، ولا بد من العمل على نجاح هذه المشروعات والوصول بخدماتها إلى الشعب . فما هي الطرق التي يمكن للمشرفين على تنفيذ هذه المشروعات اتباعها حتى يتم لها النجاح وحتى تتحقق الغرض منها ؟ تلك هي الناحية التطبيقية التي لا تقل في أهميتها عن الناحية الاقتصادية في عملية التقويم .

وينظر العالم الاجتماعي إلى ما يمكن أن يعنيه من التقويم من زاوية ثالثة ، تميل إلى الناحية النظرية أكثر من الناحية العملية . فهو يسعى إلى الوصول إلى تكوين نظريات في ضوء النتائج العملية في الميدان ؛ ذلك أنه رغم أن الدولة يهمها البحث عن أقصر الطرق وأقلها تكلفة في ميدان تعليم الكبار مثلاً ، فإن المشرفين على تنفيذ برامج تعليم الكبار يصلون عن طريق الدراسات التقويمية إلى دلالات كثيرة من نظريات دوافع التعلم عند الكبار ، وهي نظريات تحتاج إلى فهم ودراسة .

في الفصل الأول من الكتاب بينما تلك الجوانب الثلاثة لأهمية التقويم ، ثم أشرنا إلى أن هناك نوعين من التقويم : التقويم الداخلي الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من جهاز المشروع الذي يجري تنفيذه ويقوم به أخصائيون في هذا المجال ، وتقويم خارجي ، يجريه ويشرف عليه أشخاص توفر لديهم الكفاءة والأمانة العلمية ويكونون بعيدين كل البعد عن المشروع . بعد هذا أشرنا إلى الدراسات التقويمية المتعددة التي أجريت من كلا النوعين .

ولما كان التقويم وسيلة لا غاية ، فإن من الطبيعي أن نتساءل عما تشمله هذه الوسيلة من مناشط في مجال التنمية الاجتماعية . وكنا قد أشرنا إلى أن التقويم لا شأن له بالفلسفة أو الإطار العام للدولة ، ولكنه يدخل في برامج الدولة الإنسانية . وكان هذا موضوع الفصل الثاني .

وببرامج تنمية المجتمع مختلفة متنوعة ؛ منها ما يسعى إلى الخدمة العامة المباشرة مثل الوحدات الصحية والزراعية التي تقدم خدماتها إلى الجمهور ، ومنها ما يستهدف إحداث تغيير في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية مثل الجمعيات التعاونية أو المشروعات الصغيرة التي تسعى إلى تحسين الصناعات المحلية . وثمة نوع آخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنواع السابقة أحياناً ، كما أنه ينفصل عنها أحياناً أخرى ؛ هو النوع الذي يستهدف أصلاً إحداث تغييرات في تفكير الناس وفي قيمهم وفي اتجاهاتهم نحو موضوعات هامة مرتبطة بالتنمية الاجتماعية ، مثل التعليم ومياه الشرب والصحة العامة . كل هذه ، سواء كانت في صورة مشروعات أو برامج أو مؤسسات ، يتناولها التقويم كما يتناول شئ البرامج التي تستهدف تنشيطاً عاماً للمجتمع ، كإحياء مؤسسات خاملة أو حتى الناس على أن يساهموا على نطاق أوسع في تنمية مجتمعهم .

ونظراً لأن تنمية المجتمع ، كبرنامج وكمخرج ، حديث العهد ، فلا بد للعاملين في ميدانها من أن يتدرّبوا في مؤسسات ومعاهد خصصت لهذا الغرض .

ويمتد نطاق التقويم ليشمل هذه المؤسسات وما تقدمه من البرامج التدريبية أيضاً . وكثيراً ما تكون مشروعات تنمية المجتمع متعددة الأغراض والأهداف ، وهنا أيضاً نجد أن التقويم يتناول هذه الأغراض والأهداف .

أما الفصل الثالث فيعالج الخطوات العملية التي يسير عليها التقويم ، سواء كان ذلك مرتبطاً بالمسح القبلي للمشروع الذي يصور لنا الوضع قبل البدء في تنفيذه بشكل موضوعي ، أو المسح البعدى الذي يتم إجراؤه بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع . وبمقارنة النتيجتين يمكن أن نتتبع نقاط القوة والضعف في المشروع : أين وكيف ننجح ؟ ما هي العوامل الإنسانية والاجتماعية والحضارية التي أدت إلى نجاحه أو إلى فشله ؟ ولتحقيق هذا لا بد للقائم بعملية التقويم من اتباع خطوات تدريجية من شأنها أن تتحقق غرضه . أما أولى هذه الخطوات فهي تحديد أهداف المشروع أو البرنامج ، إذ أن التقويم لا يتم في ضوء هذه الأهداف . ومن ثم كان علينا أن نحدد أهداف التقويم نفسه : هل يتسم بالشمول ، أم ينصب على أقسام أو أجزاء معينة من البرنامج أو المشروع ؟ وهل يحاول أن يقيس التغيرات التي حدثت في فترة زمنية معينة من وجهة نظر معينة ، أم أنه يشمل عدة جوانب من مظاهر التغيير ؟ ولهذا يجب تحديد المحكّات التي تستعمل كمسطرة لقياس والتي تصدر بناء عليها أحکام القائم بعملية التقويم . ومن الطبيعي أن تكون للتقويم أدوات ووسائل معينة ، سواء كانت هذه الأدوات اجتماعية أو اقتصادية ، ولا بد من إعدادها وحسن اختيار المناسب منها .

وللتقويم مشكلات متعددة يجب الإحاطة بها والعمل على التغلب عليها ، حتى لا تفشل العملية ذاتها . فهناك العوامل الإنسانية والإدارية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ؛ إذ كثيراً ما يخشى الإنسان حكم الآخرين على أعماله ، مع أن هذا ليس هدفاً من أهداف التقويم . ولذا لا بد من كسب ثقة المشرفين على البرامج والمشروعات التي يحرى تقويمها حتى يساعدوا القائمين بالتقويم

ويتعاونوا معهم . ثم إن هناك مشكلات مرتبطة بالبيانات المختلفة ومصادرها ؛ فهناك بيانات ومصادر قديمة العهد قد تفيء إلى حد ما ، ولكنها لا تفي بالغرض . ومنها ما هو خاطئ أو غير متوفّر ولا بد من الحصول عليه . ولهذا يجب على القائم بعملية التقويم أن يبحث عن هذه المصادر وأن يمحضها ، وأن يجمع بياناته مباشرة من الميدان إذا تطلب الأمر ذلك .

وتحت مشكلات أخرى متعددة يمكن أن نصنفها تحت عنوان ارتباطها بنوعية المشروعات والبرامج ذاتها . من ذلك أن البرامج التدريبية تواجه الباحث بمشكلات متعلقة بالتدريب نفسه ، ومشروعات الخدمة العامة لها مشكلاتها وجغرافيّتها وحدودها . وأخيراً هناك المشكلات التي يواجهها كل باحث اجتماعي في عمله ، وهي مشكلات مرتبطة بما يصل إليه من نتائج في البحوث التي يقوم بها . والنتائج لها دلالاتها ، ولكن يجب التأكيد منها . ولهذا يلعب الإحصاء دوراً رئيسياً في إعطاء فكرة عن جوهر هذه الدلالات المتعلقة بالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع .

كانت جميع هذه المشكلات موضوع الفصل الرابع من الكتاب . أما الفصل الخامس فقد تركز حول مشروعات التنمية الاجتماعية نفذت فعلاً . وقد أوردنا موجزاً لخطة تقويمها وبعض النتائج التي وصل إليها من أشرفوا على عملية التقويم . وهدفنا من هذا أن تكون تلك الماذج مرشدًا لمن يقومون بعمليات مماثلة .

المراجع

- المراجع العربية
- المراجع الإنجليزية



المراجع العربية

- إبراهيم أبو لغد ولويس كامل مليكة . أثر التدريب في تغيير الاتجاهات : دراسة تجريبية . سرس الليان ، مركز التربية الأساسية في العالم العربي ، ١٩٥٩ .
- . البحث الاجتماعي : مناهجه وأدواته . سرس الليان ، مركز التربية الأساسية في العالم العربي ، ١٩٥٩ .
- دليل اختبار وتقدير الوسائل السمعية - البصرية والمواد التعليمية . سرس الليان ، مركز التربية الأساسية في العالم العربي ، ١٩٥٨ .
- أحمد زكي الإمام . "الإهتمان الزراعي التعاوني ، نظام جديد لمتويل صغار المزارعين في إقليم مصر ، ١٩٥٧ / ١٩٦٠" ، في مجلة التربية الأساسية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ص ص ٩ - ١٨ ، والعدد الثالث ص ص ٧ - ١٦ ، ١٩٥٨ .
- إمام سليم . المجتمع الريفي . القاهرة ، دار الثقافة والعلوم (د . ت .)
- الأمم المتحدة . التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا ، أعده بنجامين هجزر بمساعدة فريق من خبراء الأمم المتحدة . نيويورك ، ١٩٥٢ .
- جاريت ، أنيت . فن المقابلة : مبادئه وطرقه . القاهرة ، دار المعارف (د . ت .)
- جمال الدين محمد سعيد . دراسة تحليلية لإحصاءات نمو السكان في مصر . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .
- جمال زكي . تنظيم وتنمية المجتمع . القاهرة ، دار الثقافة والعلوم (د . ت)

- حامد عمار . أسس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومي والمحلي . سرس الليان ، مركز التربية الأساسية في العالم العربي ، ١٩٥٩ .
- عبد المنعم شوقى . "تنمية المجتمع" ، في مجلة التربية الأساسية ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، ص ص ٣٧ - ٤٧ ، ١٩٥٩ .
- على فؤاد أحمد . علم الاجتماع الريفي . القاهرة، دار الثقافة والعلوم ، ١٩٥٩ .
- لجنة التخطيط القومي . المشاكل الإدارية : حلقة دراسات مقارنة ، بإشراف لجنة التخطيط القومي ومعهد الإدارة العامة والمنظمة العالمية لحرية الثقافة . القاهرة ، المنظمة العالمية لحرية الثقافة ، ١٩٥٩ .
- محمود رشدى خاطر . كتب تعليم القراءة والكتابة : تحليل وتقدير . سرس الليان ، مركز التربية الأساسية في العالم العربي ، ١٩٥٨ .
- مكافحة الأمية في بعض البلاد العربية . سرس الليان ، مركز التربية الأساسية في العالم العربي ، ١٩٦٠ .
- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية . دراسات علمية فى مشكلاتنا الاجتماعية . مجموعة أبحاث قدمت للحصول على диплом العالى فى الخدمة الاجتماعية ، عرض وتلخيص على زيد ومحمد عبد الكريم . الإسكندرية ، ١٩٥٦ .
- وير ، جون م . تقييم لصحة السكان وصحة البيئة بالقرى المصرية ، للدكتورة جون م . وير وإبراهيم واصف ميساك وفرج رزق حسن وصلاح الدين محمد عطية ومحمد عبد القادر . القاهرة ، مطبع المصري (١٩٥٤) . ٨٤ ص (سلسلة دراسات الأمم المتحدة ، المجموعة الأولى - رقم ١١) .

المراجع الإنجليزية

1. Abu-Lughod, I. *Characteristics of fundamental education workers: A study in attitude change.* Sirs-el-Layyan, 1959.
2. Abu-Lughod, I. and L. K. Meleika. *Testing and evaluation of audio-visual and educational material.* Sirs-el-Layyan, 1958. (Mimeoographed)
3. Festinger, L. and D. Katz. *Research methods in the behavioral sciences.* New York, 1953.
4. *The Ford Foundation and Foundation supported activities in India.* New York, 1955.
5. French, D. G. *An approach to measuring results in social work.* New York, 1952.
6. Hayden, H. *Moturiki: A pilot project in community development.* London, 1954.
7. Hayes, Samuel P. *Measuring the results of development projects : A manual for the use of field workers.* Paris, 1959.
8. Govt. of India, Planning Commission, Committee on Plan Projects, *Study Team for Community Development and National Extension Service: Report,* Delhi, 1957. 3 vols.
9. Govt. of India, Planning Commission, Programme Evaluation Organization. *Bench Mark Survey, Kolhapur Project-Bombay.* New Delhi, 1956.
10. —————. *Phadrak Block.* New Delhi, 1956.
11. Jahoda, M. *Research methods in social relations.* New York, 1951.
12. Koos, Earl Lomon. *The health of Regionville : What the people thought and did about it.* New York, 1954.
13. Lundberg, G. *Social Research.* New York, 1942.
14. Mosher, A. T. *Case study of the agricultural programme of ACAR in Brazil.* Washington, 1955.
15. Munoz, R. "Research and evaluation in a programme of community development", in *Journal of Social Issues*, Vol. IX, No. 2, 1953.

16. Paul, B. D. (ed.) *Health, culture, and community*. New York, 1955.
17. Puerto Rico, Division of Community Education. *The use of social research in a community education programme*. Paris, 1954.
18. Opler, M. *Social aspects of technical assistance in operation*. Paris, 1954.
19. Redfield, Robert and A.V. Rojers. *Chan Kom : A Maya village*. Washington, 1934.
20. Redfield, Robert. *A village that chose progress : Chan Kom revisited*. Chicago, 1950.
21. Scates, D. E., "Some problems connected with evaluation", in *Journal of Educational Research*. 1952.
22. Spicer, E.H. *Human problems in a world of technological change*. New York, 1952.
23. Sower, Christopher, and others. *Community involvement*. Glencoe, Ill., 1957.
24. UNESCO. *Fundamental and Adult Education Bulletin*. Paris, 1956.
25. ———. *International Social Science Bulletin*. Paris, 1955.
26. United Nations. *Manual on economic development projects*. New York, 1958.
27. ———. *Principles and methods of evaluation of rural community development*. New York, 1958.
28. ———. *Survey before development in Thai villages*. New York, 1957.
29. Weir John M, "An evaluation of health and sanitation in Egyptian villages", in *Journal of the Egyptian Public Health Association*, Vol. 27, No. 3, 1952, pp. 55 - 114.
30. Young, Pauline V. *Scientific social surveys and research*. 3rd.ed. Englewood Cliffs, N. J., 1949.

تمت طباعة هذا الكتاب على مطابع
دار المعارف بمصر / ١٩٦١ ٣٠٠٠



I

DEFINITION AND IMPORTANCE OF EVALUATION

INTRODUCTION :

Billions of dollars, pounds and rupees are being spent all over the world to uplift the social and economic conditions of man. Millions of persons are involved in this herculean task, either as active agents in welfare programmes or as direct or potential beneficiaries. This world-wide process of development stems from an adherence to a basic philosophy to which nations are becoming increasingly committed. It is, perhaps, less important to many nations that full returns are achieved than that the process, with its symbolic meaning, continue unabated. Extension of governmental services, regardless of the values to be achieved by alternate uses of funds and efforts, has become an end in itself.

Another factor which has added to the urgency of such development programmes is the increasing involvement of the people in the affairs of state. The people have begun to impose their presence, have begun to make their needs felt, and are beginning to play a more active role in the formulation of public policies. Those in charge of socio-economic improvement programmes must take into account these newly stirring impulses and must encourage and work through them.

Even the most wisely and prudently conceived programme is bound sometimes to veer off course. Very often there are legitimate but unanticipated reasons for this diversion. But sometimes it is plain foolishness on the part of the practitioners of the art of planning that brings the programme to an unanticipated ending of one sort or another. It is of course impossible to lay down perfect rules which, if followed, would assure the total success of a programme or a plan. Scientists, economists, sociologists and psychologists have evolved relevant principles and rules which advanced the expectations of man. They also evolved principles

and techniques by which plans and programmes can be checked, studied and evaluated.

Community Development workers on the local level face the same difficulties which perturb national officials on a higher level. Theoretically, both plan in accordance with well-studied resources and possibilities, both material and human. Both, however, are susceptible to the immense pressure of humanity. They may be applauded for their successful efforts or perhaps more readily condemned for their failures, real or imagined. Should failure be the judgment of those who are supposed to be "developed", the best intentions and explanations of those in charge of the programme will fall on deaf ears. The frustrations of the community are great indeed, particularly in the light of its previous cultural experience.

While national officials have access to established scientists for the appraisal of national socio-economic programmes, a great deal of the day-to-day appraisal is accomplished in the field and comprehends smaller units of the programmes. Such appraisal very often comprehends small pilot projects or extension units and the responsibility for conducting such appraisal is that of workers in the field. Accordingly, this monograph deals with the basic principles, methods and techniques which would enable these field workers to evaluate their projects on the spot. National, social and economic programmes require the application of more complex techniques and models than are presented here.

OBJECT OF COMMUNITY DEVELOPMENT :

Within this framework of social and economic development, Community Development aims at the introduction of positive social change in the widest sense of the term. In this context, it is obvious that social change is no longer left to chance. Nations are following policies which will foster social change deliberately. While the changes cannot be "controlled", their direction, within limits, can be guided. The targets to be achieved are very often not related to realistic estimates of the human and natural resources of these states. Very often such targets are drawn up

in accordance with a basic social and political philosophy which may or may not be in harmony with the basic estimate of available resources.

EVALUATION : ITS ROLE AND DEFINITION :

In so far as we are concerned, evaluation is not necessarily an aspect of the stage of goal formulation in the initial period, since this formulation is based more on the social philosophy of the state. Nor can evaluation really be of help in shaping the basic philosophy of the state. Nevertheless, evaluation enters significantly at a later stage when the programme is actually being implemented. There, evaluation can be of significant help to all persons involved whether on the local or the national level. The factors which might hinder the progress of a programme as envisaged by its planners, or those which might facilitate its successful execution are revealed clearly when the process of evaluation is contemporaneous with plan implementation. Or a different course might be followed. The programme might be carried out completely and then an objective evaluation of its impact or value in terms of predetermined criteria might be carried out so that the sponsors can have a clear idea concerning the "worth" of the programme, the essential factors relevant to its success or failure as a whole or any parts thereof.

It is obvious from the above, then, that evaluation is really a tool or a method which can be utilised for the study of the effectiveness of a programme, the obstacles it faces and the interplay of the human and environmental elements of a social action pertinent to the programme. In the early stages of the programme, evaluation is not concerned with the goals but rather with the implementation of a programme. Only at a second stage, or a rethinking of the programme, does evaluation enter in the reformulation of goals. If we are to accept this delimitation of evaluation, then we can safely assume that evaluation comprehends the programme itself from its inception to its final culmination. Temporally, it might be periodic or terminal.

THE IMPORTANCE OF EVALUATION IN COMMUNITY DEVELOPMENT :

I. PRACTICAL IMPORTANCE :

A. *The Economic Value :*

Three interrelated aspects of the value of evaluation were stressed in this monograph. First, it was pointed out that one of the most important motivations for the development and the utilisation of evaluation techniques in Community Development as well as many other fields of human activity is economic. The "cost-benefit" principle of economics governs or at least should govern most social and economic development schemes. This is particularly true of the developing states of the world, suffering as they are from the dearth of natural and human (skilled) resources. Therefore, one of the primary concerns of these states is the proper utilisation of this scarce capital and the proper allocation of resources. This cannot be done without recourse to objective evaluation which will result in long-run economies.

B. *The Applied Value :*

Occasionally, however, the developmental schemes of these states do not lend themselves so easily to this economic motive. Most modern states are committed by their social philosophies to a certain and definite programme of social services. This precludes the possibility of withdrawing such services in case of inadequate performance since they cannot be viewed clearly within the normal economic schemes. Such services in the short run are losses in the sense that they do not bring in direct income. While evaluation cannot help us reach an economic decision concerning the continuation of such a programme of social services, it can help, however, by giving the responsible officers of the state an idea concerning the efficacy of such a programme, its major assets or weakness, the obstacles it faces, the reactions and attitudes of the people involved

in such a programme. Such information and data are quite useful in reshaping the plans of its execution. They might help in the alteration of a certain method of work or in the approach being followed. This motivation we termed here "the applied" importance of evaluation.

2. THEORETICAL IMPORTANCE :

Both of the above points are in essence "practical" in that they depict an immediate gain in so far as the programme is concerned. Yet there is still an equally significant gain if a sound policy of evaluation is pursued. An evaluation of a literacy programme in a country, for example, may help in arriving at correct estimates of the time-cost of educating an illiterate (economic). But it may also lead to an understanding of the factors responsible for the enrollment of large numbers of people in a literacy class. Such cumulative data, carefully analysed, might throw light on the question of adult "motivation" for learning which in turn can contribute to the social scientist's evolution of a relevant theory of motivation. This third factor we have characterised as the "theoretical" contribution of evaluation.

These three main factors, we felt, should provide sufficient incentive and justification for evaluating the execution of the social and economic projects and programmes.

AGENTS OF EVALUATION :

Evaluation can be an integral aspect of the programme or project, where an officer or officers have as part of their normal functions the task of periodically appraising the progress achieved. This "built-in" method is utilised in most organizations, projects, institutions and ministries. The monograph stressed the merits of this system and alluded to the efforts made by the Indian Government, the United Arab Republic, the Government of Puerto Rico (Division of Community Education) and UNESCO (ASFEC) in this direction. When undertaken without the necessary objectivity, this method may not be adequate, and for that

reason many states resort to "outside" evaluators whose involvement is presumed to be less. Both methods, it is felt, should be used for best final results.

II

TOPICS, SEQUENCE AND PROBLEMS OF EVALUATION

TOPICS OF EVALUATION :

There is nothing new in evaluation *per se*. People have resorted to it throughout their recorded history. Educationally, students have always been subjected to evaluation, and degrees and certificates were conferred on those who passed a certain set of requirements. Administratively, supervisors have always been engaged in "rating" their subordinates. Very often such assessments were taken into account in the promotion or up-grading of such personnel. While evaluation, then, is not new, there is something novel about modern evaluation. In the first place, the techniques of evaluation have been refined and, in the second place, the areas to which evaluation may be applied have grown in scope. Gradually a feeling has developed that there is almost no human activity which cannot be evaluated.

The areas or activities which constitute the core of a community development programme may be classified into the following major categories and therefore are comprehended by evaluation :

1. Social services which a state undertakes for the immediate welfare and benefit of the community. Within the U.A.R. itself we considered the Social Centres, Health Centres, the Combined Units and the Agricultural Extension Stations as such agencies whose major concern is "service".
2. Socio-Economic Organizations. It is obvious that Community Development aims at, among other goals, the introduction of either new forms of social and economic organiza-



tion or the reorganization of existing, *albeit* inefficient, institutions. The introduction of a cooperative system of agricultural marketing or consumption, or the organization of rural clubs and societies with an economic or social objective fall within this category.

3. Training Programmes. In most countries which have recourse to Community Development, the question of training the necessary personnel to man such programmes has arisen. Training has been instituted in specially organized institutions and specially evolved training programmes and curricula were followed. It is the concern of the responsible officers to find out, however, whether such training is achieving its objectives in terms of imparting the necessary skills or reconstructing the otherwise unhealthy attitudes of the students¹.
4. Attitude Formation and Change. Community Development programmes aim at the introduction of healthy group attitudes and, as such, are very often hampered by existing attitudes. The existing attitudes of people toward public health, for example, affect to a large extent the possible success or failure of a health education programme in a certain community. The doctor or the clinic as a modern institution may evoke certain images in the minds of men. Such images might defeat the best efforts of an excellently equipped health unit. The same is true of attitudes towards other major activities which are comprehended by a community development programme, such as agriculture, adult education, rural handicrafts and the like.
5. Multi-Purpose Community Development Projects and Multi-Purpose Evaluation. Very often a project will have more than one purpose to realise. Though it may aim at the improvement of agricultural production and hope thereby to increase income and achieve a higher standard of living,

(1) See the author's *Characteristics of Fundamental Education Workers: A Study in Attitude Change* (Sirs-el-Layyan : 1959) as an illustration of the utilisation of sociological techniques in the evaluation of a training programme.

as a by-product it may also need to aim at the alteration of attitudes towards land, animals, etc. The evaluation scheme must take into account as many gamuts as a project comprehends.

Such classification of course does not exhaust all the areas which constitute a community development programme but they are significant aspects in any such programme. Evaluation could include any one of these topics or any specific aspects thereof depending on the previously set objectives of the evaluation scheme.

SEQUENCE OF EVALUATION :

Measuring the results of any development programme requires essentially two things: in the first place, one must know the actual situation *before* the commencement of a programme (base-line or benchmark); and in the second place, one must know the actual situation *after* the completion of the programme (post-line). We include the results of any "periodic" evaluation in the *after* category. Only by comparing the situation before and after can we come out with any definite conclusions concerning the efficacy of the programme and its partial or total achievements. But whether we are carrying out a before or after survey a certain sequence must be followed :

1. Identification of the Goal or Goals of the Programme Itself. This step is absolutely imperative since no measurement can take place without specific reference to the goals of the programme as originally conceived.
2. Identification and Delimitation of the Goals of Evaluation. Once the goals of the programme itself are known, the scheme of evaluation can be developed accordingly. Such development is often accomplished in the light of many factors which may or may not be related to the totality of the goals of the programme. Financial, administrative and many other factors may compel the evaluator to limit his evaluation to one aspect of the programme. Accordingly, the identification of the goals

of evaluation and their explicit statement become imperative. As is often the case, however, a programme may have two simultaneous objectives which require differing periods of time to take effect. For example, a health programme will have as one of its objectives the transmission of accurate information concerning the prevalent diseases in the community but, at the same time, will want to alter the attitudes of people towards folk-medicine. The first of these two objectives might be accomplished within three or six months and therefore can be measured within this time-limit. The latter objective may take two years or more to accomplish and therefore evaluation will have to await this time-lapse. Accordingly, the evaluator will take into consideration and state this limitation.

3. The Criteria of Evaluation. In order to measure, one must possess a measuring instrument by which one is able to gauge the degree of change within a community that resulted from the specific development programme. In addition, one must have an idea as to the desirable target which ought to be achieved, given the resources available. While in the initial stages of a certain programme such criteria are very often "guess-work" or arbitrary in view of the absence of data which could help in the determination of achievable and acceptable targets, with experience it is possible to lay down some objective criteria against which a programme can be measured. The development of quantitative as well as qualitative measures therefore becomes imperative.
4. The Selection and Application of the Proper Methods and Techniques of Evaluation. Each area of human activity can be investigated with its relevant tools. Economic activities require the use of economic standards and techniques of research to assess their success. Educational testing will have to be used if we are evaluating educational media.¹ Psychological techniques might be utilised if the phenomena being

(1) As a result of the testing of educational material in a Fundamental Education programme, ASEFC published a relevant monograph. See I. Abu-Lughod and L. K. Meleika : *Testing and Evaluation : The Testing and Evaluation of Audio-Visual and Educational Material*, (Sirs-el-Layyan : 1958). An Arabic edition is also available.

investigated fall within this sphere. In short, there are no specific techniques which are peculiar to evaluation. For the most part, however, and particularly in Community Development activities, the methods and techniques of social research are most relevant. Case studies, experimental designs and social surveys are methods which are quite frequently utilised in such endeavors. Interviewing, questionnaire-schedules, attitude scales, observation and projective testing are data-gathering techniques useful to evaluators. And in all these methods and techniques, statistical measures of various types assist in verifying the data or in the presentation thereof.¹

PROBLEMS OF EVALUATION :

All evaluators face problems when they undertake the evaluation of a community development programme. While it is impossible to enumerate these problems, three major types may be distinguished clearly :

1. Problems connected with the human beings involved in the programme (Human Relations). This may include the field workers themselves who may mistake the objectives of evaluation and interpret it as an evaluation of their own work (personal interpretation). Or opposition may come from their immediate supervisors or national officials who may be over-sensitive about their pet programmes. This is particularly true in "outside" evaluation where the agent undertaking the evaluation represents an outside agency rather than the department concerned. Unless there is some sort of *rappoport* between the evaluator and those in charge of the programme, the evaluation will be very seriously hampered.
2. Problems connected with data. The concern of the evaluator in this context is with the accessibility of information per-

(1) For the use of Community Development and Fundamental Education Workers and beginning social science students in the Arab States, ASFEC published a text in the methodology of social research. See I. Abu-Lughod and L.K. Meleika, *Social Research : Methods and Techniques* (Cairo : 1959), 245 p. in Arabic.

taining to the totality of the programme. This may involve the records of the project, budget, administrative framework, legislation and relevant statistics. Such data must be assembled in advance of any evaluation so that the plan itself can take into account its availability. In the second place, data presentation presents problems that are peculiar to the kinds involved.

3. Problems connected with specific types of programmes. Each programme presents problems of its own. Though some problems — such as objectivity, data, cooperation, etc. — may be applicable to all programmes, nevertheless there are problems which inhere in each programme and therefore require separate treatment. For example, a training centre will present problems connected with the type of training programme involved, the staff and type of students partaking in the training process, their follow-up, etc. Such problems are quite peculiar to such an institution. The evaluation of a multi-purpose community development programme or project will present quite different problems; hence this third category.

This concluded the first part of the monograph. The main emphasis throughout was on the principles of evaluation as derived and synthesized from available sources and enriched by the human experiences of evaluators in all parts of the world, including the United Arab Republic. For the benefit of newly initiated students, references in the footnotes should be sufficient guides to the vast and complex literature of evaluation and its experiments. Although "live" illustrations were given at every relevant juncture, a separate section depicting the successful completion of evaluation of some community development projects in the vicinity of ASFEC was advisedly included in the last chapter of the Arabic monograph. Three are selected for discussion in this summary.

III

PROJECT EVALUATION

I. THE EVALUATION OF A SOCIAL CENTRE

The projects presented lent themselves to a number of categories. They included the evaluation of a social "service" institution, a project that aimed at the "reorganization of some economic and social aspects of the village" and a project in "health education".

The social service type of institution selected for analysis was a "Social Centre" in one of the villages of the Menoufia Province whose objectives are two-fold :

1. Coordination of governmental services (health, agriculture, adult education, and economic) on the local level for the betterment of the community.
2. The involvement of the people in such activities so that they may be able to perceive, analyse and solve community problems.

The evaluation of this Centre accordingly required the following scheme in the light of the stated objectives :

BACKGROUND DATA :

1. The History of the Social Centre : The Social Centre of this village was established in 1950, as part of the Egyptian Government's comprehensive programme to extend governmental services to rural areas with some participation by the people of the community. This participation, however, fell short of the minimum conditions set by the government for the establishment of such Centres. (Usually the government stipulated one-third participation in the costs.) This point was to figure

significantly later when the people viewed the type of institution the Centre was.

2. The Geographical Limit of the Service of the Centre : It is assumed by the responsible ministry (Social Affairs) that the Social Centre should provide its services to a cluster of villages with a population of about 10,000 located generally within the radius of about 10 kilometers. In this particular instance the Centre, serving three villages, was about two kilometers distant from the village investigated.
3. Major Sections of the Centre and its Major Activities : In the seven-year interval between the completion of the Centre and its limited evaluation, seven social welfare specialists (with agricultural extension background) succeeded each other as Social Centre specialists; 9 physicians and three nurses successively provided medical services. The Centre at the investigation time lacked the out-patient clinic, the demonstration field, the meeting hall (the original was used for other purposes) and the library. (All these were supposed to be an integral part of this and other Social Centres.)

METHOD OF EVALUATION :

To investigate the major purpose of the study, namely, "the attitude of the people of the village toward the Social Centre or their subjective evaluation of its services", we resorted to social research methodology. A special questionnaire-schedule was constructed and pretested. A 15% sample of the adult population of the village, totalling about 150, was selected. The sample was interviewed, the answers coded, analysed, tabulated and interpreted.

RESULTS OF EVALUATION :

The findings were quite significant. It was found, for example, that most of the people interviewed (about 61%) believed that the social centre was a governmental institution whose major function was to provide certain types of social services to the people, notably

the distribution of the monthly social security payments to needy families. Such an opinion, it was also found, was formed on the basis of the original founding of the institution itself, particularly since the government did not feel bound by its own minimum requirements for the establishment of the social centre and, instead of waiting for the people to contribute their share, went ahead and underwrote all the costs. By this action, the people were deprived of any feeling of actual participation in the establishment of the Social Centre. In the second place, the restriction of services performed by the social welfare specialists (distribution of the monthly social security benefit) gave the distinct impression to the people that this was the major function of the Centre and therefore their corresponding expectation did not exceed that performance. Furthermore, one of the essential conditions of the day-to-day running of the Centre, as conceived by the Ministry, was the full participation of the people in its affairs. Such participation in fact was not obtained. The people did not in any way participate in the planning or execution of any project with a communal interest. This again was a central point in the people's "subjective evaluation" that the Centre was a failure. It was also found that the people did not particularly like the social welfare specialist because of their distinct feeling that he had no business in the village, and, if he had any, he certainly did not do it. As the rest of the officials who were supposed to frequent the village, such as the doctor or the agriculture specialist, failed to do so, either totally or partially, the people developed an adverse idea concerning the seriousness of the objectives of such an institution. Keeping all these in mind, it was therefore not accidental that only 6% of the people were enrolled members in this social centre.

These findings led us to the conclusion that the people of the village did not feel that this social centre was theirs. They did not expect to participate in anything that was not really their own. They may follow the specialist as long as they are not asked to pay money, but they initiate nothing and have no faith that such a centre is capable of doing anything about community problems. Such a conclusion on the part of the people certainly



defeats the original purpose of the founders of the "social centre" movement.

On the basis of these objective findings, a number of recommendations were advanced aiming at the reactivation of this social centre to make it a significant agent of social change. Had this evaluation been extended to a large cross-section of the social centres, definite generalisations concerning human relations and participation could have been advanced.

2. THE EVALUATION OF A RURAL COOPERATIVE SOCIETY

The cooperative movement has gained world-wide attention and support. This is particularly true of both regions of the United Arab Republic where cooperative societies have been established, with official support from the State, in hundreds of villages. This growth in the cooperative movement in the United Arab Republic corresponds to the basic ideology of the State which aims at the establishment of a democratic socialistic cooperative society. The cooperative element in this ideology is, in part, economic in the sense that it will enable the participants to raise their standard of living through a more efficient and equitable system of economic organization. But more important still is the corresponding growth in the democratic structure of society and the evolution of democratic processes of decision-making and community problem-solving as a result of the introduction of this cooperative system.

Over the years some of these cooperative societies have succeeded in achieving some of their objectives while others failed. Many reasons were advanced to explain the "secret" of this success or failure. The difference in the outcome of these cooperative societies caught the attention of the trainees of ASFEC who subsequently undertook the evaluation of one cooperative society in the hope that such a *case study* could throw concrete light on the basic achievements of and the basic difficulties encountered by

these cooperative societies. The cooperative society which was studied is in one of the villages of the Menoufia Province and it was originally founded with the help of the trainees of ASFEC in 1954. The trainees of ASFEC continued their assistance until the middle of 1958 when the Centre shifted its experimental operations to another village.

SIGNIFICANCE OF EVALUATION :

The evaluation of such a cooperative society interests Community Development workers significantly because it indicates the degree of continuity which such an organization can attain once all "outside" technical assistance is terminated completely and the responsibility falls squarely on the shoulders of the community members themselves. It will also help in ascertaining the reasons for the success or failure of similar institutions. It should be noted that two types of motivation are present when such an institution (cooperative society) is established. The people who join this organization generally expect an immediate economic gain as a result of this participation. On the other hand, those who "assist" the people in the establishment of such an institution may be motivated by a desire to instill healthy attitudes towards community action. Regardless of the motives underlying the establishment of such an institution, the achievements must be commensurate with the efforts expended by both the "helped" and the "helper" since there could have been alternative uses for efforts expended in this direction.

OBJECTIVES OF THE EVALUATION :

The objectives of evaluation were to answer the following questions :

- i. Did the establishment of such an organization lead to an obvious improvement in the standard of living of members by increasing their income? What are the factors which helped in this achievement?



2. What are the attitudes of the community participants towards membership in this society, towards its activities and towards the officers in charge ? Did any change take place in these attitudes ?
3. Did the establishment of such a society lead to the emergence of community approaches to other community problems?

METHOD OF EVALUATION :

To answer the questions posed above, two methods of data gathering were employed :

1. Examination of the records of the society with special reference to :
 - a- membership records throughout the period 1954-1960;
 - b- records of the capital, dues paid, profits distributed and records of business transactions and other activities of the society.
2. A questionnaire-schedule was constructed for the purpose of measuring the perception of the members, and their acquaintance with the basic objectives of the society, its structure, the functions of its executive committee, their interest in the society and their subjective evaluation of its services and achievements.

CRITERIA OF EVALUATION :

It is difficult to set up in advance what constitutes success or failure in such cases since we have no concrete standards which could be applied. It was decided after careful study that a perceptible increase in the income of the villager which could be ascribed to his participation in the cooperative would be deemed a criterion of success. This increase in income was measured by the actual savings of villagers on goods bought through this cooperative society by comparing actual prices in the free market with those paid by the village member. Furthermore, it was deemed essential that the members should view the cooperative

society as an effective agent in the betterment of the community as a whole and conceive a role for it consistent with such a view. Finally, the society should exhibit qualities of democratic association if it were to be considered successful.

RESULTS OF EVALUATION :

The analysis of the records of the cooperative society indicated that there was a significant growth in its membership and its capital. When the society was founded in 1954 it had 26 members. When the society was evaluated in 1960 it had 1019 members. Its capital had correspondingly increased. It had L.E. 39 in 1954 and L.E. 1040 at the time of evaluation. A more gratifying result was obtained when the members were classified on the basis of residence. It was found that membership in the society was not restricted to those who resided in the village itself but included many members from distant villages — as far as 10 kilometers away. The increase in the membership was always associated with an immediate achievement of the society, or its performance of a specific service. This suggested to us that the success of the society has been associated in the minds of the villagers with its immediate performance of services which could be felt.

The economic services of this cooperative society centered around acquiring and making available to members a number of basic agricultural goods. Most important for the villagers was the acquisition of cottonseed fodder and improved seeds (wheat, corn, etc.). On the basis of a comparison between prices of these items on the free market and the purchase price through the cooperative, it was found that each village member saved, on the average, approximately L.E. 30 in 1960 by purchasing these items from the cooperative society.¹ (All members of the society participated in this business transaction.) This must be viewed in the light of the national per capita income which is only about L.E. 45 per year. This is an obvious achievement which alone would justify the existence of, and support for, the cooperative society. But benefits were not restricted to direct monetary savings.

(1) Savings are achieved principally through bulk purchasing and cheaper transportation costs.



The purchase of improved cotton seeds, for example, helped to increase the productivity of the land. While those members of the society who elected to benefit from this service were in the minority (33 members), the results again were most encouraging, since the increased productivity brought them an average profit of L.E. 29 that year.

While it is impossible to summarize here the detailed results, the above achievements suggest strongly that the cooperative society studied did help in increasing the income of villagers and consequently in achieving a higher standard of living. It is of course obvious that an improvement in the economic standard of living will lead to an over-all improvement in other sectors of life. Consequently, the evaluation of this society led us to the conclusion that there was a direct connection between the cooperative society as a form of economic organization and an improved standard of living. Therefore, it was judged a success.

The social achievements of the cooperative society were somewhat less satisfactory. The members, despite the immediate economic benefits which they derived from their membership, did not in fact understand clearly the major functions and objectives of the cooperative society. The majority of those interviewed associated the objectives and functions of the cooperative society with the functions and objectives of other rural societies — such as the Rural Reform Society. Accordingly, when questioned about the projects undertaken by the cooperative society, they gave answers that were applicable to other societies as well. Furthermore, only a very small minority perceived that one of the functions of this cooperative society was to help in solving basic community problems. All, however, perceived the major economic activities which occupied the society and thought that was all there was to it. When asked for their suggestions to improve or increase the activities of the society they concentrated again on personal services such as the purchase cooperatively of consumption items such as sugar and tea, not knowing that these fall outside the province of this type of cooperative society.

A further indication in this direction was obtained when

the members were asked to indicate what happens to the profits. Most of them in fact did not know, indicating that they were not particularly interested or even aware of their personal involvement in making the necessary decisions concerning that. When asked to name the members of the executive committee, the majority were unable to do so (they identified one or two with whom they deal personally for the most part) and suggested names who were in fact members of committees of other societies. Similarly, they did not quite grasp the idea that such members were elected by the general assembly (in which, theoretically, each member should participate). However, the overall evaluation of the society by the members was more or less favorable. They did not wish the dissolution of the society but, equally important, they could not conceive of the relationship between the continued growth of the society and their increased participation in its activities, either through increased shares or increased functions. They were satisfied with what they received.

There were further indications of a certain lack of success in the social functioning of the cooperative society. For example, no general assembly meetings were held throughout the 6-year period, no general participation in decision-making was ever obtained and so forth. Such results suggest that the other objectives of the cooperative movement — aside from economic — were sadly lagging behind.

Again these findings constituted the basis of recommendations submitted to those in charge of the cooperative movement. From the standpoint of ASFEC, its policy of rendering assistance for a while and then terminating such assistance portrayed prudence. The people of the village were sufficiently trained and interested so that they were able to run the cooperative society independently, once it had proven its worth.

3. THE HEALTH APPROACH TO COMMUNITY DEVELOPMENT

Early in 1959, ASFEC decided to experiment with a new approach to Community Development in its neighboring villages. The new approach was based on the assumption that a community will respond faster to the Community Development worker and agency if such an agent performs an immediate service related fundamentally and basically to its immediate needs. This way the community members will develop greater confidence in him and will cooperate with him more effectively in their joint efforts to improve the community. Accordingly, ASFEC selected health care and education as its approach and gave immediate medical care to all the inhabitants of one village which was chosen as the "experimental village". The major objectives of the project were :

1. To establish mutual confidence between the community and the community development worker.
2. To coordinate local governmental and private efforts in the service of the community.
3. To give field training, prior to their appointment, to governmental workers who will eventually be placed in such fields.
4. To improve the health of the community by treating its members medically and curing them of some of the endemic diseases.

The project was implemented through the cooperation of ASFEC, the Medical School of a university and the Higher Council for Combined Units. Each of these agencies contributed personnel as well as equipment and some funds for the implementation of the project. Three villages were originally selected for the experiment and one for control purposes. Actually the project was implemented in only one village initially because of practical limitations. A total number of 15 individuals (profes-f

sional physicians and nurses and community development workers) were engaged in this project.

PROCESS OF IMPLEMENTATION :

The responsible officials undertook a complete health survey of the village population (about three thousand individuals), examined them for the endemic diseases of the community such as *Trachoma* and *Bilharzia*, and made an inventory of health practices (as revealed by health records of the health clinic in the combined unit). They also conducted an extensive public information campaign so that the public would not misinterpret the intentions of the working team. Then the teams went into operation. After the analysis of the survey they began treating the people medically. An intensive health education programme was carried out simultaneously.

EVALUATION OF THE PROJECT :

Objectives of Evaluation :

1. Testing the hypothesis which underlay the project itself, namely, that the performance of a service directly related to the community would facilitate the growth of rapport and confidence between the community members and the community development workers.
2. Measuring the degree of success or failure of the project in terms of its investment in money and manpower.
3. On the basis of two, determining whether it would be advisable to widen the scope of the project to a larger geographic unit.

Criteria of Evaluation :

Several criteria were used to measure the extent to which the project actualized its major objectives. For one thing, medical care should bear some fruit in terms of reducing the percentage of people suffering from disease. Second, there should be a noticeable change in the health behavior pattern of the community



members marked by a gradual abandonment of folk-medicine and an increased conformity to the modern medical care provided by the government-sponsored clinic. Furthermore, there should emerge a noticeable improvement in the level of health knowledge of the community members as a result of the intensive health education campaign which corresponded to the course of the treatment. And finally, a higher degree of consciousness of community feelings and community approaches to the solving of community problems should emerge.

Method of Evaluation :

Measurements of the prevalence of disease in the entire community were made to show the differences between first and later measurements. Early measurements indicated that about 54% of the people had *Bilharzia*, 82% *Iskaris* and 43% *Ankylostoma*. Later measurements indicated that this incidence had been decreased by half. It was pointed out, however, that a fool-proof evaluation of the effectiveness of medical treatment could be carried out only if the same patients were examined by an entirely separate set of physicians so that the probability of bias in diagnosis — before and after — could be reduced (the problem of over-reporting and under-reporting).

Other measurements were also obtained. It was found, for example, that sources of pure water supply increased by 5 pumps. Latrines increased by 43 during the period of the experiment. Other quantitative measurements were obtained in the same fashion and all of them indicated a definite improvement in the health of the individuals as well as the environmental sanitation had taken place, and that such improvement occurred as a result of the experiment. This was arrived at by comparing the statistics with others obtained in the control village. Further quantitative measures were made concerning medical behavior of people. For example, the number of visitors to the health clinic increased perceptibly during the experimental period and the number of visitors to the maternal and child care clinic similarly increased significantly.



Other changes already measured or to be measured later centered around three items :

1. Changes in psychological and medical behavior as a result of the experiment.
2. Changes in correct information held about diseases treated.
3. Changes in the progress of problem-solving.

The measures which were used were initial only because the period of the experiment had not terminated by the time this monograph was written. But we obtained a number of positive indications that the experiment was succeeding in effecting an impact on this level of behavior. It was noted, for example, that people began to view diseases as a natural phenomenon rather than according to their previous supernatural view. This was confirmed by the change in actual behavior of the afflicted. Whereas previously many might have treated an ailment by "magic", after the experiment they went to the clinic instead (indicating a change in orientation). The degree of the permanency of change will be measured later so that a realistic evaluation of the impact can be arrived at. Further, the change in the level of information could not be correctly measured since no tests measuring information were administered prior to the experiment. The use of a control village will help under the circumstances. As to point three, there was no doubt that the experiment succeeded in achieving its original goal, namely, the achievement of a communal approach to the problems of the community. The local National Union became very active during this period and succeeded in enlisting the support and participation of a majority of the people. Furthermore, a greater degree of cooperation between the government agencies was achieved on the local level by getting them all equally involved in this unique experiment.

While no final judgment can be rendered at this point, the initial results which have been discussed briefly are quite encouraging. The application of standardised tests of achieve-

ment, attitudes and attitude change will be necessary to determine the true degree of success of this experiment.

These three projects were evaluated in the light of predetermined criteria, and their successful execution required the construction of special tests and questionnaires. The results were quite instructive from a policy-formation point of view, from an economic point of view and from the purely theoretical side as well. Our interest in including them in this monograph was educational, namely, to illustrate the motivations and techniques in evaluating projects, regardless of the nature of the object being evaluated.

FINAL REMARKS :

This monograph was directed principally towards the field worker in community development and required only a minimum knowledge of the social sciences for its understanding. We have relied greatly on the experiences of the Social Science Division of ASFEC for illustrations of the various steps of evaluation. We have of course referred to the more important publications in this field for further documentation.

In the writing of this monograph, many people assisted directly and indirectly. The Director and Deputy Director of this Centre, Messrs. M.S. Kadri and Ali Othman, are responsible for the scientific milieu of the Centre which facilitated the successful completion of many of the evaluation schemes. My colleagues, Drs. L.K. Meleika and M. Saber, contributed by providing criticisms and comments. To all of them and to others who remain unnamed I am grateful.

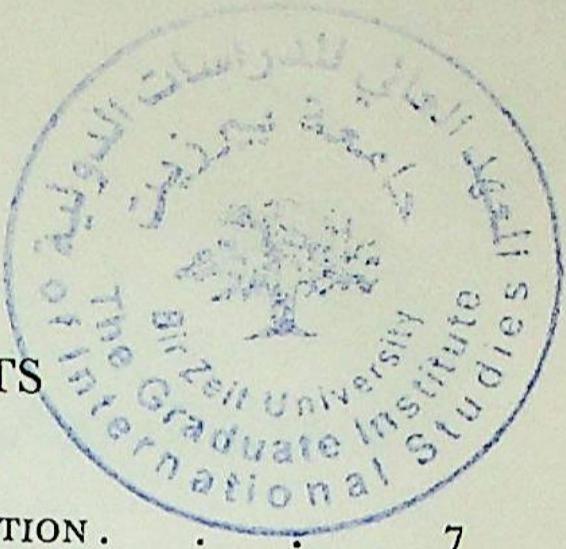


TABLE OF CONTENTS

I. DEFINITION AND IMPORTANCE OF EVALUATION	7
Introduction	
Object of Community Development	
Evaluation : Its Role and Definition	
The Importance of Evaluation in Community Development:	
1. Practical Importance	
a- <i>The Economic Value</i>	
b- <i>The Applied Value</i>	
2. Theoretical Importance	
Agents of Evaluation	
II. TOPICS, SEQUENCE AND PROBLEMS OF EVALUATION	12
Topics of Evaluation	
Sequence of Evaluation	
Problems of Evaluation	
III. PROJECT EVALUATION	18
1. The Evaluation of a Social Centre	
Background Data	
Method of Evaluation	
Results of Evaluation	
2. The Evaluation of a Rural Cooperative Society	
Significance of Evaluation	
Objectives of Evaluation	
Method of Evaluation	
Criteria of Evaluation	
Results of Evaluation	
3. The Health Approach to Community Development	
Process of Implementation	
Evaluation of the Project	
Criteria of Evaluation	
Methods of Evaluation	
FINAL REMARKS	31

This is an English summary of the Arabic monograph
Al taqwīm fī barāmij tanmiyat al-mujtama‘: mabādi‘ wa khibrāt
written by Dr. I. Abu-Lughod and published by the
Arab States Fundamental Education Centre.



EVALUATION IN COMMUNITY DEVELOPMENT

BASIC PRINCIPLES AND EXPERIENCES



IBRAHIM ABU-LUGHOD (PH. D.)

Head, Social Science Division

1960

ARAB STATES FUNDAMENTAL EDUCATION CENTRE
Sirs-el-Layyan, Menoufia
U. A. R. (Egypt)

